الفصل الخامس

نظريَّات ورؤية وغايات مشروع الأمة المسلمة

من كتاب

مشروع تمكين الأمة المسلمة

تأليف
حسن أحمد الدقي





الفصل الخامس

نظريَّات ورؤية وغايات مشروع الأمة المسلمة

مفردات الفصل:

أولاً: سياقات المرحلة الراهنة والمُهددات والفُرص

ثانياً: كيف تحكم النوازل الكُبرى رؤية وبناء مشروع الأمة

ثالثاً: النظريات النَّاظِمة لمشروع الأمة المسلمة

رابعاً: رؤية المشروع وغاياته وهيكليَّته ومساراته الاستراتيجية

خامساً: معايير وضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع

سادساً: السيناريوهات المتوقعة في مستقبل الأمة والمشروع

لقد وجدت من خلال البحث والتنقيب، في موضوع "المشروع الإسلامي"، الذي امتد معي قرابة ربع قرن (1994م- 2020م)، بأن إنجاز المشروع الحضاري لأمة الإسلام اليوم، يمرُّ بمقاربتين رئيسيتين، أما المقاربة الأولى، فهي المقاربة الشرعيَّة، أي أن يتولَّى وضع المشروع علماء الأمة الثقاة، الذين استوفوا شروط العِلم، وشروط القيام به، لأن موضوع "المشروع"، إنما هو نظر شرعي في النوازل الكُبرى، التي تخضع لها ساحات الأمة المختلفة، وخاصة النوازل المشتركة والتي تؤثّر في واقع الأمة تأثيراً خطيراً، وتمنعها من استئناف حياتها الإسلامية كما أمرها الله عز وجل؛ وهذه المقاربة الشرعيَّة تمرُّ بدروها بأربعة مراحل، كما قرَّرَ العلماء، وهي مرحلة التصوير، ومرحلة التوصيف، ومرحلة التدليل، ومرحلة التنزيل، فإذا أُنْجزت هذه المهمة الشرعيَّة الثقيلة، فسوف تتضح مباشرة أبعاد "المشروع الإسلامي"، وغاياته ومساراته الأساسية؛ ولأن الأمر بهذا المستوى من المسؤولية الشرعيَّة، وتأثيره البالغ في الأمة، فلا يصلح أن يتولاه إلا جماعة من أهل العلم، حتى يمكن تسميته "اجتهاداً" و "مشروعاً" للأمة؛ ومع ذلك لا يمنع بل يتوجب أن ينهض للبحث في مسائله، من فتح الله عز وجل عليه في تلك المسائل، أو في أجزاء منها، كمقترحات بين يدي أهل العلم، لا كَمُقرَّرَات نهائية، وهو ما سأعرضه في هذا الفصل، مستعيناً بالله عز وجل ومتوكلاً عليه.

وأما المقاربة الثانية والمُساعِدة في إنجاز المشروع الحضاري، فهي المقاربة التي تُبنى على نظريَّات الصراع الأممي، والملتزمة بالقواعد المُقرَّرة في الكتاب والسُّنَّة، وسنن التدافع، ثم توظيف الأداء البشري الحديث في الصراع، ونظريَّاته الأساسية، وخاصة عِلم التخطيط الاستراتيجي، الذي انتهى المتخصصون فيه إلى تسمية الخطة والمشروع الاستراتيجي لأي أمة، "بالاستراتيجية الكُبرى" (Grand Strategy)، وهو ما سأحاول توظيفه في بناء المشروع الذي بين أيديكم.

ونتيجة لإطالة البحث والتأمل في بناء المشاريع الأممية، أو مُقارَبات بنائها، وجدت أن بحث ووضع مشروع لأي أمة، لابُدَّ أن يمُرَّ غالباً بمراحل أربع، وهي:

- المرحلة الأولى: مرحلة تحليل ودراسة الأداء الحضاري والتاريخي، للأمة المعنيَّة، في القرن أو القرنين الأخيرين من وجودها، والوقوف على طبيعة أدائها بين بقية أمم الأرض، خلال تلك المدة.
- المرحلة الثانية: مرحلة الكشف عن مدى وجود مؤشرات التدافع الحضاري، وعوامل الأداء الحَرِج لتلك لأمة، في العقود الخمسة أو الأربعة الأخيرة من تاريخها.
- المرحلة الثالثة: مرحلة بلورة التصورات، في رؤية المشروع، والنظريات الناظمة لجميع جوانبه، وتحديد مساراته الاستراتيجية.
- المرحلة الرابعة: مرحلة بناء هيكلية المشروع، واختيار الآليَّات التطبيقية له، وتحديد معايير وضوابط الأداء فيه.

كما هو مختصر في هذا المخطط:



أما المرحلة الأولى، وهي تحليل ودراسة أداء الأمة الحضاري والتاريخي، في آخر قرن للأمة المسلمة، فقد قام علماء كُثر في الأمة المسلمة، بمهام ومتطلبات هذه المرحلة، حيث درسوا ووثَّقوا أحداث القرن، في جميع المسارات التخصصية، التاريخيَّة منها، والسياسيَّة، والاجتماعيَّة، وغيرها، حتى أورثوا أجيال الأمة المسلمة،

ما يوقفهم وبجلاء، على حقائق أحداث "قرن السقوط"، أي القرن الرابع عشر الهجري، مع إمكانية الوقوف على ثروة تطبيقية واسعة، قادتها شعوب الأمة وعلماؤها وجماعاتها، في المدافعة والمصابرة والجهاد، على مستوى جغرافية الأمة المسلمة في العالم.

وفي محاولتي لخدمة المرحلة الثانية، فقد بذلت جهدي في الوقوف على العقود الأربعة الحرجة الأخيرة، من تاريخ الأمة المسلمة، أي منذ بداية القرن الخامس عشر الهجري حتى وقتنا هذا، من خلال المُلخَّصات التي أوردتها في كتاب ملامح المشروع الإسلامي، ومن خلال الفصل الثالث والرابع من هذا الكتاب؛ ولا تزال الحاجة مُلحَّة ومستمرة للتنقيب فيها، من قبل الباحثين والدارسين، والمهتمين بشأن الأمة الكُلّي.

ويأتي هذا الفصل (الخامس) كمساهمة في بناء المرحلة الثالثة، والرابعة، من مشروع الأمة المسلمة، والتي تتمثل في بلورة رؤية وتصورات المشروع، وتحديد غاياته الكُبرى، ثم بناء الهيكلية والآليَّات التطبيقية اللازمة له، ومعايير وضوابط الأداء الكُلِّيَّة فيه.

وفي محاولتي لبلورة تصورات وآليَّات المشروع، فقد التزمت واستفدت من المناهج التالية:

- المنهج الشرعي الملتزم بالكتاب والسنة، وما ينبغي أن تكون عليه الأمة المسلمة من اتباع لهما، واعتصام بحبل الله المتين، وولاء عقدي وسياسي يجمعها، والذهاب نحو تحقيق واجب التمكين في الأرض.
- منهج استيعاب وفهم السنن الكونية، وكيفية عملها في واقع المؤمنين، والكفرة المعاندين، وقراءة واقع الأمة ومستقبلها في ظل تلك السنن.
- منهج فقه النوازل وأدواته الكُلِّيَّة، في تحديد ملامح الاجتهاد للمشروع الإسلامي، عبر الدعوة إلى الربط العلمي والعملي، بين الاجتهاد في الإجابة على النوازل الكُبرى المعاصرة، واستثماره في بناء المشروع الإسلامي.
- منهج التحليل التاريخي والسياسي، وإدراك المعطيات الجيوسياسية التي تتحكم في علاقات الأمم ببعضها، وفهم التطورات في النظام الدولي.

- منهج التخطيط الاستراتيجي، الذي تطور في ظل الصراع، والتنافس الدولي، والمؤسسي، والاقتصادي، والاستفادة منه في بناء المشروع الإسلامي.
- منهج البحث والزيارات الميدانية، والوقوف المباشر على أزمات وقضايا الأمة المختلفة، وساحاتها الساخنة، ومقابلة القيادات الفاعلة فيها.
- منهج الدراسة المقارنة لعدد من القضايا والأزمات، كمقارنة أداء الأنظمة السياسية التي حكمت الأمة المسلمة والمنطقة العربية في القرن العشرين الميلادي، ودراسة الجماعات والتيارات الإسلامية، ودراسة النظام الدولي.

أولاً: سياقات المرحلة الراهنة والمُهددات والفُرص

سوف يشمل البحث في هذه المُفردة من الفصل الأجزاء الثلاثة التالية:

الجزء الأول: استعراض السياقات والتقاطعات في ساحة الأمة المسلمة.

الجزء الثاني: استعراض المُهددات التي تتعرض لها الأمة ومشروعها.

الجزء الثالث: استعراض الفُرص المُتاحة للأمة وللمشروع الإسلامي.

وقبل أن نبدأ باستعراض تلك الأجزاء، نتوقف على هذه الصورة الكُلِّيَّة المختصرة، والتي تُعبِّر بشكل مُجْمل عن حال الأمة المسلمة في لحظتها الحاليَّة، وبحسب الشرح الذي يلي الصورة:





تساهم في تشكيل اللحظة الراهنة في الأمة المُسلمة أربع دوائر، وهي:

الدائرة الأولى: دائرة مشاريع تداعي الأمم ذات اللون الأحمر، والتي تُمثِّلُ الحملة الصليبية واليهودية المعاصرة، وما نتج عنها من إسقاط الخلافة الإسلامية، واحتلال بيت المقدس، وما أفرزته الحرب العالمية الثانية، من سيطرة مطلقة للمشاريع الأممية على أمة الإسلام، وما انتهت إليه تلك المشاريع من تهديد عقائدي ووجودي للمسلمين، وتوجه قادة تلك المشاريع مؤخراً، إلى تغيير عقيدة المسلمين، تحت غطاء مصطلح "الإرهاب"، الذي خصوا به المسلمين وحدهم، حيث يمكن رصد المشاريع المتداعية على الأمة المسلمة، في القائمة التالية:

المشروع الصهيوني
المشروع الأمريكي
المشروع الأوروبي
المشروع الروسي
المشروع الهندوسي
المشروع الصيني
المشروع الإيراني

الدائرة الثانية: دائرة المُلك الجبري ذات اللون الأسود، والتي تُمثِّلُ الحكومات العميلة التي نَصَّبها المحتل الصليبي الغربي، والمحتل الشيوعي الشرقي، كأنظمة المَلَكيَّات العربية، والأنظمة الجمهورية، كالجمهورية التركية، في المرحلة الأولى من القرن العشرين الميلادي، ثم تنصيب الأنظمة العسكرية، التي جاءت في ظل الانقلابات، التي أمرت بها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية؛ ولا تزال دائرة هذه الأنظمة تمثِّل العصا القمعية الغليظة، والمستمرة ضد شعوب الأمة، وصولاً إلى مرحلة التوحش الحالي، الذي تبديه قيادات النظم العربية، وهي تدير الثورة المضادة على الأمة، على إثر نشوب ثورات الربيع العربي، في قلب الأمة ومركزها.



الدائرة الثالثة: دائرة الاجتهادات الإسلامية المتفرقة ذات اللون الأخضر، والتي تمثلها الجماعات والتيارات الإسلامية بتنوعها وانتشارها، فبالرُّغم من الأدوار المباركة التي لعبتها خلال القرن، فإنها باتت تعاني الآن من التفرق والتنازع، وعدم القدرة على مواكبة التطورات، في ساحات الأمة المختلفة، بالإضافة إلى تمكن الأعداء من اختراق ساحاتها وإعادة إنتاجها، وتوظيفها في العبث بواقع الأمة المسلمة، من خلال الاختراقات الفكرية والسياسية والأمنية، وضعف قيادات هذه الدائرة عن استثمار الفرصة التاريخية، التي حانت للأمة بثورات الربيع العربي؛ وبالتالي عجزها عن التجاوب مع متطلبات المرحلة، من رؤية واجتهاد، يتناسب ووزن الأمة العقدي، والتاريخي، والجغرافي.

الدائرة الرابعة: دائرة الأمة ذات اللون البرتقالي بشعوبها، وأقاليمها، وأقوامها، وأعراقها، حيث يمكن تشبيه حراكها الثوري والجهادي بتفجُّر البُركان، وتُعبِّر هذه الدائرة عن مدى الحيوية والثوريَّة، التي تبديها شعوب الأمة، في تعاملها وتفاعلها مع الأحداث الجسام، بدءاً بالانتفاضة الشعبية التاريخية، التي قام بها الشعب الجزائري عام 1988م، ومحاولته الانعتاق السياسي من حكم العسكر، وما تلا ذلك من انقلاب دموي استمر إلى يومنا هذا، ثم بالمواجهة المُسلَّحة، التي أبداها كل من الشعب الأفغاني والشعب العراقي، للاحتلال الأمريكي العسكري لأفغانستان عام 2001م، والعراق عام 2003م، وما نتج عن تلك المواجهة من انكفاء المشروع الأمريكي، الذي سعت له القيادة الأمريكية، وفشلها في تحقيق هدفها المسمى بنظام "القطب الأوحد"، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي، التي زلزلت النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بل وكادت أن تزلزل النظام العالمي برمته، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك التحولات التي يقودها الشعب التركي، في حوض البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود وبحر قزوين، والتطورات السياسية في الساحة الباكستانية، وساحة المسلمين الهنود، وصولاً إلى ساحة جنوب شرق آسيا، التي تحتضن أكبر



تجمع للمسلمين، والذي يقترب من ثلاثمائة مليون نسمة في إندونيسيا وماليزيا وحدهما.

فإذا استوعبنا تلك الصورة للأمة المسلمة في لحظتها الراهنة، يمكننا البدء بالوقوف على السياقات والإشكاليات، التي أنتجت تلك الصورة، وهي كما يلي:

السياق الأول: سياق الغثائية والوهن الذي هيمن على الأمة المسلمة

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- لم تكن الأمة المسلمة لتسقط هذا السقوط التاريخي، وتصبح أذل الأمم في الأرض، إلا لتحقق سمات الغثائية والوهن فيها، وهو حب الدنيا وكراهية الموت، أي كراهية الجهاد في سبيل الله، وعدم احتمال تبعات وواجبات سيادة الإسلام ودولته.
- كما تراجعت الأمة المسلمة في القرن الأخير، عن المتطلبات العقائدية المرتبطة بوجودها بين الأمم وتميزها كأمة مسلمة، من أُخوَّة وولاء ونُصرة، وهو ما أدى إلى طمع أمم الكفر فيها، وسعي الأمم لوضعها تحت أقدامهم، وخصوصاً عندما أعْلَت شعوب الأمة المسلمة صفاتها العرقية، والقومية، والوطنية، وقدمتها على رابطة الدين ووجودها الأممي.
- وقد كان لانصراف شعوب الأمة المسلمة المختلفة، إلى أعراقها ووطنيَّاتها، كبديل عن رابطة الإسلام على المستوى السياسي، وقيام كل شعب بدعم النظام الطاغوتي المُسمَّى بالوطني في كل بلد، أكبر الأثر على وضع الأمة في العالم، فقد اشترك الطغاة "الوطنيون" والطغاة العالميون كالنصارى، واليهود، والشيوعيين، في سحق الأمة المسلمة وسفك دمائها، وتهجير أبنائها، حتى غصت الأرض بقضايا المسلمين وأزماتهم.

- لقد وقعت الأمة المسلمة اليوم، فيما وقع فيه بنو إسرائيل من قبل، وهو "التِّيهُ " والضياع، عندما تخلَّوا، على عهد موسى عليه السلام، عن واجبهم في الجهاد وتحرير بيت المقدس، فقد تركت شعوب الأمة المسلمة، هذه المهمة على كاهل الشعب الفلسطيني وحده، وهم يعلمون بأن إزالة المشروع الصهيوني، إنما يتطلب وقوفا ودعما على مستوى الأمة كلها، لأن المشروع الصهيوني مدعوم بالمشروع الصليبي في العالم، بل وبمشاريع الكفر قاطبة، مما يجعل المهمة عالمية وثقيلة من الناحية الاستراتيجية، وهي كذلك من الناحية العقائدية، فهو واجب يشمل الأمة برُمَّتها.

السياق الثاني: سياق تاريخ الحملة الصليبية والعُلوُّ اليهودي

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- لا يمكننا فصل النتائج الكُلِّيَّة والمتراكمة في ساحات الأمة المسلمة، عن تاريخ السيطرة التي فرضتها الحملة الصليبية عليها، طوال قرنين مضيا، سواء في مرحلتها المُبكِّرة، عندما تمكنت بريطانيا من احتلال شبه الجزيرة الهندية، وإسقاط حكم المغول المسلمين فيها، فقد استمرت تلك المرحلة طوال قرن كامل، أي من عام 1757م إلى عام 1848م، ثم مرحلة احتلال أطراف جزيرة العرب، التي بدأت عبر توقيع اتفاقية إذعان مع سلطان بن أحمد البوسعيدي، سلطان عُمان عام 1798م، ودخوله تحت راية الإنجليز في حرب ضد دولة القواسم، الذين استمر جهادهم للإنجليز طوال عشرين عاماً، حتى تمكن الإنجليز من احتلال عاصمتهم رأس الخيمة عام 1819م، وتلا ذلك إقدام بريطانيا على احتلال ميناء عدن عام 1839م؛ وتوافق ذلك مع حملات الاحتلال الفرنسي للشمال الإفريقي، حيث احتلت فرنسا الجزائر عام 1830م، وصولاً إلى المرحلة النهائية من الاحتلال والسيطرة، على قلب الأمة المسلمة ومقدساتها، عندما تمكنت بريطانيا من احتلال مصر عام 1882م، ثم حيازة الحملة الصليبية البريطانية الفرنسية على الجائزة



الكُبرى، والتي تمثلت باحتلال بيت المقدس عام 1917م، في ظل الحرب العالمية الأولى، والتي كان من أهم نتائجها سقوط الدولة والعثمانية، وتوقيع مصطفى كمال اتفاقية لوزان التي أُلغيت بموجبها دولة الإسلام من الوجود.

- ولم يكن النصارى يعملون بشكل منفرد، في خطتهم للسيطرة على العالم الإسلامي، فقد ترافقت جهودهم واندمجت مع الصعود التدريجي لليهود، عبر الاختراق الذي أحدثوه في المذهب البروتستانتي، إلى أن تحقق لهم العَلُوُّ اليهودي العالمي، وفرض هيمنتهم على الحكومات الأوربية، وتحكمهم في الأدوات الجديدة للاقتصاد والتجارة، وسيطرتهم على الآلة الإعلامية، والعلوم الفلسفية والاقتصادية، حتى توَّجوا تلك السيطرة، بتأسيس وإعلان الكيان الصهيوني في بيت المقدس عام 1948م؛ وهو ما جعل اليهود يدخلون على خط الصراع المباشر ضد أمة الإسلام في العالم كله.

- ولأن النصارى واليهود يعلمون بأن الأمة المسلمة لا يمكن أن تستسلم لهيمنتهم، فقد تعاونوا على تطبيق استراتيجيات محددة لإدامة السيطرة، وقد توزعت تلك الاستراتيجيات بين الأبعاد العقائدية والفكرية والأبعاد السياسية والاقتصادية والجيوسياسية؛ لكن الاستراتيجية الأخطر تمثلت، في تولية أوليائهم من الملوك والعسكر، كحكام على بلاد المسلمين، من المحيط الهادي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً.

السياق الثالث: سياق "الدعاة على أبواب جهنم" أو "المُلك الجبْري" كنظام سياسي مهيمن على الأمة

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- ترافقت عمليات توليد نظام الدعاة على أبواب جهنم - على أيدي اليهود والنصارى - مع مرحلة سقوط الأمة التاريخي، وخروجها من سياق الوجود السياسي

في التاريخ البشري، عبر خسارتها لنظام خلافتها الذي امتد لأربعة عشر قرن من الزمان، فكان بدء نظام الملك الجبري علامة شؤم فارقة في تاريخ الأمة كله.

- تأسس نظام "الدعاة على أبواب جهنم" على مسألتين أساسيتين، فأما الأولى فهي "منح السلطة" لفئة أو عائلة أو مجموعة من العسكر، من قبل المحتل الصليبي، سواء كان بريطانيا أم فرنسيا أم أمريكا، مقابل ولاء وخضوع كامل للمحتل الصليبي، ومتابعته في جميع خططه، التي تهدف إلى السيطرة الدائمة على شعوب الأمة المسلمة.

- كما ارتبط تاريخ هذه الأنظمة، بصفتين أساسيتين في علاقتهم بشعوب الأمة المسلمة، أما الصفة الأولى، فهي صفة "القمع" والإذلال، لضمان استمرار السيطرة على الشعوب، وخاصة القمع الموجه للعلماء وللمصلحين، وأما الصفة الثانية، فهي صفة الإفساد العقائدي للشعوب، عبر استخدام كافة أجهزة الدولة وامكانياتها، وتمكين الأقليات المناقضة لعقيدة الأمة ودينها.

- ومن أهم نتائج تحكم وسيطرة أنظمة المُلك الجبري، هو انعكاس تلك السيطرة على الثروات الاقتصادية التي تتمتع بها شعوب الأمة المسلمة، فقد وضعت أنظمة المُلك الجبري أيديها على تلك الثروات، ومارست عمليات النهب الممنهج لها، وتحكمت في توزيعها، لكي تقتصر على العوائل الحاكمة، والفئات الموالية والداعمة لها، واستخدمت كافة الوسائل لفرض واستمرار تلك الهيمنة من دساتير وقوانين، ومنحت الامتيازات لفئات محددة، كما منحت أفضلية التعاملات الاقتصادية، للحكومات الغربية أو الشرقية المهيمنة على أنظمة الحكم، واعتمدت سياسة الرشاوى والعمولات، التي تتقاضاها الشخصيات النافذة في تلك النُّظُم، مما أدى إلى توقف عمليات التنمية الاقتصادية الحقيقية، وتم منع الشعوب منعا

نهائياً من ممارسة عمليات التجارة والإنتاج، والأداء الاقتصادي بشكلها الطبيعي في بلادها.

- وأخيراً تأتي علامات ونُذُر الانهيار التام والنهائي لأنظمة "المُلك الجبري"، في العالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص، مَلَكيَّة كانت أم عسكرية أم جمهورية، فقد بلغ فسادهم مبلغاً يقتضي الانهيار والاندثار، بحسب السُّنن التي قضاها الله عز وجل في أداء البشرية، فإنهم قد تمالأوا على الأمة المسلمة وحُرُماتها، وسفكوا دماءها وشاركوا في سفكها، كنماذج المنطقة العربية، حيث دعم الحكام العرب النصيري حافظ أسد، وهو يقتل المسلمين في سوريا ولبنان، وتعاونوا على دعم اليهود في سيطرتهم على بيت المقدس، عبر المبادرات والاتفاقيات لصالح يهود، حتى تجرأ اليهود على إعلان بيت المقدس "كعاصمة" لدولتهم، وظاهر الحكام العرب الأمريكان، عند غزوهم لأفغانستان والعراق، حتى بلغ عدد قتلى العراق في الحرب وعلى هامش الحرب 2.4 مليون قتيل؛ وإن قائمة فساد أنظمة المُلك الجبري لتطول، حتى أصبحت علامة فارقة للأنظمة السياسية التي تحكم شعوب الأمة المسلمة.

السياق الرابع: سياق التحولات في النظام الدولي ودور الأمة المسلمة فيه

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- ما كادت الحرب العالمية الثانية عام 1945م أن تنتهي، حتى ظهر نظام "الخمسة الكبار"، وهو النظام الطاغوتي الذي لا يزال مهيمناً على البشرية منذ ذلك الوقت، فقد تقاسموا السيطرة على جنبات الأرض كلِّها، مع استهداف خاص للأمة المسلمة من قبل الخمسة جميعاً، وقادوا لمدة خمسة وسبعين عاماً عمليات ممنهجة في انتهاك حُرُمات الأمة المسلمة، وتعاونوا على إبقاء أزمات المسلمين مشتعلة على الدوام، من قضية فلسطين، إلى قضية كشمير، إلى قيام الاتحاد

السوفيتي بعمليات نشر الإلحاد في آسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان، فقد استخدم النظام الدولي قضايا المسلمين كآليَّة للسيطرة على الشعوب المسلمة وإذلالها.

- ابتدأت المرحلة الأولى من سياق التحولات في النظام الدولي بنشوب الحرب الكورية 1950م-1953م، ثم الحرب الفيتنامية التي استمرت قرابة عقدين حتى انتهت بانتصار الفيتناميين على أمريكا عام 1975م، ثم جاء التحول الثاني من خلال عزم الشعب الأفغاني، على مواجهة احتلال الاتحاد السوفيتي لبلادهم، فقد استمرت تلك المرحلة قرابة عقد كامل، حتى أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وهي النقلة الأولى في تاريخ أمة الإسلام الحديث، ومشاركتها في صُنع حدث دولي بهذا المستوى الخطير، الذي غيَّر وجه النظام الدولي.

- دشنت أمريكا المرحلة الجديدة في النظام الدولي، على إثر سقوط الاتحاد السوفيتي، في محاولة منها للانفراد بقيادة النظام العالمي، ولكن عبر التعدي على حُرُمات المسلمين وأراضيهم لتحقيق غايتها، فقد ارتفعت في ظل الأداء الأمريكي معدلات القتل والتشريد بين المسلمين، تحت المظلة الأمريكية ولا زالت، منذ اشتعال حروب التطهير العرقي في البوسنة عام 1992م، ثم الشيشان، وطاجيكستان، وكشمير والفلبين، وإرتريا، والصومال، والعراق، وأفغانستان، وفلسطين، وغيرها.

- ومع تلك الانتهاكات الواسعة لحُرُمات الأمة المسلمة، لكن المسلمين استطاعوا أن يسجلوا نقلات كبرى في الصراع، خلال تسعينيات القرن العشرين، كان من أهمها كشف الغطاء عن القدرات الحقيقية للمشروع الصهيوني، وعجزه أمام إرادة وعزم الشعب الفلسطيني، الذي ضرب أروع الأمثلة في الثبات



والاستشهاد، وهو ما زاد من ثقة المسلمين بأنفسهم من جهة، وألقى الرعب من مستقبل الأمة المسلمة في قلوب أعدائها الظاهرين والمستترين.

- وعندما بدأت علامات الفشل والهزيمة العسكرية، تلوح في صفوف الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان، بنهاية العقد الأول من الألفية الميلادية الثالثة، بدأت أطراف النظام الدولي تستثمر ذلك الفشل الأمريكي، لتقود روسيا والصين العودة مجدداً لنظام دولي شديد التنافس، ولكي تلوح الحروب بين عيونهم في كل لحظة، خاصة بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن انسحاب قواته مهزوما من أفغانستان بتاريخ 14 إبريل 2021م؛ وعلى ضوء الهزيمة التي أصابت أمريكا في أفغانستان، فلم تعُد مثبِّطات وكوابح الصراع في النظام الدولي، قادرة على العمل كما كانت من قبل، فهم في حالة سقوط حُر إلى أن يتحطموا.

السياق الخامس: وهو سياق النظريات الأمريكية الأمنية والنفسية

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- ينتمي هذا السياق إلى سياق التحولات في النظام الدولي، ولكن لخطورته القصوى، وتأثيره البالغ في صناعة الأحداث، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، كان لا بد من إفراده وتمييزه، فقد دمجت أمريكا أهداف التفرد والسيطرة العالمية، بأهداف ضرب الأمة المسلمة في صميم عقيدتها ودينها، وتحقيق ما عجز عنه المُبشِّرون النصارى طوال ثلاثة قرون، وهو التأثير في عقيدة المسلمين وحرفهم عنها، فقامت أمريكا بوضع وتطبيق نظرياتها الأمنية والنفسية، التي تهدف إلى اختراق الأصول العقائدية عند المسلمين، وإعادة بنائها، وهي النظريات التي سبق شرحها مفصلة في فصل تقدير الموقف الاستراتيجي لأمة الإسلام، كنظرية (الإرهاب أو شيطنة الجهاد)، ونظرية (الإسلام السياسي أو الاعتدال)، ونظرية (تجفيف المنابع) وغيرها من النظريات.

- ومن أخطر الانعكاسات الميدانية لتطبيق تلك النظريات، مسألة إعادة تأهيل منظومات الحكم، وأجهزتها الأمنية، في العالم العربي، وقد نتج عن عمليات إعادة تأهيل أنظمة القمع العربي، ارتفاع مذهل في وتيرة التهديد والقمع، الذي تمارسه تلك المنظومات على شعوبها، إلى الدرجة التي اختفت فيها الفروق الطفيفة، بين حكومات القمع العربي المختلفة، حتى أصبح أداء الحكومة السعودية في ظل ملوكها المتعاقبين (من الملك فهد إلى عبد الله إلى سلمان)، لا يختلف عن أداء الحكومة التونسية في ظل طاغيتها (بن علي).

- ومن أخطر نتائج النظريات الأمريكية الأمنية والنفسية، أنها تمكنت من اختراق الجماعات الإسلامية الممتدة في الأمة، والتأثير على مساراتها الكُلِّيَّة، حيث تحوَّلت الجماعات إلى جماعات وظيفية، كالتيار السلفي الذي وُضع في الجيب الخلفي لأنظمة القمع العربي، وتيار الإخوان الذي أصبح يدور في الهوامش التي صنعتها حكومات القمع العربي، وفقد انتماءه إلى المشروع الإسلامي الذي تأسس عليه، مثلما فعل بهم عسكر الجزائر، عندما انقبلوا على خيار الشعب الجزائري عام 1991م، وكما فعل بهم حسني مبارك عام 2005م، وكما فعل بهم النظام المَلَكي في المغرب مؤخراً؛ كما تمكنت النظريات الأمريكية من اختراق التيار الجهادي، واستخدامه استخداماً عكسياً، كما فعلت في إرباك جهاد الشعب العراقي، وهو يواجه الآلة العسكرية الأمريكية.

السياق السادس: سياق ثورات الربيع العربي

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- أظهر سياق ثورات الربيع العربي، القدرات الحقيقية الكامنة في شعوب الأمة، وامكانياتها على خوض معركة التحرير، وإسقاط أنظمة الطواغيت الذين حكَّمَهم الصليبيون في رقاب المسلمين، فقد تزلزل خمسة طواغيت من طواغيت

القمع العربي في أشهر قليلة من عام 2011م، وبذلك سجلت الشعوب العربية، دخول آلية جديدة وحاسمة، في التغيير والصراع، وهي "آليَّة ثورة الشعوب"، مما جعل قادة الحملة الصليبية والصهيونية يرتعبون لهذا التحوُّل.

- كما أظهر سياق ثورات الربيع العربي، حقيقة معادلة السيطرة والهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، وأن الحكَّام الحقيقيين المهيمنين على شعوب الأمة، والمتحكمين في رقابها، هم قادة مشاريع "تداعي الأمم"، وليس العملاء من ملوك وعسكر العرب، وأن معركة الشعوب الحقيقية، هي معركتهم مع قوى الاحتلال الصليبي والصهيوني والصفوي الإيراني، فلا تزال المنطقة العربية لم تتحرر من محتليها، كما زعم الحكام العملاء عبر تواريخ "الاستقلال" الوهمية.

- وفي ظل سياق ثورات الربيع العربي، وُلدت استراتيجيات "الثورة المضادة"، التي تقودها أنظمة القمع العربي من المحيط إلى الخليج، ويشارك فيها جميع أعداء الأمة ولم يتخلَّف منهم أحد، بل إن المشروع الصفوي، الذي يدعي سعيه "لتحرير القدس"، كان في مقدمة القوى التي ذهبت لسحق الثورة، في سوريا واليمن، حتى تكامل أداءه مع حكومات الخليج المجرمة، وبذلك شكَّل المشروع الصفوي لنظيره المشروع الصهيوني، أخطر حائط صد وحماية استراتيجية، من خلال حمايته من ثورة الشعب السوري وتداعياتها.

- كما أظهر سياق ثورات الربيع العربي، مستوى التخلف والوهم المسيطر على النخب العربية والإسلامية، فقد أظهرت تلك النخب، تراجعاً وفشلاً كبيراً، في فهمها للأبعاد العقائدية والاستراتيجية، التي قامت عليها ثورات الربيع العربي، ثم في استخدام آليات الأداء، التي تتناسب مع هذه الفرصة التاريخية من التحوُّل؛ ويمكن الوقوف على قائمة الأوهام التالية، في تصورات النخب العربية والإسلامية في تعاملها مع الثورة:

- الوهم الأول تمثل في اعتمادهم على الحَيّز المُسمَّى "بالوطن" أو القُطر، لبناء المشروع السياسي، وهم يعلمون أن قِطَع الوهم الوطني إنما تنتمي إلى مشروع

أكبر، وهو مشروع القوى المهيمنة والمسيطرة على المنطقة منذ ما يزيد على القرن، من قوى غربية وشرقية، وبالتالي "فالوطن" مُرْتَهن لرؤية ومصالح تلك القوى في المقام الأول، ثم لمصالح عملاء تلك القوى، القائمين على سرقة ثروات الوطن وقمع أهله.

- وقد قاد وهم الإسلاميين السابق، إلى وهم آخر مرتبط به، في ظل ثورات الربيع العربي، وهو أنهم اعتمدوا مسطرة خاصة بهم، للتفريق بين أنظمة وأخرى في المنطقة العربية، واعتقدوا أن بإمكانهم التعويل على بعض هؤلاء الحكام، في استكمال عملية التغيير والثورة! فقَبِلوا بما سُمّيَ "بالمبادرة الخليجية" في اليمن، وبمؤتمر الرياض "لصالح" الثورة السورية، وبمبادرة "الصخيرات" في ليبيا، وبالتعويل على "الدور الحيادي الوهمي" الذي يمكن أن تلعبه الحكومة السعودية والإماراتية والكويتية، في الصراع الثوري بين الشعب المصري وحكومة العسكر، وإذا بمليارات الحكومات الخليجية تهطل على حكومة الانقلاب المجرمة في مصر.

- ومن امتدادات الوهم السابق لدى الإسلاميين، تصديقهم للمَلَكيَّة المغربية، بأنها تسعى لإصلاحات حقيقية، وأن ملك المغرب يختلف عن ملوك السعودية والأردن، فالتحقوا بركابه "وبعمليته" السياسية الوهمية، وهم يعلمون أن مرجع الأمر كلُّه في المغرب للأجهزة الأمنية، التي يسميها أهل المغرب "بالمخزن"، وأن "العملية الديموقراطية" في المغرب مجرد ضحك على الذقون وكذبة كُبرى.

- الوهم الثالث هو تصورهم، بإمكانية حصول الشعوب المسلمة على العيش الآمن، دون الحاجة إلى إقامة ركائز الأمة المسلمة العقائدية والسياسية، من ولاء لله ولرسوله ولمؤمنين، وبراء من الكافرين بكل ألوانهم وعدم موالاتهم، ومن بذل الجهود المتصلة، لإعادة تمكين الأمة المسلمة في الأرض، ورفع لوائها، واجتماع كلمتها، في ظل نظامها السياسي، الذي ارتضاه الله تعالى وسنَّه رسوله ﷺ لها، وهو نظام الخلافة وسنن الخلافة الراشدة.

- الوهم الرابع هو وهم "الأمن" في ظل مشاريع تداعي الأمم ونظامها الدولي، فجزء من "الإسلاميين" اعتمدوا على منظومة المشاريع الغربية، ومقولاتها في "الديموقراطية والعدل وحقوق الإنسان"، وكأنهم لا يرون فعل "أم الديموقراطية" أمريكا في العراق وأفغانستان، والجزء الآخر من الإسلاميين اعتمدوا على المشروع الصفوي الإيراني وصدقوه في ادعائه بنُصرته للمسجد الأقصى، وكأنهم لا يرون ما يفعله قرامطة المشروع الصفوي في سوريا، والعراق، واليمن، ولبنان، وضد أبناء الأمة داخل إيران.
- وإن أخطر نتيجة لهذه الأوهام، عدم سعي "الإسلاميين" لاستثمار ثورات الربيع العربي في إحداث نِقلة تاريخية في أوضاع الشعوب الثائرة، وانكفأوا على المشاريع القُطرية والوطنية، وأهملوا مسألة البحث عن المشروع الذي يجمع الأمة تحت ظلاله.

الجزء الثاني: استعراض المُهددات التي تتعرض لها الأمة ومشروعها.

وسوف تتوزع المهددات بحكم منبعها إلى أربعة أنواع:

1. المهددات التي تفرضها مشاريع تداعي الأمم على الأمة
2. المهددات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة
3. المهددات التي تفرضها النُّخب والملأ على الأمة
4. المهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على الأمة

1 - المهددات التي تفرضها مشاريع تداعي الأمم على الأمة:

حيث يمكن تلخيص أهم تلك المهددات في النقاط التالية:

- إن المهدِّد الأوَّل الذي تحاول مشاريع تداعي الأمم فرضه على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، هو سعيها الحثيث والمتواصل لتسجيل اختراق واسع في عقيدة الأمة المسلمة، من خلال العمل على هدم الأسس التي يقوم عليها الدين الإسلامي في نفوس المسلمين، وخاصة في نفوس الأجيال الجديدة، من تشكيك في القرآن والسنَّة ومنع تدريسهما، ومن إلغاء أخر حلقة تطبيقية من حلقات للشريعة الإسلامية وهي الأحوال الشخصية، ومن نشر للإلحاد وهدم للأسرة المسلمة، ونشر الشذوذ الجنسي، وتزيين عقيدة اليهود والنصارى، وهدم الحواجز العقائدية بينها وبين ثوابت الإسلام، ومن مسٍّ بمقدسات المسلمين ومساجدهم الثلاثة والعبث بها، وسعي اليهود الحثيث لهدم المسجد الأقصى.

- ومن أخطر مهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، إقدام قادة تلك المشاريع على تقسيم جديد لخرائط الدول في ساحات الأمة المختلفة، أو ما يُسمَّى باستراتيجية "تقسيم المُقسَّم"، وذلك لضمان إدامة السيطرة والتحكم في شعوبها وثرواتها، وقد بدأ تطبيق تلك الاستراتيجية قبل ثلاثة عقود، عبر الحرب التي شنتها أمريكا على العراق عام 1991م، ووضع خطوط التقسيم الأولى التي أنتجت "كانتونا" كُرديّاً وآخر شيعياً، وعرباً سُنَّة لا يجدون لهم مكانا في العراق، ثم تجددت تلك الاستراتيجية على إثر ثورات الربيع العربي بنهاية عام 2010م، وفي ظل سعي المرجعية الصليبية الغربية والصهيونية للسيطرة على ساحات الربيع العربي، فقد اعتمدوا استراتيجية تقسيم الساحات الثورية، عبر استخدام وعود "منح السلطة"، واللعب على مكوِّنات تلك الساحات، من جهويَّات، وعرقيَّات، وقبائل، بمنحهم جيباً أو "كانتونا"، تمهيداً لتحويله إلى دولة في المستقبل، كالوعود الممنوحة لطوارق ليبيا، وأمازيغ الجزائر، وأكراد سوريا، وغيرهم.



- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، سعي قيادات المشروع الصليبي والصهيوني، لتطويع المشروع الصفوي لخدمة أجنداتهم في المنطقة بشكل أكبر من ذي قبل، وخصوصاً بعد أن قطعت هذه الاستراتيجية شوطاً كبيراً منذ احتلالهم للعراق عام 2003م، ومنذ أن تم فسح المجال للمشروع الصفوي، للعب الدور الأبرز في قمع ثورات الربيع العربي، في سوريا واليمن، إضافة إلى أدواره القديمة في العراق ولبنان؛ فإن مؤشرات التحرك الأمريكي والصهيوني تُشير إلى قرب استخدام المخلب الصفوي في جزيرة العرب، عبر حرب تحريكيَّة في الخليج يقودها المشروع الصهيوني، وبدعم من العملاء في الخليج، بحيث تقود الحرب إلى احتلال إيران لأجزاء جديدة من جزيرة العرب، بعد أن احتلت الجزء الشمالي من اليمن، مما يُمهِّد لعبثٍ أكبر بمقدسات المسلمين في مكة والمدينة.
- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، استغلال قادة تلك المشاريع لثورات شعوب الأمة ضد أنظمتها الطاغوتية، وتحويلها إلى "أزمات" دائمة، عبر تغذيتها والتحكم في مُدخلاتها، من خلال عدة مسارات، تضمن منع الشعوب من حسم الثورات لصالحها، بحيث تبقى تلك الساحات بؤراً مفتوحة للقتل، وسفك دماء المسلمين وتشريد الملايين منهم، ومن ثم إطلاق مُصطلحاتهم المعروفة عليها كـ "الدول الفاشلة" و "الحرب الأهلية"، ومواصلة استخدام المنظومات الدولية التي يتحكمون فيها لإدامة تلك الأزمات والتلاعب بها.
- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، إقدام قادة تلك المشاريع على فرض مرجعية وهيمنة المشروع الصهيوني، على منطقة الشرق الأوسط، وتحكمه النهائي في الأنظمة التي تحكم المنطقة العربية من ملوك وعسكر، وذلك عبر عدة مسارات وأدوات، ومن أهمها رعاية الانقلابات العسكرية، وانقلابات القصور بواسطة الموساد الإسرائيلي وأذرعه الاستخباراتية

العربية، كانقلاب مصر العسكري عام 2013م، وانقلاب خليفة حفتر في ليبيا عام 2014م، وانقلاب السودان العسكري عام 2019م، وانقلاب القصر في السعودية عام 2017م الذي أتى بمحمد بن سلمان ولياً للعهد، وعبر التحكم الاستخباراتي التام بأجهزة الأمن العربي، والسيطرة السياسية التامة على أنظمة القمع العربي، من خلال ما يسمى "بالتطبيع"، وفرض العلاقات الكاملة والمباشرة مع تل أبيب.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، تجهيز قادة تلك المشاريع، الظروف المواتية، للمساس بأقدس مقدسات المسلمين، وهي جزيرة العرب، من خلال فرض التحوُّلات العقائدية والأخلاقية على شعوب الجزيرة العربية، وبالذات في السعودية، والتعرض لرمزية المسجد الحرام والمسجد النبوي، من خلال إقامة الأنشطة الساقطة، بالقرب من المسجدين، والدفع بالشواذ جنسياً وعبدة الشيطان، والحركات النسوية، وغيرها من الحركات الماسونية، لتسجيل حضورها الرمزي الدائم في المجتمع السعودي، مع الانفتاح الكامل على الكيان الصهيوني.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، استخدام نظريات واستراتيجيات التأثير النفسي والسيطرة "القطيعية" على شعوب الأمة المسلمة ونُخَبها، وذلك عبر النظريات الأمنية والاستراتيجية، التي وضعتها الدوائر البحثية والأمنية الأمريكية، كمؤسسة "راند"، والتي تم شرحها في الفصول السابقة، بحيث تؤدي تلك النظريات، إلى استمرار الهيمنة النفسية والعقلية على الشعوب، كنظرية "الإرهاب" يقابلها نظرية "الاعتدال"، ونظرية "الانتقال الديموقراطي"، ونظرية "حقوق المرأة والأسرة والجنس"، وغيرها من النظريات، التي تكرس السيطرة على شعوب الأمة المسلمة، وتُديم عمليات انتهاك حُرُماتها.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، استخدامهم التنوع العرقي "والإثني" في أمة الإسلام، كقنبلة موقوتة، يفجرونها في

المكان والوقت الذي يريدون، كما فعلوا ولا زالوا في السودان، وبين نفس مُكوِّنات الأمة العَقَديَّة، وعبر الصراع المتفجِّر بين القبائل العربية والقبائل الإفريقية في دارفور، وغيرها من مناطق السودان، وكذا في بقية ساحات الأمة.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، سعي قادة مشاريع تداعي الأمم، للدفع بمسارات فكرية وسياسيَّة جديدة، في أوساط الشعوب، كنِقْلة جديدة تعوض انهيار الفكر البعثي، والناصري، والشيوعي، والقومي، الذي كان يتحكم في شعوب الأمة ونخبها طوال عقود القرن العشرين، ولضرب أداء الجماعات والتيارات الإسلامية التي تشهد تراجعا كبيرا في العقدين الأخيرين، ومن أوضح التيارات التي يدفع بها قادة مشاريع تداعي الأمم، وبمساعدة الحكومات العربية، التيار الإسلامي البديل، الذي يقوده التركي (فتح الله جولن)، وبمنهج ينقض قواعد الإسلام وشرعه، ويُبقي على بعض الظواهر والشكليات، وأما التيار الثاني المستجد، فهو التيار الذي يقوده الصليبي عزمي أنطون بشارة، حامل الجنسية الإسرائيلية، وعضو الكنيست الإسرائيلي، والذي يقود تيار "العالمانية العربية الجديد"، من خلال العمل على تطويع ساحات الربيع العربي، بالأحلام الكاذبة تحت عنوان: "الانتقال الديموقراطي"، والتنظير "لعفلقية جديدة" [1]، وبأموال الحكومة القطرية، وتطويع التجربة الإعلامية القطرية لخدمة هذا التوجه، وأما التيار الثالث فهو الاتجاه الذي صنعته أمريكا، في شكل اللبراليين العرب، وفي مقدمتهم اللبراليين السعوديين، لموازنة الوضع السياسي في السعودية، والسيطرة على مستقبل الحراك الشعبي، والثورة الشعبية القادمة، ويضع "النخب الإسلامية" السعودية في العربة الخلفية لحراك هذا التيار.

---

(1) نسبة إلى ميشيل عفلق (1910-1989) النصراني الشيوعي، مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1947م.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، إقدام قادة مشاريع تداعي الأمم، على عزل الأجيال الجديدة في الأمة، عن الأجيال الأكبر، بهدف تربيتهم على معطيات عقائدية، خارج إطار المعتقدات والأخلاق الإسلامية، وذلك من خلال عدة برامج، من أهمها برامج "التعليم الحديث"، التي تعتمد اللغة الإنجليزية بدءاً من عمر الحضانة، وصولاً إلى التعليم العالي، وتهيئة البيئة التعليمية، التي يسيطر عليها اليهود والنصارى، بمناهجها ومناشطها، ومن تلك البرامج، برامج مصادرة أطفال وأبناء المهاجرين من المسلمين، الذين تقطعت بهم السبل، وتربيتهم في المجمعات الكنسيَّة، وعند الأسر النصرانية، وسيطرة المافيا الأوروبية على بعضهم، وهو أسوأ ما يصيب الأمة المسلمة في تاريخها الحديث.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، استمرار خضوع القوى الصاعدة في الأمة لمظلات النظام الدولي، كاستمرار تركيا في حلف الناتو، واستمرار باكستان في الولاء المزدوج لأمريكا من جهة والصين من جهة أخرى، ثم الدخول في عمليات التوظيف الخطيرة، وخاصة العسكرية منها، كأدوار تركيا في الصومال، ودورها الحديث في أفغانستان، والدور الذي يمكن أن تنخرط فيه باكستان في أفغانستان، نتيجة للنصر الأفغاني على أمريكا، وكاشتراك تركيا وباكستان في المناورات العسكرية، التي تضم الكيان الصهيوني، إلى غير ذلك من التساوق مع أقطاب النظام الدولي؛ وبغض النظر عن حاجة هذه القوى إلى مرحلية التخلص من الهيمنة الدولية، وحاجتها للمكر والدهاء في إدارة الصراع، لكن سيبقى التهديد قائماً وماثلاً.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، إعادة إنتاج قضايا الأمة التاريخية، كقضية فلسطين، وقضية كشمير، والقضايا المستجدة، والتحكم التام في تلك القضايا، عبر توزيع الأدوار بين مؤسسات النظم الدولي، والاحتواء المزدوج للقضايا عبر تدخل الأطراف الدولية والإقليمية



المختلفة، مثلما تدخل المشروع الصفوي الإيراني في القضية الفلسطينية، وبات يتحكم في شؤونها لصالح استراتيجياته الخاصة به، وكما تلعب الصين بقضية كشمير، وتلعب أمريا بقضية مسلمي الإيغور؛ بحيث تبقى قضايا المسلمين تدور في حلقة جهنمية، لا يمكن الفكاك منها، ولا يفكر المسلمون بأي حلول خارج تلك الدائرة.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، التحاق كتلة من كُتل الأمة الكُبرى، كباكستان، أو تركيا، أو إندونيسيا، أو ماليزيا، بأحد محاور الصراع الدولي، وخطورة إقدام أحد طرفي الصراع، على شن حرب مركزة، على الكُتلة المسلمة في المحور المقابل، حتى يؤدي ذلك إلى إنهاء وجود تلك الكُتلة المُسلمة، وإخراجها من الساحة تماماً، كما حدث للدولة العثمانية، عند سيطرة حكومة الاتحاد والترقي على تركيا، عبر الانقلاب الذي قادته ضد السلطان عبد الحميد، وقرارها بالحرب ضمن محور "دول المركز"، وما نتج عن ذلك من انهيار للدولة العثمانية.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، ما يمكن أن نسمِّيه بالتداول بين صليبي الغرب والشرق، أي بين أمريكا وأوروبا من جهة كصليبيَّة غربيَّة، وبين روسيا وأوليائها كصليبية شرقيَّة، في محاولاتهم إبقاء هيمنة الحملة الصليبية على قلب الأمة المسلمة، ذلك أن مؤشرات توسع التدخل الروسي العسكري والأمني، قد ارتفعت وتيرته في بلاد المسلمين، بشكل غير مسبوق في التاريخ، وبالذات حول بيت المقدس أي في الشام، رمز الصراع الإسلامي الصليبي، والأدوار الخطرة التي باتت روسيا الأرثوذوكسية تؤديها، في ساحات الربيع العربي، والقلق الذي يبديه فلاديمير بوتين تجاه انتصار الأفغان على أمريكا، وأخيراً الاتفاق السريع الذي سعى إليه، مع صليبيي إثيوبيا على إثر التوتر بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا من جهة في موضوع "سد النهضة"؛ ومهما يكن من أمر فإن الموقف الروسي يمكن أن ينقلب إلى فرصة لصالح الأمة المسلمة، وذلك بالنظر

إلى زاوية الخطورة التي يشكلها الانتشار العسكري الروسي، على محصلة أدائه وطول خطوط إمداده، في ساحات عجز "عملاق" الصليبية العالمية، عن مواصلة أدواره فيها وهو حلف الناتو العسكري.

2 - المهددات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة:

وأعني بأنظمة المُلك الجبري، أنظمة الحكم في العالم الإسلامي والعربي بألوانها الثلاثة، أي: النُّظُم المَلَكية والنُّظُم الجمهورية والنُّظُم العسكرية، والتي جاءت جميعها بترتيب من النُّظُم الصليبية الغربية، وفي ظل سقوط نظام الخلافة الإسلامية، وجميع تلك النُّظُم قد نشأت، تحت حراب الاحتلال العسكري، الذي فرضته القوى الصليبية الأوروبية، على شعوب الأمة من جاكرتا شرقاً إلى الرباط غرباً.

وأنوّه إلى أني، قد ألحقت النُّخَب العالمانية في العالم العربي والإسلامي، بهذا الجزء من التهديد على الأمة المسلمة، أي تهديد أنظمة الملك الجبري، وذلك لأن العلمانيين، من حداثيين، وليبراليين، وقوميين، وشيوعيين، وبعثيين، وناصريين، إلى غير ذلك، ممن يعادون عقيدة الأمة، ويرفضون الاحتكام إلى شريعتها، بل إنهم في الحقيقة، يلعبون نفس أدوار الأنظمة السياسية الطاغية ويتساندون معهم، وذلك من خلال ادعاء "العلم"، و "الشهادات"، و "الأداء الفكري والسياسي"؛ وإن التاريخ الحديث يشهد، بأنهم كانوا من أشد الداعمين لأنظمة المُلك الجبري، بأنواعه المَلَكي والجمهوري والعسكري، وذلك منذ أن وضع علي عبد الرازق كتابه (الإسلام وأصول الحكم) عام 1925م، الذي نفى فيه نظام "الخلافة الإسلامية"، خدمة للسيطرة الصليبية والصهيونية على الأمة، وتثبيتا للحكم الجبري الذي أنشأوه، وذلك منذ أن تولى طه حسين - فرنسي العقيدة والولاء- التوجيه في ظل المَلَكية المصرية، وفي ظل العسكر الطغاة في المرحلة التالية، ومنذ أن أصبح محمد حسنين هيكل الجاسوس الأمريكي، مستشاراً مقرباً من عبد الناصر، وبقي المذكور



في خدمة الطغاة إلى أن وقف وقفته المشهورة بجانب انقلاب عسكر مصر على الثورة المصرية عام 2013م، قبل أن يهلك.

حيث يمكن تلخيص أهم المهددات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري في النقاط التالية:

- إن المُهدِّد الأول للأمة، ولوجودها على الإطلاق، إنما يكمن في بقاء أنظمة المُلك الجبري، واستمرار سيطرتها على الشعوب العربية والمسلمة، ذلك لأنها تمثِّل الاختراق الأكثر خطورة، الذي تمكَّنت الحملة الصليبية واليهودية من إحداثه، في تاريخ الأمة المعاصر، من خلال صناعتها للنُّظُم السياسية الموالية لها، عبر منح "السُّلطة" و "الاعتراف بالشرعيَّة"، حيث بدأ الأمر بالرموز العربية في بداية القرن العشرين الميلادي، كالشريف حسين، وعبد العزيز بن سعود، على الضفة العربية، والدفع بمصطفى كمال "الدونمي" على الضفة التركية، إلى أن تكامل وجود الأنظمة السياسية الموالية لليهود والنصارى عقائدياً، والمؤتمرة بأمرهم.
- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، تعاونها وتساندها في عمليات قمع الشعوب العربية، فهي تتبادل الأدوار فيما بينها، لإحكام السيطرة على شعوب الأمة، وذلك منذ تأسيسها إلى الآن؛ فبينما تدعي "الإسلام" والحفاظ على مصالح الشعوب العليا، لكنها في الحقيقة تدير عمليات الخيانة للأمة المسلمة، بل وتأتي عملية ادعاء الصراع فيما بينها، كأداة من أدوات السيطرة على الشعوب وخداعها.
- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، سعيها الحثيث لتغيير وتبديل عقيدة الأمة المسلمة، كاستراتيجية لإيقاف تأثير الدين الإسلامي السياسي والاجتماعي على شعوب الأمة المسلمة، ومنعها من النهوض والخروج من دائرة الهيمنة الطاغوتية، التي تمثلها

مشاريع تداعي الأمم، ومنظومة المُلك الجبري؛ وفيما يلي أهم البرامج التي اعتمدوها، في محاولاتهم لإيقاف تأثير العقيدة الإسلامية وتغييرها:

- استقطاب وإسقاط بعض العلماء، ثم إعادة توظيفهم لضرب قواعد الدين، كما فعل بن زايد في الإمارات باستقطاب وإسقاط الشيخ الفقيه الموريتاني عبد الله بن بيَّه، ثم إعادة استخدامه في ترويج ما يريده اليهود والنصارى في أوساط الأمة المسلمة.

- تأسيس وإنشاء المجالس والروابط العالمية، والمراكز التي تستهدف التأثير الفعَّال في تغيير عقيدة الأمة المسلمة، مثل "مجلس حكماء المسلمين"، الذي أنشأته حكومة الإمارات، والمراكز التابعة له كمركز "صواب" الإماراتي ومركز "اعتدال" السعودي وغيرها.

- خلط الدين الإسلامي بالأديان الأخرى، وخاصة اليهودية والنصرانية والهندوسية والبوذية، بحيث تضيع معالم الدين الإسلامي وقواعده، بين كُفريَّات تلك الأديان وأوهامها، وأخطر تلك النماذج، ما دعا إليه بن زايد في الإمارات، من وضع الإسلام والنصرانية واليهودية تحت مظلة واحدة، أطلق عليها "البيت الإبراهيمي"، ثم انطلق تحت تلك المظلة في موافقة اليهود والنصارى، في عقائدهم وفي الواقع الذي فرضوه على الأمة المسلمة.

- تشجيع روابط الملحدين والحداثيين ودعاة الكُفر الذين يطلقون عليهم دعاة "التنوير"، عبر فسح المنابر الإعلامية لهم واستضافتهم، كما فعلت حكومة الإمارات باستضافة نماذج مختلفة منهم مثل الهالك (محمد شحرور)، والعالماني المغربي عبد الله العروي، ومنحهم الجوائز الحكومية.

- الحرب الشاملة على علماء الأمة والجماعات الإسلامية وشيطنتهم، عبر استخدام الشبكات الإعلامية الحكومية في الهجوم عليهم، كشبكة روتانا، والخليجية، وام بي سي، وقنوات الحكومات العربية المختلفة، وخاصة قنوات الحكومة الإماراتية، والسعودية، والمصرية.



- استخدام مصطلحات وبرامج محددة، لتحقيق الاختراق العقائدي في الأمة، فهم من جانب يستخدمون المصطلحات الناعمة والجاذبة: كمصطلح السِّلم، والحِوار، والإنسانية، والتسامح، إلى غير ذلك، بينما يستخدمون مصطلحات أخرى مُنَفِّرة لضرب المفاهيم الإسلامية وتشويهها، كمصطلح "الإرهاب"، و "التطرف"، و "العنف"، و "الوهابيَّة"، الذي تستخدمه الحملات الإعلامية الإيرانية، وأجهزة الحكام العرب، والمراكز الأمريكية والصهيونية، على حد سواء، فهم يطعنون دين الأمة المسلمة وعقديتها، عبر الاستخدام المشترك لنفس المصطلح.

- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، ذهاب الحكام العرب مؤخراً نحو التحالف التام مع قادة مشاريع تداعي الأمم، وفي مقدمتهم اليهود والنصارى، كاشفين بذلك عن حقيقة الارتباط العقائدي والأمني بينهم وبين المشروع الصهيوني، وما يتيحه هذا الالتصاق من سيطرة واسعة ومباشرة لليهود، على الشعوب العربية ومقدراتها ومستقبل أجيالها، والمساس بأقدس مقدسات الأمة المسلمة، وهي المساجد الثلاثة المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى، فالحكام العرب باتوا لا يستحون من كشف حقيقة ارتباطهم بالمشروع الصهيوني وخضوعهم لقادته، فهم يتسابقون للسجود لقادة المشروع الصهيوني ويوقِّعون عقود الإذعان، في اللحظة التي بلغت خطط وبرامج تهويد المسجد الأقصى أخطر مراحلها، من محاصرة المسجد الأقصى وحفر الأنفاق تحته، ومنع الصلوات فيه، والتدخل في إدارته، مع تسارع خطوات بن سعود للقيام بالأمر ذاته مع يهود، والانتقال من المعركة الكلامية ضد المشروع الصفوي والإيراني، إلى التفاهم والترحيب وإقرار السيطرة الإيرانية على اليمن، كما فعل محمد بن سلمان في حديثه للإعلام، بتاريخ 28 إبريل 2021م، واعترافه بالهزيمة أمام ميليشيات الحوثي، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً، للعبث

المشترك بجزيرة العرب ومقدسات المسلمين، من قبل اليهود والنصارى والصفوية القُرمطية.

- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، تسابق أنظمة المُلك الجبري، في دعم الاحتلال العسكري لبلاد المسلمين، من قبل مشاريع تداعي الأمم، ووضع استراتيجية "تقسيم المُقسَّم" قيد التنفيذ، فقد كانت البداية عام 1991م، عندما تعاونت الحكومات العربية، وخاصة الخليجية منها مع أمريكا لضرب العراق، ثم تعاونهم معها عام 2001م لضرب أفغانستان واحتلالها، ثم تعاونهم معها لضرب العراق واحتلاله عام 2003م، ثم تعاونهم مع إيران لضرب الشعب السوري واحتلال أراضيه، وكذلك تعاونهم مع روسيا لذات الهدف في سوريا، وتعاونهم غير المباشر مع إيران لضرب ثورة الشعب اليمني، واحتلال أراضيه وتقسيمه، ثم تعاونهم مع شركات المرتزقة العالمية مثل "بلاك ووتر" الأمريكية، و "فاغنر" الروسية لضرب ثورة الشعب الليبي، واحتلال أجزاء كبيرة من أراضيه.

- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، النجاح في عمليات استقطاب الشعوب العربية، بين أقطاب أنظمة القمع العربي، ولكن عبر أقزامه الصغيرة هذه المرة، كما استخدمتهم أمريكا وأوروبا في هذا الاتجاه منذ سبعين سنة، فبدلاً من استقطاب الشعوب بين عبد الناصر والملك سعود، يتم الاستقطاب الآن بين "أقزام" منظومات الحكم العربية، في إدارة هذه الاستراتيجية، وخاصة بين النظام الإماراتي والنظام القطري، واللذان لا يمثلان أي وزن جيوسياسي حقيقي في عالم اليوم، لكن أمريكا تعتمد على القدرات المادية لكل من النظامين، والقدرات الإعلامية في آنٍ واحدٍ؛ فتارةً يتقدم النظام الإماراتي لكي يقود الألعاب البهلوانية في كل اتجاه "وبوجه شرِّير"، ثم يتقدم النظام القطري ليفعل الشيء ذاته ولكن "بوجه طيب"، ومهما كان لدى الحكومة القطرية من سجل إيجابي، فإن المصلحة التي تنتصر في نهاية المطاف، هي مصلحة

"أسرة آل ثاني"، التي لا تحتمل أي ضغط أو تهديد بين عمالقة الصراع الدولي، فهي أقرب إلى الاستخدام منه إلى الاستقلال والسيادة؛ والخطر العظيم الذي يتشكَّل في ظل هذا التهديد على المشروع الإسلامي، يتمثل في استسلام النُّخب العربية والثورية، لهذا الاستقطاب والتسليم للحكومة القطرية في إدارة ملفات ثورات الربيع العربي! وعدم التقدم لفرز مرجعيَّة حقيقية للأمة ولشعوب المنطقة؛ كما شاهد العالم كيف مرَّت عشر سنين من عمر الربيع العربي، وملف الثورات يتنقل بين قطر والإمارات والسعودية، مع غياب كامل للقيادات المُفترضة في الأمة.

- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، سعيهم الجماعي لإيقاف ومواجهة ظهور أي نموذج مستقل في الأمة، مثلما تعاونوا في السنوات الأخيرة، على حصار تركيا وشن الحملات الأمنية والإعلامية والسياسية المسعورة عليها، ومنع تشكل المحور الذي سعت له تركيا، وهو محور تركيا- باكستان- ماليزيا، وتهديدهم بمقاطعة وحصار باكستان، إن هي ذهبت في هذا الاتجاه، كما سعت حكومة الإمارات إلى اختراق نظام الحكم في ماليزيا، والتأثير على الانتخابات فيها، حتى جاءت بالرئيس الذي تعاون معهم في سرقة ماليزيا، وهو نجيب عبد الرزاق، الذي تقاسم مع حكومة الإمارات أكبر فضيحة تلحق برئيس دولة، حيث ثبتت عليه تهمة سرقة الصندوق السيادي لبلاده ضمن 42 تهمة وُجهت إليه وسجن على ضوئها عام 2020م [1].

- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، انخراط الحكام العرب في تنفيذ استراتيجيات "الثورة المضادة"، التي وضعتها أمريكا، كردٍّ على نشوب الثورات في ساحات الربيع العربي، وقد تم البدء بتنفيذ تلك الاستراتيجيات عبر دعم حكومات الخليج للانقلاب

---

(1) تفاصيل الخبر في قناة الجزيرة بتاريخ 28 يوليو 2020م https://cutt.ly/fgnnudS

العسكري في مصر عام 2013م، ثم تتابعت عمليات تطبيق استراتيجيات الثورة المضادة، والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- إدارة شؤون الثورة المضادة، عبر خطة شاملة وهيكلية إدارية وأمنية وعسكرية موحَّدة، حيث أوكلت مهمة القيادة لحكومة الإمارات، وهي التي تخضع للاختراق الأوسع والأشمل، من قبل الموساد وحكومة الكيان الصهيوني، بدليل قيادة حكومة الإمارات لمسلسل التطبيع مع اليهود، ومرجعيتها لجميع الحكام العرب، وقائمة العلميات الأمنية والعسكرية، والحرب النفسية والإعلامية التي نفذتها هذه الحكومة في ساحات الربيع العربي.

- الدعم المادي المفتوح لعمليات الثورة المضادة، ومنها دعم حكومات الانقلابات العسكرية، كالدعم المفتوح لحكومة الانقلاب في مصر، حيث تشير الاحصائيات إلى وصول المبالغ المدفوعة من حكومات الخليج لسلطة الانقلاب في مصر عام 2019م، إلى 92 مليار دولار [(1)]؛ كما دعمت تلك الحكومات الانقلاب العسكري في السودان عام 2019م، للقضاء على ثورة الشعب السوداني واحتوائها.

- الخطة العسكرية الموحَّدة لمواجهة الشعوب العربية الثائرة، وذلك عبر تأسيس مشروع تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي، واختصاره في الترجمة الإنجليزية بكلمة "ميسا" (MESA)، أو "الناتو العربي"، كما اصطلح على تسميته إعلامياً، والذي ضمَّ دول الخليج الست، بالإضافة إلى مصر والأردن، عندما دعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتأسيسه عام 2017م، والذي نتج عنه نشر قواعد عسكرية في مواقع مختلفة من المنطقة، وخصوصاً في اليمن وليبيا لمواجهة شعبيهما الثائرين، بالإضافة إلى استمرار التدخل العسكري العربي فيهما.

---

(1) https://www.middleeastmonitor.com/20190319-gulf-countries-supported-egypt-with-92bn-since-2011



- العمل على اختراق الساحات الثورية اختراقاً أمنياً، عبر شراء العملاء وبناء شبكات التجسس، وجمع المعلومات الميدانية، والقيام بالعمليات الأمنية كالاغتيالات لقيادات الثورة، والتحريش بين الفصائل والمجموعات.
- تصنيع المجموعات "المتطرفة" مثل "داعش" و "المداخلة" وتمويلها، والدفع بها نحو تخريب الساحات الثورية، عبر قتل واغتيال القيادات الثورية، وإشعال الحروب بين مكونات المجتمع، ودعم الانقلابيين، بكافة أنواع الدعم المالي والاستشارات والمرتزقة.
- دفع تكاليف الجيوش المكلفة باحتلال الساحات الثورية، كما حدث في دعم الحكومات الخليجية للروس، قبيل احتلالهم لسوريا ثم ليبيا عام 2015م، عبر عقود السلاح الضخمة، وعقود المشاريع الاقتصادية والرشاوى المباشرة.
- جلب وتسليح ودعم منظومات المرتزقة الحديثة، التي أفرزها فشل الجيش الأمريكي والروسي في ساحات الصراع، واستعانة الحكومات الخليجية بشركات المرتزقة في حروبها، كشركة "بلاك ووتر" الأمريكية، وشركة "فاغنر" الروسية، مع شراء المرتزقة وشحنهم من كافة أنحاء العالم إلى الساحات الثورية، كما تفعل الحكومة الإماراتية والسعودية بشراء المرتزقة وجلبهم إلى اليمن وليبيا.
- تصميم وبث عمليات الحرب النفسية ضد الشعوب الثائرة، وذلك عبر إنشاء مراكز البحوث وتوظيف الباحثين للتأثير على اتجاهات الصراع، وعبر تمويل وإنشاء القنوات الفضائية، والمواقع الإلكترونية المتخصصة في كل ساحة ثورية، والتركيز على توجيه الرأي العام في البلد الثائر، بالاتجاه الذي يخدم الثورة المضادة وأعداء الأمة ومخططاتهم.
- تجهيز ودعم وإبراز الفئات والرموز العالمانية، كبديل يلعب على هامش الأداء السياسي للملوك والعسكر، كما فعلت حكومة الإمارات بالدفع بقائمة من هؤلاء في بداية الثورة المصرية عام 2011م، لكي يكونوا بدائل "مقبولة" على مستوى النظام العربي والنظام الدولي، ولكي يقوموا بأدوارهم المتقدمة في اختراق

وقيادة الساحات الثورية، كوائل غنيم، ومحمد البرادعي، وأيمن نور، وأحمد شفيق، وكما فعلت مؤخراً بالدفع بالشيوعيين واللبراليين السودانيين، لكي يستلموا الحكم إبان انقلاب عسكر السودان، ولكي يلعبوا على هامش العسكر، وينفذوا البرامج الأمريكية والصهيونية على أرض السودان، في جميع مستوياتها من الاختراق العقائدي إلى الاختراق الأمني والاقتصادي.

3. المهددات التي تفرضها النُّخب والملأ على الأمة

والمقصود بالنُّخَب والملأ في هذا الجزء من التهديد، هم أصحاب التوجيه والمنابر والتأثير العام في الأمة من الفئات التالية:

قادة الجماعات الإسلامية وما يمثلونه من اجتهاد

قادة التيارات الإسلامية والفكرية والدعوية

قادة الأحزاب السياسية ومراكز البحوث

قادة الجماعات والفصائل المجاهدة

زعماء العشائر والقبائل والعوائل الممتدة

العلماء والمفكرون المستقلون من أصحاب التأثير العام

زعماء الكُتل العِرْقيَّة والقومية

رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال المؤثرين

فبالرُّغم من فضل هؤلاء، وأدوارهم الإيجابية في شعوب الأمة المسلمة، وإدارتهم للمراحل السابقة من الصراع الفكري والسياسي والجهادي، واستمرار حاجة الأمة لأدوار النخب فيها، إلا أن طول الأمد على أغلب النُّخب العربية، ومرور أكثر أعمارهم وهم تحت هيمنة ملوك وعسكر الحكم الجبري، قد أورثهم إشكالات



خاصة بأدائهم الكُلّي وبتصوراتهم عن مستقبل الأمة، حتى أصبح بعضهم جزء من المشكلة، وتعقيد المرحلة التي تمرُّ بها الأمة المسلمة وشعوبها، بدليل نتائج الإدارة الكُلِّيَّة لهم، في ساحات الصراع خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بدءاً من الساحة الأفغانية والفشل الذي واجهه قادة الجهاد الأفغاني الأوائل، بالرُّغم من نجاحهم المذهل في إخراج المحتل الشيوعي من بلادهم، إلا أنهم فشلوا في إدارة مرحلة ما بعد الصراع العسكري، فتحوَّلت البنادق إلى الصدور، كما فشلوا في تقدير الموقف العقائدي والاستراتيجي عند بدء الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2001م، ونفس الفشل رافق إدارة نُخب العراق، على إثر الاحتلال الأمريكي الإيراني المشترك للعراق عام 2003م، وأما فشل النُّخب العربية تحت أنظمة ملوك وعسكر القمع العربي، خلال العقود الماضية فحدث ولا حرج، من المحيط إلى الخليج، وأخيراً فشل النخب العربية الذريع في إدارة واستثمار ثورات الربيع العربي، في كل من مصر، وسوريا، واليمن، وتونس، وليبيا، ثم في السودان على إثر اشتعال الحراك الشعبي فيها عام 2019م، ولا يعني استعراض التهديد الذي تفرضه النُّخب دعوة إلى إلغاء أدوراها، وإنما دعوة لمراجعة تلك الأدوار، وضرورة الالتحاق بركب التغيير كما يريده الله عز وجل، لا كما تفرضه الإدارة الأمريكية، وضرورة تبني الأجيال الجديدة في الأمة غايات وأهداف المشروع الإسلامي، واستثمار ما أنجزه السابقون لاستكمال البناء وإخراج الأمة من وهنها والغثائية التي لحقت بها.

ومن خلال رصد أداء النُّخب في الأمة، يمكن الوقوف على أنواع التهديد الذي تفرضه تلك النُّخب على الأمة المسلمة وعلى المشروع الإسلامي، والذي يمكن رؤيته في النقاط التالية:

- من المُهددات التي تُمثِّلها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، أنَّها أثبتت في العقدين الأخيرين عجزها عن تطوير أي مستوى من الرؤية الاستراتيجية، وعدم القدرة على التنظيم، وتوظيف آليات العمل التي تقود إلى مشروع يمثل الأمة،



ووزنها العقائدي والبشري والجغرافي، خاصة في ظل التحولات التي ترافقت مع اشتعال ثورات الشعوب العربية، فقد تخلَّفت تلك النخب عن الذهاب نحو النظر في مصالح الأمة العُليا، ولم تتمكن من إحداث أي صلة حواريَّة فيما بينها، ومما زاد الطين بِلَّة، أن الانقسام والشتات ضرب الجميع، حتى وصل إلى تقسيم الجماعة الواحدة وتفتيتها.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، أنهم ساهموا في صناعة الفراغ الذي تعاني منه الأمة المسلمة، فلم يتمكنوا من بلورة التصورات والاجتهادات، التي يمكن أن تمثِّلَ المشروع الجامع للأمة المسلمة، والإجابة من خلاله على النوازل الكُبرى التي تضرب الأمة، من شرقها إلى غربها، ذلك أن مهمة العلماء والخبراء تأديتهم للواجبات الكُبرى، التي لا تستطيع عامة الأمة أداءها، وفي مقدمتها النظر في النوازل الكُبرى والإجابة عليها، وخاصة في مراحل الاضطراب وفقد المرجعية السياسية التي تعاني منها الأمة المسلمة.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، وقوع بعض تلك النخب، في أخطر ما يمكن تصوره، من صور التخلُّف وخذلان الأمة ودينها، وهو التفريق بين أحكام الكتاب، بإقرار بعضه ونكران بعضه الآخر، وخاصةً فيما يتعلق بأحكام النظام السياسي والخلافة وتأسيس دولة الإسلام، وما يقرره الشرع الإسلامي من ربط مُحكم بين عقيدة التوحيد ووَحدة الأمة، وحماية دينها، الذي لا يتحصَّلُ إلا بذهاب العلماء والرجال إلى التمكين السياسي في الأرض، لا أن يخدِّروا شعوب الأمة بالمشاريع "الوطنية" الكاذبة التي يقودها العملاء من الملوك والعسكر، ثم الجلوس في ظلِّ أولئك المجرمين، واعتباره شكلاً من أشكال "النظام السياسي في الإسلام"، ويعلم الذين يُقرُّون "المشروع الوطني"، بأنه من تصميم الحملة الصليبية اليهودية المشتركة في القرن العشرين، وقد وضعته على أسس محددة تخدم أهدافها العُليا، فكيف ستلتقي مصلحة الأمة المسلمة، مع مصلحة الحملة الصليبية اليهودية المشتركة تحت هذا المشروع!



- ومن المُهددات التي يُمثِّلُها الملأ والنُّخب على الأمة وعلى المشروع، التزام عدد من تلك النخب، بمبدأ "ضرورة التفاهم مع النظام الدولي"، ويعنون به الشطر الغربي خاصةً، أي الشطر الصليبي اليهودي، وهي خطوة تحتِّمُ الخضوع والمتابعة، وانتظار منح "السلطة" أو بعضاً منها، في بلادهم التي هاجروا منها، بسبب الطغاة الذين جاء بهم الصليبيون! وقد قاد هذا الاتجاه ثلة من قادة الجماعات الإسلامية، بمختلف أطيافها، أثناء مكثهم كمهاجرين إلى بريطانيا وفرنسا، في بداية تسعينيات القرن العشرين، حتى انتهى هذا الاتجاه إلى الخذلان، الذي شاهدته الأمة كلها في أفغانستان عام 2001م، ثم في العراق عام 2003م.

- ومن المُهددات التي يُمثِّلُها الملأ والنُّخب على الأمة وعلى المشروع، ميل نسبة ليست بالبسيطة من النُّخب العربية، إلى اعتبار المشروع الصفوي الإيراني، من المشاريع التي يجب دعمها، بحجة "التناقض" بين الغرب والنظام الصفوي الإيراني، ولا أدري أين يمكن أن نجد ذلك "التناقض" الذي يتحدثون عنه! هل نراه في سوريا، أم في اليمن، أم في لبنان؟ والخطورة الكُبرى هنا هو تنامي "التشيع السياسي" بين تلك الفئات من النُّخب، مع ارتكازها الأساسي على المشروع الأمريكي، فهم كما قال الله عز وجل في أمثالهم: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً﴾ النساء:143.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، قابليَّة النُّخب العربية واستجابتها للإدارة الافتراضية، التي يطبقها النظام الدولي، ومثال ذلك إدارة "القضية الفلسطينية"، التي هي في الأصل قضية الأمة، ولم تتشكل إلا في ظل سيطرة الحملة الصليبية النصرانية على بيت المقدس، ونجاح تلك الحملة منذ مئة عام، في فرض معادلات سياسية وعسكرية وأمنية محددة في المنطقة، ونجاحها في تحويل القضية الفلسطينية إلى "آليَّة" لإدارة شعوب المنطقة، وإيهامها أن ثمة حراك لإنقاذ بيت المقدس، دون التقليل من تضحيات أهل فلسطين وثباتهم، وإخفاء أصل المشكلة واستخدامها كمعادلة للتنفيس، وحتى ملالي طهران

وظفوها، في كذبهم على الأمة المسلمة، بينما هم يوقعون اتفاقية استراتيجية مع أمريكا، بتقاسم النفوذ بينهم وبين اليهود في الشرق الأوسط، وقتل الشعوب العربية؛ فالنخب العربية تعلم علم اليقين بأن كسر معادلة المشروع الصهيوني لن تحدث، إلا بأداء ثوري وجهادي لكل شعوب المنطقة، لكنهم يتشاركون الوهم الإعلامي والنفسي، عبر إدارة "القضية الفلسطينية"، ويساهمون في تخدير الشعوب معهم.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، مستوى الخلل الذي يحكم طبيعة علاقة تلك النُّخب بثورات الربيع العربي، فلديهم تصوراتهم التي لا علاقة لها بتصورات الثورة ولا بآلياتها، فهم يفرضون لأنفسهم في ساحات تلك الثورات موقعاً خاصاً بهم! حيث تتلخص رؤيتهم للربيع العربي بالنقاط التالية:

- يرون "حتمية قيادتهم ووصايتهم" على هذه الثورات، ويسعون لتحصيل أجزاء من "السلطة" في ساحاتها، بناء على "أحقِّيَّة" تاريخية يوجبونها لأنفسهم، بل يذهب كل تجمع من هذه النُّخب بأحقيته هو دون غيره، بالسيطرة والهيمنة على نتائج الثورة.

- لا يرون طريقاً لإقامة الأنظمة السياسية في ساحات الربيع العربي والحصول على السلطة، إلا من خلال قنوات النظام الدولي ومؤسساته.

- لا يرون أبداً ذهاب الثوَّار إلى استراتيجيات وآليات الثورة التي يعرفها البشر، وإذا كان لا بد من ذلك فهي مهمة لا يقتربون منها أبداً، حتى يحتفظوا بسجلاتهم نظيفة أمام أمريكا، ويُقْصِرون مهمة الأداء الثوري على مرحلة محددة، ينبغي أن تنتهي سريعاً، لصالح حصولهم أو مشاركتهم في السطلة.

- يضعون رِجْلاً ويداً مع النُّظُم الطاغية المتجبرة ويتفاهمون معها، بينما يضعون رِجْلاً ويداً أخرى في ساحة الثورة، فهم عملاء وهم ثوار في آنٍ واحدٍ.



- ونتيجة لتلك الرؤى، فقد دخلوا في كل التفاهمات التي قادتها أمريكا وأولياؤها، للقضاء على ساحات الربيع العربي، تحت مسميات كثيرة، كان من أوضحها ما يسمى ب "أصدقاء ومؤتمرات الثورة"، ولذلك جاءت نتائج أدائهم واضحة في سوريا، واليمن، وليبيا، وتونس، ومصر.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، قناعة بعض تلك النخب السلبيَّة والخطيرة بعدم وجود ضرورة أو حاجة، لتكامل ساحات الربيع العربي، في التصورات وفي الآليات، بل يرون تحرك نُخَب كل ساحة ثورية، وفق المعطيات "الوطنية"، ووفق رؤية طغاة النظام الدولي، والذين يديرون تلك الساحات برؤية واحدة، من حيث قمع الشعوب ومنعها من تحقيق سيادتها ونهضتها.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، هو ارتباط نسبة ليست بالبسيطة من تلك النخب، بمصالح اقتصادية وتفاهمات سياسية، مع دوائر النُّظُم السياسية الطاغية، التي ثارت عليها الشعوب العربية، وبالتالي فهم في حالة مراعاة دائمة لتلك المصالح، وخوفهم من فقدها، بل إن بعضهم يحتفظ بخط رجعة دائم، تحسبا "لتبدل" الظروف لصالح الأنظمة الطاغية، وسقوط فرص الثورة والتغيير، فأنّى لهؤلاء أن يقودوا ثورة أو يُحدثوا تحُوُّلاً!

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، ذهاب بعض تلك النخب نحو بدعة جديدة، توظف "فقه المقاصد" توظيفاً غير شرعي، دعماً لسيطرة ملوك القمع العربي وعسكره، وتجاوزاً للشروط التي وضعها علماء الأمة في استخدام علم مقاصد الشريعة، للنظر في شؤون الأمة المسلمة، وفي مقدمتها اعتبار المصالح التي تنبثق من قواعد الشرع، حيث يقول الإمام الشاطبي: "فَقَدْ مَرَّ فِي كِتابِ الْمَقاصِدِ أنَّ الشَّرِيعةَ مَبْنِيَّةٌ على اعْتِبارِ الْمَصالِحِ، وأنَّ الْمَصالِحَ إنَّما اعْتُبِرَتْ مِنْ حَيْثُ وَضَعَها الشَّارِعُ كَذَلِكَ، لا مِنْ حَيْثُ إدْراكِ المكلَّف؛ إذِ الْمَصالِحُ

تختلف عند ذلك بالنسب والإضافات" [1]، بينما وجدنا "نُخَب وملأ الملوك العربية " يستخدمون "فقه المقاصد"، لتبرير ترك قواعد الشرع، بل ونقضها أحياناً، فإذا تناقضت مصلحة الأمة المسلمة مع مصلحة "أنظمة البغي والفساد العربي"، قدموا مصلحة الملوك المُفسدين، وطالبوا الأمة بأن تنزل على مصالحهم! [2]، وفي حال لم يسعفهم فقه المقاصد في تثبيت حكم الملوك، سعوا لاستخدام فقه الضرورة، فجلعوا الضرورات أصل ينبغي العمل بها، في المعادلات التي يفرضها الملوك والعسكر والنظام الدولي، وبالتالي أحَلُّوا الضرورات مقام القواعد والأحكام الشرعية الواجبة.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، خضوع نسبة ليست بالبسيطة من تلك النخب، لمقولة: حتمية استصحاب العلمانيين في العمل السياسي بكل طوائفهم، بل وتقديمهم والسير وراءهم، وهم يعلمون أن المرجعية العقائدية والفكرية التي يتحرك العلمانيون وفقها، ليست إلا الكفر بالدين في مجال السياسية على أقل تقدير، ومنهم من يكفر بالدين الإسلامي على إطلاقه، ويرون "تحريم" تحكيم الدين في السياسة؛ فترى الإسلاميين في اليمن كأنموذج، لا يتصورون إمكانية للعمل السياسي، دون استصحاب الشيوعيين الملحدين، والتنسيق والتكامل فيما بينهم! فكيف ستنعتق الأمة المسلمة من سقوطها التاريخي في ظل هذه التصورات.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، إهمال بعض تلك النخب، لقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر فيما بينهم، بسبب تقديم مبدأ "الوطنية القُطريَّة"، التي يقررون في ظِلِّها عزل الساحات عن بعضها البعض، وأن نُخب كل بلد أدرى بشؤونهم، فلا ينبغي التدخل في "اجتهادهم"، ووفق

(1) الموافقات 42/5

(2) انظر بحث هذه القضية بتوسع في المُفردة الثانية من هذا الفصل.



هذه "القاعدة" بقيت تلك النخب معرضة عن نقد أداء بعضها البعض، لذلك وجدنا فرع الإخوان المسلمين في العراق، ينزلق نحو التحالف مع الأمريكان عند احتلالهم للعراق عام 2003م، دون أن يصدر من بقية فروع الإخوان أي نهي عن هذا المنكر العظيم، وبقيت نُخَب تونس تسمع الهالك "الباجي قائد السبسي"، وهو ينطق بكلمة الكفر، عندما قال على الملأ بأن "دولته" لا علاقة لها "بحكاية" القرآن! ومع ذلك بقي بعض الإسلاميين في تونس يبجلون ذلك الزنديق، على قاعدة "الوطنية"، حتى رأينا (عبد الفتاح مورو) يسير في جنازته مطأطئ الرأس!

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، وقوع بعض تلك النخب في حالة من الأمل الكاذب، والمفاضلة بين أنظمة طغاة العرب ورموزهم، والمفاضلة بين أنظمة الكُفر الغربي الصليبي ورموزه، فعلى مستوى النظام الواحد، تُفرّقُ تلك النخب بين الملك وولي العهد، وتُفرّقُ بين ولي عهد مخلوع وآخر نصَّبَه الرئيس الأمريكي (ترامب)، فهم يبكون (محمد بن نايف) ويتمنون عودته، ومنهم من يفاضل بين النظام المَلَكي المغربي والنظام المَلَكي السعودي، ويرى بأن ملك المغرب "أميراً للمؤمنين" حقاً، ومنهم من يُفرّقُ بين جنرال مصري وآخر، فيفضل أحدهم على صاحبه، ومنهم من يتمنى فوز (جوزيف بايدن) على (ترامب) لأنه سيكون "أحن" على المسلمين منه، وهكذا من صور التخبط والتذبذب.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، اعتماد بعض تلك النخب على الأدوات المؤسسية الغربية، كمخرج وحيد في إدارة شؤون الأمة، وإدارة الصراع في جميع الساحات، كدعوتهم للأجيال المستجدة في الأمة، للانخراط في جمعيات النفع العام غير الحكومية، التي تُسمى ب (NGO'S)، والالتحاق ببرامج التدريب والتأهيل، التي تقدمها المنظومة الغربية الأوروبية والأمريكية، بشكل مجاني لقطاع الشباب، مع العلم بأن أوروبا وأمريكا، إنما تقدم هذه الخدمات، لكي تتمكن من تشكيل عقول الأجيال الجديدة، وتربطهم بمخرجات المدنية الغربية، والخضوع لهيمنتها؛ ومما يزيد الأمر سوءاً أن هذا

التوجه، يتم في فراغ تام، من التصورات والآليات والبرامج، التي تمثل الأمة المسلمة ومشروعها الحضاري.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، اتجاه بعض النُّخب لتقديم "مشروع الأمة"، في ثوب فلسفي، ورؤية مُرقَّعة في الميدان السياسي والفكري، كالأنموذج الذي يبشر بحل معضلات الأمة المسلمة، عبر فلسفة ونظرية "الأزمة الدستورية"، التي تقفز على حقائق التاريخ والسياسة والواقع، واعتماد "مفاحص القطا" الوطنية للتبشير بالنظرية، وتتجاهل تاريخ صناعة النُّظُم من قبل قادة الحملة الصليبية، والسيطرة التاريخية المفروضة عليها، كما تتجاهل الواقع، الذي أثبت استحالة البناء السياسي، على هامش الملوك والعسكر العرب، ومن نماذج هذا التخبط، ما يُسمّى "بمشروع النهضة"، الذي وُضع على أساس من الفلسفة والقناعات الشخصية، مع إهدار تام للقواعد الشرعية، في تحديدها لطبيعة الصراع، وما تحكمه من أسس عقائدية مُحكمة في القرآن والسنُّة، وإهدار تام لطبيعة العلاقات التي تربط بين مكونات الأمة المسلمة، وتجاوز لكل القواعد الشرعية التي تحدد طبيعة العلاقات التي تربط الأمة بألوان طيف أعدائها من المشركين وأهل الكتاب، حتى يكاد المرء أن يسمع "سجع الكُهَّان" العرب، في أطروحات هؤلاء وما يطلقون عليه "مشروع نهضة" (1).

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، وقوع بعض تلك النخب في تناقضات بين الأطروحات الفكرية والاتجاهات التطبيقية عندهم، ومن تلك التناقضات ما يلي:

- تراهم يغرقون في كيل المديح لعمر بن الخطاب رضي الله عنه – وهو مستحق للمدح بلا شك- لكنهم لا يرون ضرورة الذهاب إلى النظام العقائدي والسياسي الذي كان عليه عمر، من وَحدة ومرجعية ذلك النظام السياسي الذي

---

(1) تابع تفاصيل نقد هذا المشروع في مفردة: كيف تحكم النوازل الكُبرى رؤية وبناء مشروع الأمة.



يحكم الأمة متمثلاً في الخلافة، ولا يقفون على الشريعة كقانون وحيد في شؤون الأمة كما فعل عمر، ولا يرون أهمية لتعبئة الأمة وطاقاتها البشرية في الأداء الجهادي، لدعم وجود الأمة ومكانتها في الأرض، كما فعل عمر رضي الله عنه.

- ويُسهبون في الحديث عن الأخوة الإسلامية، ولكن يبقى حديثهم مجرَّد إطلاقات لفظيَّة ولحظيَّة، ثم يعودون إلى الدائرة "الوطنية القُطريَّة" كأساس لإدارة شؤون الشعوب، وعلاقاتها فيما بينها، ولا يبالون بمستوى الإذلال الذي تعانيه شعوب الأمة في ظل المشروع "الوطني".

- يستعرضون تاريخ صلاح الدين الأيوبي، ونور الدين زنكي، والأدوار التي لعبها أولئك العمالقة في مواجهة الحملة الصليبية، واستنقاذ المسجد الأقصى، ولكنهم لا يتحدثون عن الحملة الصليبية المعاصرة، التي احتلت القدس عام 1917م، ونتائجها المباشرة التي تمثلت في ولادة المشروع الصهيوني، وتثبيت الحكام؛ ولا تستصحب النُّخب في حديثها، مشروع الجهاد الشامل الذي اعتمده صلاح الدين الأيوبي، ولا تبحث عن كيفية تطبيقه في أيامنها هذه، ويعالجون "القضية الفلسطينية" في حدودها "الوطنية"، التي اعتمدها الإنجليز والفرنسيون، في اتفاقية "سايكس بيكو" عام 1916م، ولا يتعظون بدرس صلاح الدين الأيوبي، عندما أسقط الدولة الفاطمية، كمقدمة لإنقاذ المسجد الأقصى، بل يتعاملون مع الدولة الإيرانية الصفوية، "كمنقذ" للمسجد الأقصى، وفق الدعاية التي يروجها ملالي طهران لأنفسهم.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، إصرار النُّخب والجماعات والتيارات، على التعامل مع قضايا الأمة وساحاتها الثائرة، من خلال اجتهاد كل جماعة وتيار على حِدة، بالرُّغم مما يحدثه ذلك من ضياع محصلة الجهود، التي تبذلها شعوب الأمة في كل قضية من قضاياها، نتيجة للاختلاف والتنازع والتفرق الذي تمثله تلك الجماعات.



- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، إهمال تلك النُّخب والتيارات، لمسألة ممارسة "الشورى المُلزمة"، كأهم قاعدة شرعية للنظر في مصالح الأمة العُليا، وتقرير ما يترتب على الشورى من تصرفات عمليَّة، في شؤون الأمة والمجتمعات المسلمة، ونتيجة لإهمال الشورى، فقد آلت أمور تلك الجماعات والتيارات، إلى فئة محدودة أصبحت تَحْكُم بأمرها، وقاد هذا الأمر بدوره إلى حدوث تشوُّهَيْن أساسيَّين في أداء تلك الجماعات، فأما التشوُّه الأول، فهو الذي أصاب الجماعات التي تمارس الأداء الجهادي، فقد قادها إهمال الشورى داخلياً وعدم اعتبار رأي العلماء في الأمة، إلى الانغلاق على ما تراه قيادات تلك الجماعات، وبالتالي اعتماد "فقه التغلب" لإدارة شؤون الساحات الجهادية، وإهمال القواعد الشرعية التي تحكم الأداء السياسي، وقاد هذا بدوره إلى تسلسل في القناعات، إلى أن وصل الأمر إلى استحلال دماء الأمة وحُرُماتها تحت تلك المقولات؛ وأما التشوُّه الثاني الذي نتج عن إهمال الشورى المُلزمة، فهو الذي أصاب الجماعات التي تعمل في إطار "العمل السياسي"، دون اعتبار لخطورة النوازل الكُبرى التي ألمَّت بالأمة المسلمة، والواقع السياسي والعسكري والأمني الذي صنعه أعداء الأمة، وفي مقدمتهم قادة الحملة الصليبية، الأمر الذي قاد تلك الجماعات إلى نقض مصالح الامة العليا، عبر ذهابها كل مذهب، في طلب "السلطة السياسية"، من أيدي قادة النظام الدولي، والالتزام بكل ما تتطلبه العمليات السياسية التي يفرضها ذلك النظام، وفي مقدمتها كشفهم لظهور المقاتلين على الأرض عبر تلك الالتزامات، والاعتماد على آليَّات "الانتقال المرحلي للديموقراطية"، والالتزام بقواعد اللبرالية والعلمانية في إدارة النظام السياسي، واستصحاب العالمانيين كشرط لاقتسام السلطة معهم، والإقرار بمرجعية الملوك والعسكر، إلى غير ذلك من الخضوع لشروط النظام الدولي.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، الانتقائية الفقهية وتطبيق الأحكام الشرعيَّة، وخاصة من قبل العلماء الشرعيين، الذين

يعتمدون في مواقفهم السياسية والفكرية، على مرجعية تلك الأحكام، لكنهم في الواقع التطبيقي يفرِّقون بين واقع وآخر، فتراهم يرون "شرعيَّة الثورة الشعبية" على الحكام العسكر العرب، ولا يرونها على الحكام الملوك العرب! وتراهم ينتقدون أداء الثوار الجهادي والسياسي في ساحات الربيع العربي، ولا يتفوهون بكلمة نقد لأداء الحكومة التركية المُلتزمة بالنظام العلماني، ومرجعية النظام الدولي.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، وقوع بعض النُّخب تحت تأثير النظريات الأمنية والحرب النفسية، التي شنَّتها أمريكا وأولياؤها ولا زالوا ضد "الجهاد"، تحت مُسمَّى "الإرهاب"، فتراهم يتبرَّعون بالطَّعن في المجاهدين وتشويه سمعتهم، بكل ما أوتوا من جهد، بغض النظر عن الجهة التي يهاجمونها، لكنهم يتجنَّدون لهذه المهمة، وإذا حدث أن توقفت مسيرة بعض المجاهدين، لأي سبب كما حدث لثوار بنغازي ودرنة في ليبيا، فإن الطاعنين يتحوَّلون إلى فئة أخرى مجاهدة، حتى يواصلوا عملية تشويهها.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، نزوع نسبة كبيرة من النُّخب نحو الأداء الافتراضي، في إدارة الصراع والتدافع، عبر لجوئهم إلى شبكات التواصل الاجتماعي، والاكتفاء "بالتغريد" المنفرد، والفرح بأعداد المتابعين، والانشغال بهذا الأداء الشكلي واعتباره مُهمة المُهمات، التي ينبغي أن يقوم بها الدعاة والعلماء، والإعراض عن أي أداء عملي وجماعي لصالح الأمة، لا في مجال التصورات ولا في مجال الآليَّات، وعدم إعطائهم أي اعتبار للاقتراب الميداني من ساحات الصراع، فإذا بهم كالذي يعالج أمراض السرطان "بالإبر الصينية"؛ ومنهم من أصبح يعوَّلُ على أداء وأدوار منظمات "حقوق الإنسان" الغربية، والاتكاء عليها، في إدارة الصراع مع طواغيت العرب، والفرح بتقاريرها الدوريَّة، التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

4- المهددات تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة

وهذا النوع من المُهددات يندرج أغلبه تحت "الحالة العقلية والنفسية"، التي صنعتها وخلَّفتها مرحلة السقوط الحضاري للأمة المسلمة، أو بالأصح مرحلة الغثائية كما عرَّفها الرسول ﷺ بقوله: (بل أنتم يومئذٍ كثيرٌ، ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءُ السَّيلِ)[1]، وبالتالي فهي تعني "الكثرة والجموع غير الفاعلة"، نتيجة إصابتها بالمرض العُضال الذي سماه النبيُّ ﷺ بالوهن، وشرح معناه في نفس الحديث بقوله: (حبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ)، حيث تُصاب مفاهيم وتصورات شعوب الأمة، إصابات خطرة حول دينهم ووجودهم وعلاقاتهم البينيَّة، وأولويات أدائهم، وذلك نتيجة للاستضعاف وسيطرة العدو عليهم ردحاً من الزمن، وبالتالي فهي مرحلة فقْد توازن عامة، وينتج عنها جملة من المُهددات، التي ينبغي التوقف عليها، لأهمية هذا التوقف في تحديد رؤية المشروع وأدائه الكُلّي.

قائمة المهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة:

- من المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، وقوع الشعوب في حالة من الانتقائية، في تصوراتها حول الثورة والصراع، بحيث تعتقد بعض الشعوب، أن مصير الثورة والصراع، إنما هو مختص بشعوب معينة، كالشعب الفلسطيني والسوري والعراقي واليمني، لكن شعوباً أخرى لا علاقة لها بعوامل الصراع، كالشعوب الخليجية وغيرها من الشعوب، لأن تلك الشعوب وحكوماتهم، في حالة تحصين "من أن تجري عليهم" السُّنَن! وهكذا يمضي الناس في صناعة أوهامهم الخاصة بهم، إلى أن يصلوا إلى إهدار الأبعاد العقائدية في الصراع، والتي لا تفرق بين شعب وآخر في أمة الإسلام؛ وهو ما يترتب عليه حدوث صدمة التغيير، وخضوع تلك الشعوب لحالة من عدم التوازن في إدارة الصراع،

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.



مما يؤدي بدوره إلى بطء وتأخر علمية الحسم، في إسقاط منظومات الطغاة وزبانيتهم.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، إعراض تلك الشعوب عن المتطلبات العقدية والفقهية والعمليَّة، في إدارة الصراع ضد الأنظمة المتسلطة على رقاب الأمة، وتفضيل الشعوب للسلم والهروب من مسؤولياتها، بينما تدفع نُظُم القمع باتجاه السحق العقائدي والأمني والعسكري، كما فعل الجيش السوري بالشعب السوري، وكما فعل الجيش اليمني في بداية الثورة اليمنية، وما فعلته ميليشيات الحوثي بعد ذلك، وكما فعل الجيش والأمن المصري، والجيش الليبي، فهي قاعدة عامة في الصراع تثبت، بأن غالب جنود أنظمة المُلك الجبري، وأجهزة أمنه، على استعداد تام، لقتل أبناء الأمة واستحلال دمائهم وحُرُماتهم، بهدف حماية أنظمة الطغيان، وتنفيذا لأوامر الصليبية واليهودية العالمية، الأمر الذي يحتم على الشعوب، الاستجابة النفسيَّة والعمليَّة لهذا التحدي.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، عجز الشعوب أو بعض مكوِّناتها، عن نزع "ولائها الوطني" لأنظمة المُلك الجبري من ملوك وعسكر، عند وقوع الصدام بين الشعوب والأنظمة، وهو ما يؤدي بالضرورة، إلى عجز عن الذهاب إلى الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، في إعادة بناء وصياغة الأمة من جديد، وتفضيل تلك الشعوب البقاء تحت حكم الطغاة وسيطرتهم، نتيجة للارتباط "الوجودي"، الذي أنشأته الصليبية بين الشعوب وأنظمة الحكم الموالية لها، تحت مظلة "الوطنية"، وتتابع الأجيال على هذه "العقيدة"، التي تجعل الشعوب، لا تفرق بين وجودها ووجود النظام الحاكم.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، الاستهانة الخطيرة التي تبديها الشعوب المُسلمة، بواجباتهم الجَمْعيَّة التي يوجبها الله عز وجل عليهم، من جماعيَّة الاعتصام، وجماعيَّة التراحم، وجماعية التناصر،

والنهوض الجماعي نحو نصرة هذا الدين، والقيام بواجباته الرئيسية، إذ يتجه الخطاب القرآني والنبوي دائماً إلى استثارة الأداء الجماعي في الأمة، بخطاب "يا أيها الذين ءامنوا"، في جميع الشؤون التعبدية، والسياسية، والاجتماعية، والجهادية، والاقتصادية؛ ومع ذلك يُصرُّ الكثيرون على الإعراض عن الأداء الجماعي، وكلٌ يقول: نفسي نفسي! وزاد الأمر سوءاً أن قادت زيادة الإعراض عن الواجبات الجماعية، إلى عقوبات ربانية جماعية، ومن أخطر تلك العقوبات الصراع الداخلي بين المؤمنين، كما حذَّر الله عز وجل بقوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾، وفي تأويل الآية يقول الإمام الطبري: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ) أيها القوم، يقول: فلعلكم إن توليتم عن تنزيل الله جلّ ثناؤه، وفارقتم أحكام كتابه، وأدبرتم عن محمد ﷺ وعما جاءكم به (أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ) يقول: أن تعصوا الله في الأرض، فتكفروا به، وتسفكوا فيها الدماء (وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ) وتعودوا لما كنتم عليه في جاهليتكم من التشتت والتفرّق بعد ما قد جمعكم الله بالإسلام، وألَّف به بين قلوبكم) [1]، وهو الذي تشهده الأمة في ساحات مختلفة، من تحوِّل بأس الفرقاء بينهم إلى بأس شديد، كما نرى مثلا في السودان من اقتتال القبائل والأعراق في شرق السودان، وفي غربه كقتال بني عامر للنوبة؛ الأمر الذي أتاح لأعداء الأمة أن يلعبوا بها كيفما شاءوا، فيديموا بينهم الحروب، ويقسموا بلادهم ويهجِّروا أهلها وينتهكوا حُرُماتهم.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، استجابة بعض الشعوب والعرقيات، لوعود "منح السلطة"، من قبل النظام الدولي وأدواته في المنطقة العربية، كالوعود التي صُرفت للقبائل الليبية والسورية واليمنية، والوعود التي قُطعت للكُرد في سوريا والعراق، وللأمازيغ في الجزائر، والطوارق في وليبيا وللأفارقة في السودان، واستجابة تلك القوميات والعِرقيات

(1) تفسير الطبري.



لتحريش الأعداء، ووقوعهم في الصراع المُسلَّح فيما بينهم، أو تجديد الصراعات القديمة، والانخراط في حروب جديدة بين أبناء الأمة الواحدة، وإحياء نقاط الخلاف القديمة التي زرعتها الحملة الصليبية في العالم الإسلامي، كأزمة الصحراء الغربية في شمال إفريقيا، وأزمة الأكراد في تركيا، وفي الشمال السوري، وأزمة البلوش في الغرب الباكستاني، إلى غير ذلك من الأزمات، وذلك حتى يضمن قادة الحملة الصليبية، توظيف الصراع والوعود في إعادة تفتيت الأمة، وصناعة النُّظُم الجديدة الموالية لهم، وخاصة في مناطق الثورة والتغيير.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، استجابة الشعوب لآثار الحرب النفسية الشاملة، التي تشنها الحملة الصليبية اليهودية وعملاؤها على الأمة، بهدف إضعاف روح الثورة في الشعوب، من خلال التسويق لقائمة من "القناعات"، وزرعها في العقل الباطن للشعوب، كمقولة أن ثورات الربيع العربي إنما هي "صناعة أمريكية"، وأن مستقبل الساحات الثورية "ستؤول حتماً إلى دول فاشلة"، وبث الوعود الكاذبة بإمكانية "التعديل" في أداء نُظُم الملك الجبري دون الحاجة للثورة، وتبنِّي النظام الدولي ومؤسساته لعمليات "الانتقال الديموقراطي"، التي تقودها النُّخب اللبرالية؛ وصولاً إلى حَمَلات شيطنة الثوار وفصائلهم، وتحميلهم أسباب الانهيار الاقتصادي وسفك الدماء، إلى غير ذلك من مفردات الحرب النفسية، التي تشنها الحملة الصليبية اليهودية وأنظمة النفاق العربي، بحيث تقود تلك الحملات النفسية، إلى عزوف أجزاء واسعة من الشعوب، عن احتضان الثورة وحمايتها، وبالتالي ترك الأبناء والحُرُمات نهباً للمجرمين في الداخل والخارج.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، وقوع الشعوب الثائرة في "فخ التعب من طول المرحلة"، واختيار العودة إلى المربع الأول، ووضع الرِّقاب مجدداً تحت سيطرة وقمع نُظُم الملك الجبري، الأمر الذي أصاب بني إسرائيل، عندما طلبوا من موسى عليه السلام "التوقف" عن المضي في



هذه الرحلة "المُضنية"، والعودة إلى ذل الطغاة، تحت دعوى عدم الصبر على طعام واحد، وذلك فيما أخبر الله عز وجل عنهم بقوله: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ البقرة:61، بل والمضي إلى أكثر من ذلك، عندما كشفوا بلا حياء ولا مواربة، رفضهم التام للجهاد والمضي خلف نبيِّهم إلى بيت المقدس فقالوا: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أبداً مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ المائدة:24.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، تخلُّف قدرات الشعوب عن الانتقال إلى الترتيبات الجديدة، التي يفرضها المشروع الإسلامي، في علاقة مكوِّنات الأمة ببعضها، من ولاء وأخوَّة ونُصرة ووَحدة سياسية وانفتاح، وكسر للحدود السياسية والجغرافية، وعجز قادة الأمة الجُدُد في الانتقال بها، إلى إعادة ترتيب العلاقات السياسية والجغرافية بين شعوبها وقومياتها.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، انفضاض الشعوب التدريجي عن ثوراتهم وساحتهم، وتفضيل "الهجرة" إلى الدول الأوروبية، والانقطاع التام عن المقدسات والديار، وتسليم الأجيال الجديدة للنُّظُم التعليمية الصليبية في الغرب، والانصهار التام في بوتقة بلاد الهجرة؛ ومن نماذج الانفضاض عن الثورات التحاق بعض أجزاء الشعوب بالأوضاع السياسية، التي تفرضها الثورة المضادة في الساحات الثورية، كالتحاق بعض السوريين بالجيب الكردي في الشمال السوري، والتحاق بعض قبائل ومناطق ليبيا بالواقع الذي



فرضه الانقلابي "حفتر" في الشرق الليبي، والتحاق بعض أبناء اليمن وقبائله بميليشيات المرتزقة في الجنوب اليمني.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، استجابة الشعوب لمتطلبات الحملة الصليبية اليهودية، بفصل الدين عن الدولة والسياسة، والقبول بعزل الشريعة وإقصائها عن الحكم بحجج كثيرة، وفي مقدمتها "ربط الشريعة بالمتطرفين"، وأنها أصبحت مطلباً للجماعات الإسلامية وليست مطلباً للشعوب، وبحجة أن الشريعة سوف تقصي المكوِّنات غير المُسلمة في المجتمعات العربية، كالأقباط، والمارون، والدروز، واليزيدية عبدة الشيطان، والعلمانيين، والشواذ جنسياً وغيرهم، وبذلك تستكين شعوب الأمة لهذا المكر، وتؤثر تفضيلات النظام الدولي في بناء أنظمتها السياسية، فإن ذهبت الشعوب في هذا الاتجاه واستسلمت للحملة الصليبية اليهودية، ولم تُصِرّ على تحكيم كتاب ربها وشريعة نبيِّها ﷺ - وحاشاها أن تفعل- فإن ذلك يعني استمرار تَمكُّن الحملة الصليبية واليهودية من الأمة لقرون قادمة.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، ضعف وعي الشعوب بطبيعة مرحلة "التدافع"، التي تلي مرحلة الاستضعاف والغثائية والوهن، وما تتطلبه مرحلة التدافع من توبة وصبر وبذل وجهاد شامل ومتصل، للوصول إلى مرحلة التمكين وتحقيق السيادة للأمة وشعوبها، وعودتها مجدداً للأداء الحضاري؛ وبدلاً من ذلك تستجيب الشعوب لوعود التنمية الكاذبة والعيش الرغيد، بينما هي في الواقع تصطلي بنار مشاريع الأمم المتداعية عليها، وبعذاب نُظُم المُلك الجبري، التي وضعتها الحملة الصليبية اليهودية على رؤوسها، من شرق الأرض إلى غربها.

الجزء الثالث: استعراض الفُرص المُتاحة للأمة وللمشروع الإسلامي

وتأتي أهمية استعراض الفُرَص لأنها تنتمي إلى سُنَن التغيير، التي أودعها الله عز وجل في معادلة التدافع بين الحق والباطل، والتحولات التي تأتي على غير ميعاد، كلُطف من الله سبحانه وتعالى وتخفيف على المؤمنين، وإظهار للحق وإرغام لأنوف الطغاة، كما قال الحق تبارك وتعالى: (لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) الأنفال:8، وبيان لما يقع في صفوف المؤمنين، من بركة وثبات ونصر وفتح، وما يقع في صفوف الكافرين والمنافقين، من تذبذب وشؤم وموت وقتل لرؤوسهم، وبيان فساد عقيدتهم، بل والتحاق جزء من الكافرين بصف المؤمنين، إلى غير ذلك من التحوُّلات في الساحتين، ساحة المؤمنين، وساحة الكفار والمنافقين.

وعلى ضوء ذلك فسوف أستعرض فرص المشروع الإسلامي التي ينبغي استثمارها وتوظيفها في مسارين، أما المسار الأول فهو مسار الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة، وأما المسار الثاني فهو مسار الفرص في مشاريع تداعي الأمم على الأمة والنُّظُم الموالية لهم.

المسار الأول: مسار الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي

- إن أول وأعظم فرصة تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، هي فرصة ثورات الربيع العربي، واستمرار اشتعالها طوال عقد كامل، والتي تؤذن بسلسلة من التحوُّلات، وولادة جيل التغيير في الأمة، وفي المنطقة الأخطر وهي التي تُعرف بمنطقة الشرق الأوسط، حيث يُشير الغليان الشعبي المستمر، إلى إمكانية انتشار وتوسع الثورة، وخاصة بعدما أعطى الشعب الجزائري، والشعب السوداني في عام 2019م الإشارات الواضحة بإمكانية تمدد ساحات الربيع العربي، وتتمثل خطورة هذه المنطقة ، أنها تمسَّ المعادلات



السياسيَّة التي استقرت على يد الحملة الصليبية واليهودية في القرن العشرين، من سيطرة يهود، وسيطرة منظومة الملوك والعسكر العرب، وسيطرة الصفوية الإيرانية الباطنية، مما يقتضي استثمار هذه الفرصة العظيمة لصالح مشروع الأمة وتمكينها في الأرض.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة الثقل البشري، والجغرافي، والاقتصادي، والجيوسياسي، الذي تمثله الكتلة البشرية في المنطقة العربية، والممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب شرقا، والتي يبلغ تعدادها قرابة أربعمائة مليون إنسان، وثقل الأقاليم الاستراتيجية في هذه المنطقة، وما يمكن أن تلعبه من أدوار حاسمة في الصراع، كإقليم شمال إفريقيا، وإقليم مصر والسودان، وإقليم الشام والعراق، وإقليم القرن الأفريقي، وجزيرة العرب.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة وضوح قائمة أعداء الأمة المسلمة، في الداخل والخارج، لدى عموم الشعوب المسلمة، في ظل التحوُّلات الكُبرى، التي حدثت في العَقد الأول والثاني من الألفية الميلادية الثالثة، فقد انتصبت قائمة واضحة من أعداء الأمة العقائديين، يتقدمهم قادة الحملة الصليبية الغربية (أمريكا وأوروبا) ثم قادة المشروع الصهيوني، ثم قادة المشروع الصفوي الإيراني، ثم قادة المشروع الأرثوذكسي الروسي، ثم قادة مشروع النفاق العربي بملوكه وعسكره، مما يجعل المعركة العقائدية واضحة الأبعاد لدى الشعوب المسلمة.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة التحوُّلات الحضارية التي تشهدها تركيا، بقيادة أردوغان وعصبته المباركة، وعودة تركيا إلى مسار التدافع والصراع، على مستوى الشرق الأوسط ،واستثمار الموقع الجيوسياسي، الذي صنعه الأتراك عبر قرون من تاريخ الخلافة الإسلامية العثمانية، وخاصةً في تركيز الحكومة التركية على أدوات المنافسة التقنية

والصناعية والحربية والاقتصادية، مما يتيح للأمة المسلمة ظهيراً كبيراً ودولةً مركزيةً، ويصنع محوراً يمتد من البلقان إلى القوقاز إلى آسيا الوسطى، ويمكن لهذا المحور أن يتكامل مع أفغانستان المُحرَّرة ثم الثقل الباكستاني وثقل المسلمين الهنود وصولاً إلى جنوب شرق آسيا في ماليزيا وإندونيسيا، والمحور الآخر يمتد من تركيا ليشمل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية، ويتكامل مع ساحات الثورة العربية والعمق الإفريقي، وصولاً إلى باب المندب والقرن الإفريقي.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة النصر الأفغاني، التي صنعتها جحافل المجاهدين الأفغان، بقيادة حركة طالبان المباركة، وما مكَّنها الله عز وجل من تركيع وترويض الوحش الصليبي الأمريكي، طوال عقدين من الزمن، وأثر هذا النصر على الأمة المسلمة ككل، وعلى النظام الدولي والتحوُّلات الكُبرى فيه.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة التحوُّل السياسي الذي يقوده رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، والذي تمكن من اختراق "اللعبة الديموقراطية" التي كانت تجري بين عسكر باكستان والأحزاب التقليدية، وإن كان الشوط بحاجة إلى استكماله، وفي حال استمر هذا الاتجاه في التغيير السياسي في باكستان، فبإمكانه استلهام التجربة التركية على يد أردوغان، لإحداث نقلات مشابهة سوف تضع الثقل الباكستاني البشري والجيوسياسي، على خارطة المشروع الإسلامي والتأثير الإقليمي والعالمي.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة ولادة جيل التغيير في الأمة المسلمة، حيث يمكن تلمس وجود هذا الجيل في ساحات الأمة المختلفة، بين المسلمين الهنود والباكستانيين، كما هو الأمر في الأداء الجهادي الأفغاني المبارك، والذي امتد لعقدين متتابعين، حتى أسقط العُلُوَّ الأمريكي الصليبي، ويمكن أن تجد هذا الجيل في تركيا، وفي ساحات الثورة العربية، وهكذا في الأمة كلِّها، مما يقتضي ضرورة اقتناص هذه الفرصة، عبر تطوير مناهج



الإعداد العقائدي، والأخلاقي والمهاري والاحترافي، وفق متطلبات المشروع الكُلِّي للأمة المسلمة.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة كثرة أعداد المهاجرين من الأمة المسلمة، فبالرُّغم من المخاطر التي تكتنف الهجرة، لكن الفرصة التاريخية الكامنة فيها، تتمثل في مسارين، أما المسار الأول، فهي فرصة إعادة بناء العقول والنفوس والقدرات، واستثمار تغيُّر البيئات والتحديات التي تفرضها الهجرة، حيث تكون قابلية المهاجرين للتلقي عالية مقارنة بالمستقرين في بلدانهم، وهو ما سيؤدي إلى تحشيد الجيل الجديد، واستثماره مجدداً في الساحات الثورية؛ وأما المسار الثاني فهو التأثير العقائدي والأخلاقي، الذي سيقوده الجيل المهاجر على ساحات الهجرة.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، قوة التزام شعوب الأمة بدينها، وتمسُّكها العظيم به، بالرُّغم من الهيمنة التي تفرضها الصليبية والصهيونية والصفوية، وأنظمة المُلك الجبري، على الشعوب المسلمة، فهي مستمسكة بدينها لا تبغي عنه حولاً ولا بديلاً، وثابتة على مطالبها بتحكيم شرع ربها في أمورها كلها، وإن أوضح مؤشرات تمسك الشعوب بدينها، مستوى التضحية والفداء والاستشهاد الذي يعم الأمة، في ظل تجدد الصراع مع أعدائها، ونهوضها لواجب الدفاع عن دينها وحُرُماتها، وتجديد معالم هذا الدين، ومعالم تاريخها ووجودها.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة تمتع أراضي المسلمين وبلدانهم بثروات متجددة، ومختزنة في باطن الأرض، من الطاقة والمعادن، وذلك على مستوى امتداد الأرض مقارنة ببقية الأمم، فهي الأمة الأكثر والأوسع انتشاراً في الأرض، ويهيمن ذلك الانتشار على مفاصل وقلب العالم، وخصوصاً في القارات القديمة.



- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة اكتشاف شعوب الأمة ووقوفها، على وَحدة العوامل التي تتحكم في ساحاتها المختلفة، على إثر الصراع الذي فرضته مشاريع تداعي الأمم عليها، في ظل ممارسات الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2001م، وللعراق عام 2003م، والذي ساعدت فيه إيران وحكومات القمع العربي مجتمعة، والخليجية في مقدمتها، وفي ظل ثورات الربيع العربي، ومسارعة إيران لاحتلال العراق وسوريا واليمن، ثم الاحتلال الروسي لسوريا، ودعم حكام الخليج للانقلاب في مصر، بكل أنواع الدعم المادي والعسكري والأمني والسياسي والإعلامي، مما دلّ دلالة واضحة على أثر البعُد العقائدي في الصراع، وهي الفرصة التي ستقود إلى التقاء الأمة، على رؤيةٍ ومشروعٍ مُوحَّدٍ ومعركةٍ واحدةٍ.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة اكتشاف الشعوب لقدرتها الحقيقية على التغيير، وإسقاط النُّظُم الطاغوتية العربية، في ظل ثورات الربيع العربي، التي نجحت في شهورها الأولى، من إسقاط وزلزلة أخطر الطواغيت، الذي كانوا يحكمون تونس، والقاهرة، وطرابلس الغرب، وصنعاء، ودمشق، مما رفع من سقوف الآمال بفاعلية الثورة الشعبية، وأنها الطريق الوحيد للتعامل مع الحكام العرب، وعودة الشعوب إلى معادلة التغيير والصراع، بدلاً من ترك الأمر وإبقائه على كاهل الجماعات والتيارات، والتي غالباً ما نجحت النُّظُم الطاغوتية في السيطرة عليها وإخماد حراكها.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، إدراك الشعوب المسلمة، لأزمة الفراغ الاجتهادي، وغياب تصورات المشروع، الذي تعاني منه النخب والجماعات، في ظل فشلها في إدارة الصراع السياسي والجهادي، مما يشكل ضغطا كبيرا على علماء الأمة وخبرائها، بضرورة الذهاب إلى سد هذه الفجوة، والعمل على بلورة مشروع متكامل يلُمُّ شعث الأمة، ويجيب على النوازل الكُبرى، التي تُهدِّد وجودها ودينها، واستثمار التحوُّلات الكُبرى لصالحها.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة القدرات والمهارات الثوريَّة التطبيقية، التي حصلت عليها الشعوب الثائرة، في مجال حروب المدن، وحروب العصابات، والحرب النفسية، خلال السنين العشر الماضية، وبأعداد تبلغ مئات الألوف، في ظل مواجهة مفتوحة للجيوش العالميَّة والمرتزقة، وثبات أبناء الأمة في تلك الحروب، وحب الاستشهاد في سبيل الله عز وجل، إلى غير ذلك من المهارات التي ستفتح أبواب التمكين للأمة عاجلاً أم آجلاً.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، إدراك شعوب المنطقة العربية، وأجيالها المستجدة، لحقيقة النُّظُم المَلَكيَّة والعسكريَّة التي تحكم الدول العربية، وما أثبتته تلك النظم من مواقف عُدوانيَّة ضد شعوب الأمة الثائرة، ومستوى السحق الأمني الذي مارسته، وتعاونها العقائدي والاستراتيجي الوثيق مع المشاريع المتداعية على الأمة، كتعاونها وتكاملها مع قادة المشروع اليهودي، على حساب مقدسات الأمة، واتضاح مستوى السيطرة، التي يفرضها المشروع الصهيوني على هذه النُّظُم؛ وتراكم قناعات الشعوب بأن ذلك الاصطفاف العقائدي، سوف يقودها لمواجهة مزدوجة ضد اليهود وأنظمة النفاق العربي في آنٍ واحدٍ.

المسار الثاني: مسار الفرص في مشاريع تداعي الأمم على الأمة والنُّظُم الموالية لها

وقد أصبحت قائمة مشاريع تداعي الأمم على الأمة واضحة المعالم، وتتمثل في: المشروع الصليبي بشقيه الأمريكي والأوروبي، والمشروع الصهيوني، والمشروع الروسي، والمشروع الصفوي الإيراني، والمشروع الهندوسي، والمشروع الصيني.

ويلتحق بقائمة المشاريع المتداعية على الأمة، منظومة المُلك الجبري بأجزائها الثلاثة: المَلَكي والعسكري والجمهوري، والتي استلمت الحكم من أيدي قادة الحملة الصليبية المعاصرة، كما يلتحق بالمشاريع المتداعية على الأمة، كل المنظومات

العالمانية، والفكرية، والسياسية، والفنية، التي تصطف عقائدياً، وتميل فكرياً، مع تلك المشاريع من لبراليين، ودعاة تحرير المرأة، والنسويات، والحداثيين، ودعاة التنوير.

ويمكن أن نقف على الفرص التالية في مشاريع تداعي الأمم والموالين لها:

- إن أول فرصة للأمة ولمشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة الانهيارات المتعددة التي يعاني منها "النظام الدولي"، ودخوله في مرحلة التفكك والصراع، وعجز الآليات الدولية كمجلس الأمن، من فرض أي مستوى من التوازن، الذي كان قائماً في مرحلة الحرب الباردة، بعدما عجز رأسه الأول وهي الولايات المتحدة الأمريكية، عن فرض إرادتها باتجاه نظام "القطب الأوحد"، الذي حاولت تطبيقه خلال ثلاثة عقود مضت، منذ سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م، ويزيد من فاعلية هذه الفرصة، أنها حدثت بأيدي المسلمين من خلال المواجهة العسكرية، التي جرت على أرض العراق وأرض أفغانستان، وانكشاف مستوى العجز في القدرات الحضارية والعقائدية، التي يعاني منها المشروع الصليبي الأمريكي، وانعكاس ذلك الانهيار على بقية المنظومة العالمية والإقليمية، مما ينذر بحروب طاحنة بين رؤوس الكفر وأوليائهم.
- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، مجموع الفُرص التي نتجت عن فشل القطب الأمريكي في قيادة النظام الدولي، حيث يمكن رصد الفرص التي تفرَّعت عن الفشل الأمريكي في النقاط التالية:

- نتج عن فشل أمريكا في قيادة النظام العالمي، تقدم الصين للمنافسة على المركز الأول في ذلك النظام، مما يجعل التهديد بين القطبين الأمريكي والصيني، هو السمة الأساسية في النظام الجديد غير المتزن.



- كما نتج عن الفشل الأمريكي، تجدد المواجهة بين العملاقين الصيني والهندي، والتي يمكن أن تتطور إلى حرب مُدَمِّرة للطرفين، كبديل للصراع بين الصين وأمريكا.
- كما نتج عن الفشل الأمريكي، عدم اليقين بقدرة أمريكا على حماية أوروبا، في ظل العجز والإرباك الذي يعانيه حلف الناتو العسكري، فمع وجود ذلك الحلف وبقاء آلياته، لكنه يعاني من زعزعة في عقيدته وتضامن أعضائه.
- كما نتج عن الفشل الأمريكي، تعاظم التهديد والتمدد الروسي العالمي، وتهديده لأوروبا في المقام الأول، ومدى قدرة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع التهديد الروسي.
- كما نتج عن الفشل الأمريكي، انكشاف المظلة الأمنية الأمريكية عن منطقة الشرق الأوسط، عدا التزامها بأمن إسرائيل، وتحوُّل الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة، إلى تابع لرؤية الكيان الصهيوني.
- كما نتج عن الفشل الأمريكي، إمكانية قيام حرب تحريكية بين الكيان الصهيوني وإيران، بمشاركة حكومات الخليج، واستثمار تلك الحرب لإخضاع إيران وزيادة معدل التوظيف الأمريكي والصهيوني لها، ومنع حصولها على السلاح النووي، وفسح المجال لها بالمقابل لكي تقضم أجزاء جديدة، من جزيرة العرب، بعدما فسحت لها أمريكا احتلال اليمن، وما سينتج عن هذه الحرب من تحولات، سوف تدفع شعوب الجزيرة العربية للانخراط في مسيرة الثورة والجهاد والتغيير.
- كما نتج عن الفشل الأمريكي، تمدد الدور العسكري والأمني الروسي، ووصوله إلى قلب العالم العربي، كما حدث في سوريا وليبيا، وإمكانية توسع ذلك الدور، في ظل اتساع ساحات الربيع العربي، في المستقبل القريب.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، العجز العقائدي الذي تعانيه أديان أمم الكُفر، من نصرانية، ويهودية، وهندوسية، وبوذية، وشيوعية صينية، إلى غير ذلك من عقائد الكُفر، وفي مقدمة تلك المعاناة



ما تعانيه المسيحية، وانصراف الشعوب النصرانية عنها، وخصوصاً في ظل التفسخ والانهيار الذي تُبديه الكنيستان الكاثوليكية والبروتستانتية، من انتشار اللواط في أوساط القساوسة، إلى الدرجة التي تعهَّد فيها البابا فرانسيس، دون حياء أو خجل، بدعم "زواج المثليين" في العالم، بتصريحه في 21 أكتوبر 2020م [1]، والفضائح التاريخية المتوالية لحقيقة أدوار الكنيسة الكاثوليكية، كالفضيحة التي تفجرت مؤخراً في كندا، بقتل أطفال أهل البلاد الأصليين، من الهنود الحمر وهم في حضن الكنيسة.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة الأمة المسلمة في البلاغ، ودعوة الشعوب الكافرة إلى الإسلام بشكل غير مسبوق، فقد انهارت الحواجز التاريخية، التي كان الطواغيت يقيمونها عادة بين شعوبهم وبين الأمة المسلمة، خوفاً من تأثير الإسلام، أما اليوم فقد أتاح الانفتاح العالمي، وأدوات العولمة على مستوى البشر، فرصة للدعوة والتأثير، التي بدأت تظهر علاماتها، بتزايد أعداد الداخلين في الإسلام على مستوى أمم الأرض، وبين أمم النصارى على وجه الخصوص، فلم تعد عقائد الكُفر بأنواعها، قادرة على مواجهة عقيدة الإسلام، وعظمته، وقوة حجته.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، قرب حدوث انشقاقات داخلية في الامبراطوريات القائمة، وذلك بين مكوِّناتها السياسية، والقومية، والعرقية، والطائفية، والفكرية، بسبب انتهاء تاريخ صلاحيات الأفكار المؤسسة، لتلك الامبراطوريات، وفي مقدمتها: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والصين، والهند، وروسيا، فقد بات الشك والخلاف هو المسيطر على تصورات الشعوب، فيما يتعلق بوجودهم الكُلِّي، ومستقبلهم، وخاصة في ظل ارتفاع

(1)https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/10/22/pop-francis-supporting-same-sex

معدلات الفشل الاقتصادي، والطغيان السياسي، والسيطرة الشاملة التي تفرضها النُّظُم السياسية لتلك الامبراطوريات على شعوبها.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة حدوث تحولات تاريخية وجذرية جماعية، في بعض شعوب العالم نحو الإسلام، على الطريقة التي حدثت في تاريخ الشعوب التركية، وشعوب جنوب شرق آسيا وغيرها، والتحاق تلك الشعوب، بكتلة الأمة المسلمة، كقوة بشرية، وإضافة حيوية لها، الأمر الذي سوف يساهم في انكسار معادلات الكُفر المسيطرة في العالم، ومن بين الشعوب المرشحة لهذا الالتحاق: الشعب الياباني، بسبب معاناته الأخلاقية والعقائدية، وشدة الضغوط المادية عليه، وعدم وجود خلفيات من العداء التاريخي بينه وبين الأمة المسلمة، ثم شرائح من الشعب الأمريكي وخاصة شريحة الأفارقة واللاتين، وإمكانية التحاقهم الجماعي والشامل بالإسلام، في مواجهة ما يجدونه من سحق وإذلال من النصارى البيض، ومن ثم حدوث صراع في المجتمع الأمريكي لصالح الأمة المسلمة، ومن الشعوب المرشحة لهذا الالتحاق أيضاً الشعب الألماني.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة الضعف السياسي والأمني، لمنظومة المُلك الجبري، التي تحكم أمة الإسلام والمنطقة العربية خاصة، وانهيار المؤسسات الإقليمية التي تمثل هذه المنظومة، التي كانوا يخدعون الشعوب بها، كجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، ودخول حكومات المُلك الجبري في حالة من عدم التوازن، وفي مقدمتها حكومات العالم العربي، والانكشاف والرعب الذي دخل إلى نفوسهم، في ظل تفجر ساحات الربيع العربي بالثورة، وإيغالهم في عمليات القتل والتعذيب والسجون التي يوجهونها للشعوب؛ مع إمكانية دخول حكومات المُلك الجبري في صراع داخلي بين أقزامها، كما شهد الحكم

في السعودية بين بن سلمان وبن نايف، وبين ملك الأردن وأخيه، وبين عسكر الجزائر، إلى غير ذلك من النماذج.

- ومن الفُرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، انكشاف حقيقة الأدوار الأمنية التي لعبتها أمريكا، ضد الأمة المسلمة فيما يتعلق بالنظريات الأمنية والحرب النفسية، التي شنَّتها على الأمة إبان حادث 11 سبتمبر، وما بدأ يتكشف الآن من التعاون التام بين المخابرات الأمريكية، وأجهزة المخابرات العربية في تلفيق العمليات "الإرهابية"، وخاصة الدور السعودي القذر، الذي بدأ يتكشف على إثر هروب أحد أعمدة القمع الأمني في السعودية، وهو سعد الجبري الذي لعب الدور الأظهر في إدارة العمليات القذرة المشتركة.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة الانكشاف العقائدي التام، لحكام المُلك الجبري بشقَّيه المَلَكي والعسكري، واصطفافهم النهائي مع اليهود والنصارى، وسعيهم الحثيث لتغيير واختراق عقيدة الأمة وأخلاقها، باستخدام أنظمة ومؤسسات الدولة، وخاصة بعدما كشف محمد بن سلمان ولي العهد في السعودية، حقيقة توجهاته العقائدية والأخلاقية، التي يسعى لتكريسها في مجتمعات جزيرة العرب، والمساس بالرمزية العقائدية التي تمثلها مكة والمدينة، فهو يريد نشر كل رذائل الكفار وأخلاقهم، وإحياء تاريخ الشِّرك والوثنية في جزيرة العرب، وقد كشف بتاريخ 28 إبريل 2021م عن حقيقة توجهه بنسف قواعد الإسلام، من خلال رده للسنة النبوية، وهو في الحقيقة رد وصد كامل عن الإسلام كلِّه، ثم تأتي عملية تكامله مع حكومة الإمارات الصهيونية، التي تسعى لطمس معالم الدين الإسلامي، بتلفيقات ومسميات جديدة، "كالديانة الإبراهيمية" و "التسامح"، واختراق جزيرة العرب، ببناء معابد الهندوس، وكُنُس اليهود، وكنائس النصارى، مما يجعل الاصطفاف العقائدي ينقسم إلى صفين لا ثالث لهما، صف إيمان تمثله الأمة وشعوبها، وصف نفاق وشِرك واتباع لليهود



والنصارى يقوده الحكام العرب، وهو ما يُسهِّل على الشعوب الدخول في معركة التحرير والثورة، والسعي لإسقاط تلك النُّظُم.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فشل قادة تلك المشاريع، في تحقيق غايات وأهداف "الثورة المضادة"، التي خططوا لها، كردة فعل على ثورات الربيع العربي، فبالرُّغم من تكامل وتساند المشروع الصليبي الغربي، والمشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي الإيراني، والمشروع القمعي العربي، ضد ثورات الربيع العربي، فإنهم لم يتمكنوا طوال عشر سنين من تحقيق غاياتهم، التي سعوا لها والتي تتمثل في تحقيق الاستقرار للأنظمة القمعية، و تحقيق المستوى الأدنى من التنمية الاقتصادية، وصرف الشعوب عن فكرة الثورة والتغيير.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة الخواء الرمزي وضعف الكاريزمية، في القيادات التي تمثل مشاريع تداعي الأمم، وكذلك في صنائعهم من قيادات المُلك الجبري، فقد عانت أمريكا من هذا الضعف منذ صعود جورج بوش الابن، وصولاً إلى المهرِّج دونالد ترامب، وصبيانيَّة إيمانويل ماكرون الذي يمثل فرنسا، ويقابل ذلك تفاهة صعاليك الأنظمة العربية، الذين مثَّلهم عبد الفتاح السيسي، ومحمد بن سلمان، ومحمد بن زايد، وبشار الأسد، وغيرهم.



ثانياً: كيف تحكم النوازل الكُبرى رؤية وبناء مشروع الأمة؟

من البديهي أن يواجه الباحث في مسألة "مشروع الأمة المسلمة"، أو "المشروع الإسلامي"، مجموعة من الأسئلة المحوريَّة، والإشكالات الأساسية حول هذه المسألة، ولعل أحد أهم تلك الأسئلة، هو السؤال الذي يبحث في الأسس الفكرية والمناهج الفلسفية، التي ينبغي أن يقوم عليها المشروع؟

ولو كان أمر المرجعيَّة الفكرية، يتعلق بمشروع أي أمة من الأمم على وجه البسيطة، غير الأمة المسلمة، لما واجه الباحثون أي حرج، في رجوعهم إلى الفلسفات العالمية، والأطروحات الفكريَّة، القديمة منها والمعاصرة، لكنَّ أمة الإسلام لها منهجها الخاص بها، في بحث ومواجهة المستجدات والتحوُّلات الكُبرى، فهي لا تصدر في أي شأن من شؤونها، إلا من كتاب ربّها وسنَّة نبيّها ﷺ، فلا تعلو فوق هاتين المرجعيَّتين أي مرجعيَّة أخرى، ولا يوجد "شيء" من أمور الأمة لا يخضع لها، فما بالك بأعظم أمورها المتعلِّقة بوجودها الكُلِّي؟

وعليه فإن المنطلق الأساسي، في بناء تصورات، وغايات، وهياكل المشروع الإسلامي، أو بالأحرى تجديد الاجتهاد الشامل، الذي تحتاجه الأمة المسلمة، إنما سيتم في المقام الأول والأساسي، عبر قيام علماء الأمة بالإجابة الشاملة، على النوازل الكُبرى التي تواجهها؛ وإن أي مدخل أو منهج آخر، سواء أكان المنهج فلسفياً، أم فكرياً، أم استراتيجياً، أو غير ذلك، فإنه لا يصلح لتأسيس رؤية الأمة ومشروعها الحضاري عليه، إلا أن يكون متأخراً عن المنهج الشرعي، وغير متناقض معه، ذلك لأن الأمة المسلمة مأمورة بالرجوع إلى المنهج الشرعي، في كل ما ينوبها ويحل بها، فما بالكم بأخطر النوازل والقضايا، التي حلَّت بها في تاريخها منذ بعثة النبي ﷺ! فقد أمر الله عز وجل الأمة، بردّ كل الأمور، وفي جميع الشؤون، إلى كتابه وسنة نبيه ﷺ، وذلك بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلً، أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ

إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيداً، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً﴾ النساء: 59-61، وفي تفسير قوله تعالى (فإن تنازعتم في شيء) قال الإمام ابن كثير: (وهذا أمر من الله عز وجل، بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه، أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة) [1]، وفي تفسير قوله تعالى (وأولي الأمر منكم) قال: والظاهر - والله أعلم - أن الآية في جميع أولي الأمر، من الأمراء والعلماء) [2].

ويتبين من ذلك أن طاعة "الأمراء" وطاعة "العلماء"، متكاملة في ظل مرجعية القواعد الشرعية، والطاعة للأمراء أو للعلماء إنما تكون بحسب مقتضيات الظرف والحال، فطاعة الأمة للأمراء، هي من سنن الرُّشد في النظام السياسي الإسلامي، حيث تختص مهام الأمراء، بالنظر في مصالح الأمة العليا، وتنظيم شؤونها وضبط أدائها، بينما تؤول للعلماء مهمة النظر في النوازل التي تستجد في أحوال الأمة والفصل فيها.

وبما أن التنظير والتفكير في أداء الأمة المسلمة الكُلّي، ومشروعها الحضاري، إنما يتعلق بأحد أهم الواجبات الشرعية، وهو واجب "الاجتهاد"، والذي عرَّفه الأُصوليون من علماء الأمة بعدة تعريفات، ومنها اختيار الشيخ يوسف القرضاوي للتعريف الذي أورده الإمام الشوكاني بقوله: (بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط)[3]، وهو أمر متعذِّر إلا على من ملك زمام العِلم، حيث ينقل الإمام ابن القيم تحذير الإمام الشافعي، من خطورة تصدي غير العلماء لهذه المهمة، بقوله: (لا يُحلُّ لأحدٍ أن يفتي في دين الله، إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله: بناسخه

---

(1) تفسير ابن كثير

(2) المصدر السابق

(3) محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول، تحقيق أبي حفص، الرياض، دار الفضيلة، 2000م، ج2، 1025.



ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به، ويكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ، وبالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن، ويكون بصيراً باللغة، بصيراً بالشعر، وما يحتاج إليه للعلم والقرآن، ويستعمل هذا مع الإنصاف، ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار، وتكون له قريحةٌ بعد هذا، فإن كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام، وإذا لم يكن هكذا فليس له أن يفتي) [1].

وإذا كان علماء الأمة المسلمة، قد أفنوا أعمارهم بالوقوف على النوازل مهما صغُرت، أداءً لأمانة العلم، فالأولى بهم وفي هذه المرحلة الحاسمة، التصدي للنوازل الكُبرى، التي بلغت حداً يهدد وجود الأمة العقائدي، فقد طمع قادة مشاريع تداعي الأمم من شرق وغرب، في تحقيق تحوُّل وتغيير جذري في عقيدة الأمة المسلمة، وتقديم "الكفر" لها في حُلَّة "الاعتدال" و "التسامح"، وذلك من خلال جمع أديان الكُفر والإسلام في دين واحد، كما تزعم حكومة الإمارات الصهيونية، تحت مُسمَّى "الدين الإبراهيمي"، فلم يكتفوا بما فعل المنافقون قبلهم، عندما بنوا "مسجد الضِّرار" لاتخاذه مدخلاً للكُفر والتفريق بين المؤمنين، وإنما هم يسعون الآن لدمج المساجد التي عظَّمها الله عز وجل، بكنائس اليهود والنصارى ومعابد الهندوس والبوذ!

وسوف أتوقف في هذه المفردة وهي مفردة (كيف تحكم النوازل الكُبرى رؤية وبناء مشروع الأمة) عبر بحث ومناقشة أربع قضايا وهي:

القضية الأولى: علاقة فقه النوازل بالمشروع الإسلامي

القضية الثانية: قائمة النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة

(1) ابن القيم، إعلام الموقعين، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي وعمر بن سعدي، الرياض، دار عالم الفوائد، ج1، 97.

القضية الثالثة: بناء تصورات مشروع الأمة المسلمة بأحكام النوازل الكُبرى

القضية الرابعة: خطورة انحراف بعض الأطروحات المقاصدية المعاصرة

القضية الأولى: علاقة فقه النوازل بالمشروع الإسلامي

- لا تستهدف عملية بحث قضية "فقه النوازل" في هذا الكتاب، إعادة عرض لهذا العلم، ولا طرح بحث متخصص فيه، فقد تصدى له الفطاحل المتقدمون والمتأخرون، وإنما تتجه المناقشة، إلى طرح التصور، التي يمكن من خلاله، تمييز وبيان العلاقة، بين أهم أدوات الاجتهاد في العلوم الشرعية، وهو فقه النوازل، وبين "المشروع الإسلامي" المعاصر، أو الاجتهاد الذي تحتاجه الأمة المسلمة في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة؛ فالمهمة إذن تتعلق بالإجابة على السؤال التالي: ما هي المقاربة والآليَّة المقترحة، التي تُمكِّن علماء الأمة من القيام، بمهمة رسم وتحديد أبعاد المشروع الإسلامي، استناداً إلى فقه النوازل، وسد أخطر الثغرات التي تعاني منها الأمة، وهي فقدها للاجتهاد الجماعي والشامل، والذي سوف يقود خطوات الأمة المسلمة وشعوبها، وخاصتها وعامتها، للخروج من هذه الوهدة والسقوط الذي طالت أيامه وتفرَّعت أوهامه، وهي المُهمَّة التي وصفها النبي ﷺ "بالتجديد"، في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه بقوله: قال رسول الله ﷺ: (إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سنةٍ من يُجدِّدُ لها دينَها) [1].

- ومع الخدمة العلمية الجليلة، التي قام بها العلماء في مجال فقه النوازل، قديماً وحديثاً لكن الأمر انتهى في وقتنا الحالي، إلى قصر فقه النوازل على بحث "النوازل الفقهية" المستجدة، المتعلقة بالعبادات والمعاملات، وما فرضته التحوُّلات البشرية الحديثة، في المجال الاجتماعي، والاقتصادي، والتقني، والطِبِّي، وغيرها من المجالات، وهو أمر ذو أهمية عُظمى للأمة بلا شك، ولكن الأمر يحدث في ظل ذهول، وبُعد عمَّا يمكن أن نسميه "بالنوازل الكُبرى المعاصرة"، التي تتعلق بأحوال

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.

الأمة العامة، وخصوصاً في المجال السياسي، والاستراتيجي، والصراع العقائدي، الذي تفرضه أمم الكُفر على الأمة المسلمة؛ وفي حال توفرت بعض البحوث في هذه النوازل، فهي إما أنها بُحِثَت على المستوى الفردي، مما يجعلها غير مؤهلة لأخذ الأمة بها، وإما أن تكون قد بُحثت دون شمول، ووقوف على طبيعة التشابك الذي يقوم بينها، وإما أن تكون قد بُحثت من خلال الأطروحات الفكرية البحتة، دون إخضاعها للموازين الشرعية، التي ينبغي أن تحكم كل قضايا الأمة ومستجداتها.

- فما هي العلاقة العِلميَّة والعَمليَّة، بين فقه النوازل والمشروع الإسلامي؟

يوجِبُ علينا هذا السؤال أن نتوقف بشكل مختصر، على مصطلح "فقه النوازل"، وما يتعلق به من مسائل من خلال النقاط التالية:

- يُقدم الدكتور مسفر بن علي القحطاني، التمهيد التالي قبل أن يصل إلى التعريف المُختار في "فقه النوازل"، فيقول: (تُطلق كلمة النوازل بوجه عام، على المسائل والوقائع التي تستدعي حُكماً شرعياً، والنوازل بهذا المعنى، تشمل جميع الحوادث، التي تحتاج لفتوى أو اجتهاد، ليتبيَّن حكمها الشرعي، سواء كانت هذه الحوادث متكررة أم نادرة الحدوث، وسواء أكانت قديمة أم جديدة، غير أن الذي يتبادر إلى الذهن في عصرنا الحاضر، من إطلاق مصطلح النازلة، انصرافه إلى واقعة أو حادثة جديدة، لم تُعرف في السابق بالشكل الذي حدثت فيه الآن) [(1)].

إلى أن يصل للتعريف التالي لمصطلح "النوازل": (النوازل هي الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد) [(2)]، ونلاحظ أن الدكتور مسفر القحطاني قد غلَّبَ صفة (الجِدَة والمعاصرة) في تعريفه "للنوازل".

- ويقرر الدكتور أحمد بن عبد الله الضويحي، عدة معان لمصطلح "النوازل" فيقول: (تطلق النوازل في عُرف حَمَلة الشرع على ثلاثة أمور:

---

(1) مسفر بن علي القحطاني، منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، جدة، دار الأندلس الخضراء، 2010، 88.

(2) المصدر السابق ص 90.

1- المصائب والشدائد التي تنزل بالأمة فيُشرع لها القنوت.

2- المسائل والوقائع، التي تحتاج إلى النظر والاجتهاد، لاستنباط حكمها، سواء كانت متكررة، أو نادرة الحدوث، وسواء كانت قديمة أو جديدة.

3- الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد) [1].

- وقد قسَّمَ الدكتور عبد الناصر أبو البصل، النوازل إلى الأنواع التالية (بتصرف يسير):

(النوع الأول للنوازل: نوازل وقعت في الماضي وأجيب عنها، وتندرج تحتها النوازل التالية: 1. حدثت زمن النبي ﷺ، ونزلت بسببها النصوص في القرآن والحديث. 2. نوازل حدثت زمن الصحابة أو التابعين ومن بعدهم، فأجابوا عنها وانتهت، ثم عادت في أيامنا هذه مرة أخرى.

النوع الثاني للنوازل: نوازل أخبر عنها الرسول ﷺ أنها ستقع في المستقبل، ومثلها ما تحدث عنه النبي ﷺ من أخبار الدجال.

النوع الثالث للنوازل: نوازل لم تقع، ولكن الفقهاء تحدثوا عنها وأفتوا فيها على سبيل الافتراض.

النوع الرابع للنوازل: نوازل لم تحدث من قبل، ولم يشر إليها الفقهاء بأي طريق كان. وهذا النوع هو الذي يصدق عليه إطلاق مصطلح "النازلة" لأنها تكون بمعنى الأمر والخطب العظيم الشديد الذي ينزل بالناس، فيحتاجون لرفعه عنهم أن يبيَّن الحكم الشرعي فيه) [2].

- واختار الشيخ ناصر بن سليمان العمر، التعريف التالي "للنوازل"، والذي نقله عن الإمام الزركشي: (معرفة الأحكام الشرعية للوقائع المستجدة المُلِحَّة) [3].

---

(1) أحمد بن عبد الله الضويحي، النوازل الأصولية، بحث مختصر، الرياض، 1427 للهجرة.

(2) عبد الناصر أبو البصل، المدخل إلى فقه النوازل، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13 العدد 1، 1997،

(3) ناصر بن سليمان العمر، ضوابط فقه النوازل، مقال ج1، http://almoslim.net/node/90202



وينبه الشيخ ناصر العمر على صفة "الإلحاح" في تعريف النوازل فيقول: (تبين لنا مما سبق أن النوازل إنما تُطلق على المسائل الواقعة إذا كانت مستجدة، وكانت مُلِحَّة، ومعنى كونها مُلِحَّة أنها تستدعي حكماً شرعياً) [1].

- وبذلك يتبين لنا بأن "فقه النوازل"، هو منهج يُعْمِله الفقهاء المُجتهدون في أمة الإسلام، لإيقاع حكم شرعي، على النوازل التي تستجد في ساحات الأمة المختلفة، سواء على مستوى الأفراد، أم على المستوى العام، الذي يشمل المجتمعات والشعوب، بحسب ما يستجد لديها من نوازل، وهو منهج متصل بمنهج أوسع منه، فإن فقه النوازل إنما يستند إلى علم "أصول الفقه"؛ ولعله من المناسب نقل هذه السطور المختصرة التي يشرح فيها الدكتور محمد منصوري منهج "تنزيل الأحكام"، على الوقائع والمستجدات، فيقول: (وإذا أريد وضع منهج مبسوط لهذا التفعيل، فإنه يتوجب على المفتي المعاصر، البدء بمرحلة النظر والتأمل في النص الشرعي، لاستخراج الحكم الشرعي، بطرق الاستنباط، ومسالك التعامل مع مآخذ الأحكام، ومداركها، التي أقرها أرباب علم "أصول الفقه"، ثم يمُرُّ إلى مرحلة التحقق، والتثبت، والتأكد، والتيقن، من وجود مناط هذا الحكم الشرعي في الواقعة، محل الفتوى، بعد تخريجه وتنقيحه، وفق ما وضعه حُذّاق فن "مقاصد الشريعة"، لينتهي إلى مرحلة تنزيله، على واقع المستفتي، منتبهاً إلى الظروف، والأحوال، والملابسات، ومستحضراً رصيده المعرفي، في أبعاده الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، ومستفيداً من ثقافة عصره الإنسانية والكونية) [2].

- ونلاحظ بأن تصدي علماء المسلمين، لنوازل القرن العشرين الميلادي، قد تم عبر مسارين أساسيين، فأما المسار الأول، فهو "الاجتهاد الفردي"، الذي قام به العلماء كلٌّ على حدة، وإجابتهم على النوازل الكُبرى، كما فعل شيخ الإسلام

---

(1) المصدر السابق.

(2) محمد منصوري، ورقة فقه تنزيل الأحكام الشرعية تصورا وممارسة، الملتقى الدولي الرابع: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة، 2019.



مصطفى صبري، والشيخ محمد رشيد رضا، وغيرهم، وأما المسار الثاني، فهو "الاجتهاد الذي تم من خلال الجماعات الإسلامية"، والتي حددت رؤيتها في نوازل القرن العشرين، فنشرت ما توصلت إليه، وطفقت تتصدى لتلك النوازل بناءً على رؤيتها، ومن خلال حراكها في ساحات الأمة المختلفة، وهي الجماعات المعروفة، كالإخوان المسلمين، والجماعات السلفية، وحزب التحرير، والسلفية الجهادية، والجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية، وجماعة نجم الدين أربكان في تركيا، وغيرها من الجماعات.

- ولعلَّ الضعف والتخلُّف، الذي تعاني منه الجماعات الإسلامية، في المرحلة الحالية، يرجع أغلبه إلى إشكالية فقد الاجتهاد، الذي يرجع سببه الأول، إلى عدم قدرة تلك الجماعات، على طرح اجتهاد شامل، يرتقي إلى مستوى التحديات التي أفرزتها النوازل الكُبرى، في ساحات الأمة المختلفة، وبقائها على تصوُّراتها وآليَّاتها القديمة، وأما السبب الثاني، فهو فشل تلك الجماعات، في طرح وتفعيل آليَّة جماعية، تتولى عملية تجديد الاجتهاد على مستوى الأمة، وتتجاوز الضعف والتفرُّق الذي يهيمن على ساحات الأمة المختلفة؛ والغريب أن العكس هو الذي حدث، حيث تمكن أعداء الأمة من اختراق وتوظيف أغلبها، واستخدامها في ضرب وإرباك أداء شعوب الأمة المسلمة، بدلاً من إسنادها ونُصرتها.

- ويعتقد البعض بأن أغلب النوازل الكُبرى، المتحققة في ساحات الأمة المختلفة، تقابلها أحكام شرعيَّة واضحة، وبذلك يذهب هؤلاء، إلى أنه لا حاجة لإخضاع النوازل الحادثة في الأمة، لمنهج فقه النوازل، بناءً على قاعدة من قواعد الاجتهاد التي تقول: "لا مساغ للاجتهاد فيما فيه نص صريح قطعي" [1]، وهذا حق لا خلاف فيه؛ وللإجابة على هذا الإشكال، لا بُد من الوقوف على طبيعة النوازل التي تتشابك في واقع الأمة المسلمة، والانعكاسات الخطيرة لتلك النوازل على موقف

(1) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، القاهرة، دار الفكر العربي، 1996م، 202.

الأمة الكُلِّي، فهي ليست بالنوازل الفقهية الفردية، التي يمكن الإجابة عليها بفتاوى وأقضية، بل هي نوازل كُبرى تضرب الأمة من شرقها إلى غربها، وهي ليست بالنوازل التي تتعلق بمسائل في العبادات والمعاملات، بل هي تمس مصالح الأمة العُليا، وتهدد بانتكاسات عقائدية خطيرة، وبارتفاع خطير لمعدَّل انتهاك حُرُمات الأمة، في حال غابت الإجابات والأحكام الفقهية الشاملة عليها، وهي ليست بالنوازل التي تمس فئة دون فئة في الأمة، وإنما هي نوازل شاملة، حيث تمتد عوامل وجودها، فتشكِّلَ قواسم مشتركة في البلاء الذي يحيق بالأمة كلها، وهي ليست نوازل طارئة ومستجدة فقط، بل هي نوازل متراكمة ومتشابكة منذ قرن ويزيد، وهي ليست نوازل يمكن التصدي لها بفتاوى فرديَّة، مهما بلغ أصحاب تلك الفتاوى من العلم، بل هي نوازل تحتاج إلى حشد أكبر عدد من علماء الأمة لها، حتى تثق الأمة في اجتهادهم، وتحتمل تبعاته وما يترتَّب عليه، وهي مهمة لا تؤدى لمرة واحدة، بل تخضع لأداء مؤسسي مستمر، يتفاعل أولاً بأول مع الإشكالات التطبيقية، ويعالجها بما يقتضيه فقه التنزيل.

- ومن المآلات الخطيرة، التي آلت إليها محاولات، رسم ووضع مشروع النهوض بالأمة المسلمة، أنها باتت تخضع شيئاً فشيئاً للطرح الفكري المُجرَّد، وتغييب الاجتهاد الشرعي عنها، وذلك وفق الأطروحات التي تعم العالم، في مجال السياسة، والاجتماع، والفلسفة، ونظرياتها الواردة من الغرب على الأغلب، وعودة الأطروحات القومية والوطنية والعلمانية، التي فشلت طوال قرن كامل، من تحقيق أي مصلحة لشعوب الأمة، كما يُلاحظ إعراض عدد من المنتسبين للتيارات الإسلامية، عن القواعد الشرعيَّة وما يترتب عليها من أحكام، في قضايا الأمة الكُبرى، والاكتفاء بالأطروحات التراثية، مثل كتابات ابن خلدون، والكتابات المعاصرة كأطروحات الكواكبي، ومالك بن نبي وغيرهم، ومع ما في هذه الكتابات من فائدة، لكنها باتت نسبة إلى النوازل الكُبرى، كالفلسفة الاجتماعية التي لا تسمن ولا تغني من جوع؛ بينما تحتاج الأمة إلى تحديد الأحكام الشرعية المترتبة على النوازل الكُبرى، والتي

ستحمي بها حُرُماتها ومصالحها الكُليَّة، لا أن تطلب الحلول في الفكر المُجرَّد، والاختيارات العقلية والفلسفية.

القضية الثانية: قائمة النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة

يُقسِّم الشيخ ناصر بن سليمان العمر النوازل من حيث خطورتها وأهميتها إلى قسمين، وهما: (نوازل كبرى: وهي القضايا المصيرية التي نزلت بأمة الإسلام، وأعني بذلك تلك الحوادث والبلايا، التي تُدبَّر للقضاء على المسلمين من قبل أعدائهم، وما يتصل بذلك من المكائد والمؤامرات والحروب المعلنة وغير المعلنة، في شتى المجالات العسكرية والفكرية والاقتصادية والسياسة والاجتماعية، ونوازل أخرى دون ذلك)[1].

وبذلك يتضح التعريف الذي يمكن أن يُطلق على مُسمى "النوازل الكُبرى المعاصرة"، فهي: قضايا وأزمات الأمة الناشبة، والمُستمرة منذ مئة عام، والتي تمس عقيدتها، وحُرُماتها، ومقدساتها، وأوطانها، وثرواتها، والتي تحققت في ظل نجاح الحملة الصليبية واليهودية المعاصرة، في إسقاط خلافة الأمة المسلمة، واحتلال بيت المقدس، وفرض الواقع السياسي الموالي لها.

فإذا تمكَّنت ثُلَّة معتبرة من علماء الأمة المعاصرين، من الاتفاق على قائمة النوازل الكُبرى، التي تضرب ساحات الأمة المسلمة، على المستوى العالمي، وحددوا طبيعتها، ومستوى التهديد الذي تفرضه على الأمة، في دينها وحُرُماتها، وفككوا العُقَد والتشابك الذي يربط تلك النوازل ببعضها، ثم بحثوا طبيعتها، وتأثيرها على الأمة، وحَدَّدوا عِلَلَها، التي تجعلها تندرج تحت أحكام شرعيَّة معيَّنة، القطعيَّة منها والظنيَّة، وانتهوا فيها إلى رؤية شرعية مُحْكَمةٍ، وأفتوا الأمة بما ينبغي عليها فعله، من تصرفات، فرديَّة، وجماعيَّة، ونوعيَّة متخصصة، في دفع تلك النوازل وإزالة آثارها، مع الأخذ بما يفرضه فقه النوازل، من ضوابط في تنزيل تلك الأحكام، في

---

(1) ناصر بن سليمان العمر، ضوابط فقه النوازل، مقال ج1، http://almoslim.net/node/90202

واقع الأمة وشؤونها المختلفة، فقد أنجزوا مهمة العصر الشرعية، التي تليق بأمة محمد ﷺ، وعقيدتها، وفقهها، ووجودها بين الأمم.

وقبل أن أستعرض قائمة النوازل الكُبرى، بحسب ما توصلت إليه من رؤية في هذا المشروع، أتوقف على هذا المخطط الشامل، والذي يعرض عملية بناء المشروع الإسلامي مُلخَّصة، وفق منهج ومراحل فقه النوازل:



وفي النقاط التالية سوف أستعرض قائمة النوازل الكُبرى، وقواسمها وسِماتها المشتركة؛ مع العلم بأني قد راعيت في بلورة ووضع قائمة هذه النوازل، أهم أشكال التأثير الخطير والمُشترك لها على الأمة المسلمة، فهي جميعها ذات تأثير عقائدي، وتأثير سياسي، وتأثير وجودي، وتأثير مستمر ومتراكم ومتداخل، على شعوب الأمة المسلمة.

قائمة النوازل الكُبرى المُعاصرة:

1. النازلة الكُبرى الأولى: هي نازلة سيطرة الحملة الصليبية على بيت المقدس، والحرمين الشريفين، وما نتج عن تلك الحملة، من احتلال عسكري شامل لأراضي الأمة المسلمة، وتعبيد شعوبها وانتهاك حُرُماتها، واحتلال بيت المقدس عام 1917م، بعد أن تمكنت الحملة الصليبية قبل ذلك من احتلال قلب العالم



الإسلامي، متمثلاً في جزيرة العرب، والعراق، والشام، ومصر، وشمال إفريقيا؛ فلم يكتف قادة الحملة الصليبية، بالسيطرة على بيت المقدس وحده، وإنما أحكموا سيطرتهم على الحرمين الشريفين، لأول مرة في تاريخ الأمة المسلمة، عبر إسقاط الشريف حسين بن علي في موالاتهم، ووعدهم له بالسلطة السياسية، وتعاونه معهم على محاصرة وإخراج الحامية العثمانية من مكة والمدينة، بالتزامن مع إسقاط عبد العزيز بن سعود في موالاتهم أيضاً، ومنحهم إياه للسلطة السياسية الكاملة على جزيرة العرب، من خلال توقيع اتفاقيتي الإذعان بينهم وبينه، وهما "اتفاقية دارين" عام 1915م، و"اتفاقية جدة" عام 1927م، وتسليم الحرمين المكي والمدني له، بعد أن فضَّل الإنجليز عمالة وخيانة بن سعود على عمالة وخيانة الشريف حسين وأبنائه؛ ولا تزال آثار الحملة الصليبية ممتدة إلى وقتنا هذا، فهي الأساس لكل المشاريع السياسية والعقائدية العدوة للأمة، والمستقرة على ظهورها، كالمشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي الإيراني، والمشروع الروسي وتدخلاته العسكرية، ونُظُم العسكر والملوك العرب، والأنظمة السياسية المسيطرة على عموم الأمة.

2. النازلة الكُبرى الثانية: هي نازلة إسقاط وإلغاء الخلافة الإسلامية وانكشاف الأمة العقائدي والسياسي، والتي حدثت على مرحلتين، أما المرحلة الأولى، فهي مرحلة الانقلاب العسكري، الذي قادته جمعية الاتحاد والترقي، على السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909م، ثم المرحلة الثانية التي قادها مصطفى كمال، عندما أعلن إلغاء الخلافة النهائي عام 1924م، بعد أن خضع لاتفاقية الإذعان المُسمَّاة "باتفاقية لوازن" عام 1923م، وبذلك سقطت دولة الإسلام لأول مرة في التاريخ، وانكشف وضع الأمة العقائدي والسياسي إلى وقتنا هذا، فلم يعُد أحد في الدنيا يُقيم لها وزناً، ولم تعد هي قادرة على فرض وجودها والحفاظ على مصالحها العُليا وحُرُماتها.

3. النازلة الكُبرى الثالثة: هي نازلة عُلوّ يهود العالمي وفرض مشروعهم وسيطرتهم على الأمة، وذلك عندما تمكنَّ اليهود عبر تنظيماتهم السرِّيَّة، من وضع أسس وإدارة النظام المالي العالمي، وبالتالي التأثير على النظام السياسي العالمي، واستثمار ذلك النجاح في تأسيس المشروع الصهيوني في بيت المقدس، تحت غطاء وحماية الحملة الصليبية العسكرية، وإعلان دولتهم عام 1948م، واحتلالهم العسكري للمسجد الأقصى عام 1967م، وأدوارهم المُبكرة في تأسيس النُّظم السياسية البديلة في العالم العربي والإسلامي، منذ توقيع اتفاقية حاييم وايزمن وفيصل بن الحسين عام 1919م، وصولاً إلى المرحلة الحاليَّة، التي اخترقت فيها أنظمة الأمن اليهودي، جميع مؤسسات الحكم في المنطقة العربية، والعالم الإسلامي، وباتت تتحكم في صناعة الملوك والعسكر الدُّمى؛ ويأتي أخيراً إصرار قادة المشروع اليهودي على المساس بالمسجد الأقصى، كأوضح تهديد عقائدي ضد الأمة المسلمة في العالم، وسعيهم لإحلال هيكلهم المزعوم مكانه، حيث قطعوا أشواطاً كثيرة بهذا الاتجاه.

4. النازلة الكُبرى الرابعة: هي نازلة تأسيس وإقامة الأنظمة السياسية البديلة في العالم العربي والإسلامي، تحت إشراف وترتيب مشترك من الحملة الصليبية والعُلو اليهودي، ابتداءً بتصنيع ملوك وسلاطين العرب والمسلمين، ثم بإقامة النموذج العسكري العلماني في تركيا والذي سُمِّي "بالجمهوري"، ثم بنموذج الانقلابات العسكرية بُعيد الحرب العالمية الثانية في قلب العالم العربي، وتكامل أدوار تلك النُّظُم مع متطلبات الحملة الصليبية والعُلو اليهودي، في السيطرة على شعوب الأمة المسلمة وإذلالها، ومنعها من أي حراك سياسي وجهادي وعلمي، يؤدي إلى إحياء تواصل وتآخي شعوب الأمة المسلمة، وعودة نظامها السياسي.

5. النازلة الكُبرى الخامسة: هي نازلة خضوع شعوب الأمة المسلمة لسيطرة ونفوذ دول الكُفر في العالم، كنتيجة للحرب العالمية الأولى والثانية، وفرض جميع أشكال السيطرة السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والقانونية، على

شعوب الأمة المسلمة، وامتداد تلك السيطرة لتشمل ما يُسمَّى "بالدول الإسلامية المستقلة"، والأقليات المسلمة الواقعة تحت حكم دول الكُفر، وما نتج عن ذلك وبشكل مستمر، من فتنة الشعوب والأقليات المسلمة عن دينها، وفقدها لثرواتها، وإفساد كل مسارات حياتها ومستقبل أجيالها، وما ترتب عليه من إلغاء أي اعتبار للمسلمين، في النظام الدولي.

6. النازلة الكُبرى السادسة: هي نازلة فرض النفوذ السياسي للأحزاب والأقليات المناقضة للأمة عقائدياً، عبر سيطرتها أو مشاركتها في أنظمة الحكم الجمهورية والمَلَكيَّة والعسكرية المفروضة على الأمة المسلمة، وهي تضم قائمة الأحزاب العلمانية المُلحدة، والحركات الشيوعية واليسارية، والبعثية، والناصرية وغيرها، والأقليَّات النصرانية والباطنية، كالمارون والمسيحيين، والنُّصيريَّة العلوية، والدروز وغيرهم، واستخدامهم في إدارة أنظمة الحكم، واستمرار فرض السيطرة على الشعوب المسلمة، وفتنتها عن دينها، وممارسة القمع عليها بكل ألوانه، وإبقائها تحت خط الفقر.

7. النازلة الكُبرى السابعة: هي نازلة قيام الدولة الباطنية الخمينية واستهدافها للأمة عقائدياً وعسكرياً عام 1979م، ومشاركة الدول الصليبية الغربية في تسهيل قيامها، وسعي خميني لإحياء تاريخ الأحقاد الباطنية ضد الأمة المسلمة، الذي مثَّلته كل من الدولة البويهية، والعبيدية الفاطمية، والصفوية، وانغماسه المباشر عام 1980م، في حرب أضفى عليها طابع الصراع الشيعي السُّنِّي [(1)]، مع اعتماد استراتيجية "تشييع الأمة المسلمة" تحت مسمى "تصدير الثورة"، ثم انتقال المشروع إلى مرحلة التوسع وفرض النفوذ، عبر استغلال التحوُّل الرئيسي في النظام الدولي، إلى أن دخلت طهران في تعاون تام مع واشنطن لاحتلال بغداد عام 2003م، بواسطة ميليشياتها الشيعية في العراق، ومشاركتها في قتل مليونين وأربعمائة عراقي، وصولاً إلى مرحلة التكامل بين المشروع الصفوي الإيراني

(1) الحرب العراقية الإيرانية 1980م – 1988م، والتي أودت بما يزيد على المليون قتيل من الجانبين.



والمشروعين الصهيوني والصليبي، في مواجهة ثورات الربيع العربي، وانغماس قادة إيران في قتل شعوب الأمة مجدداً، فقد قتلوا في سوريا وحدها ما يربوا على المليون شهيد، وفي اليمن فاق عدد الشهداء ربع مليون شهيد.

8. النازلة الكُبرى الثامنة: هي نازلة استهداف الشعوب المسلمة بالعداء بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، واتخاذ أمريكا ذلك العداء، كعقيدة تحكم الأداء الاستراتيجي والأمني الأمريكي، وإعادة بناء النظام الدولي على هذه الركيزة، بجانب نظرية "القطب الأوحد"، لفرض السيطرة الأمريكية على المستوى العالمي، ونجاح أمريكا في وضع وتنفيذ النظريات الأمنية، التي استهدفت محاصرة ومعاقبة الأمة المسلمة، وشَلِّ قدرتها على مواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها شعوبها في جنبات العالم، ومنها نظرية "تجفيف المنابع" ونظرية "محاربة الإرهاب والتطرف" وغيرها من النظريات، واتخاذ مسارين أساسيين لتحقيق أهداف تلك النظريات، فأما المسار الأول فهو تجديد الغزو والاحتلال العسكري لبلدان المسلمين، الذي بدأ عام 1991م بضرب العراق، ثم ضرب أفغانستان واحتلالها عام 2001م، ثم ضرب واحتلال العراق عام 2003م، وأما المسار الثاني فكان عبر إعادة تأهيل المنظومات الأمنية، وأدوات الحرب النفسية الإعلامية، على المستوى العالمي، والتركيز على إعادة تأهيل أجهزة الاستخبارات في العالم العربي والإسلامي، ورفع معدلات الملاحقة والاعتقال والتعذيب والقتل للمسلمين.

9. النازلة الكُبرى التاسعة: هي نازلة الغثائية والوهن الذي أصاب الأمة المسلمة وتفضيل الحياة على الجهاد، وارتباط هذه النازلة بنازلة "تداعي الأمم" كما أخبر النبي ﷺ بقوله: (يُوشِكُ الأممُ أن تداعَى عليكم كما تداعَى الأكَلةُ إلى قصعتِها)[1]، وتعريف النبي ﷺ للوهن "بحب الدنيا وكراهية الموت" أي ترك الجهاد، وبالرُّغم من مواصلة نسبة من الأمة المسلمة للأداء الجهادي، طوال القرن العشرين الميلادي، إلا أن الأكثرية أخلدت إلى الأرض، فقد تواصل جهاد الشعب

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.



الفلسطيني طوال القرن العشرين، وفي منتصف القرن كان للجزائريين قصب السبق في مواجهة المحتل الصليبي الفرنسي، وتمكن المجاهدون الأفغان الأوائل، من أن يختموا القرن العشرين، ويفتتحوا القرن الخامس عشر الهجري بملحمة تاريخية، عندما تمكنوا من هزيمة المحتل السوفيتي المُلحد، وكذلك تواصل الأداء الجهادي في نواح متفرقة من العالم الإسلامي، إلى أن انتهى الأمر بالأداء الجهادي، ليكون من نصيب فئات محدودة، بل وأصبح الجهاد "سُبَّة" في حق من يتبنَّاه، في نظر كثير من "علماء ومفكري" المسلمين، ونتيجة لهذا الحصار والعُزلة التي تعرض لها الجهاد، فقد تمكن الأعداء من إعادة إنتاج الأداء الجهادي، واستخدام رمزيته، في ضرب حراك الأمة ومنعها من الدفع عن دينها ونفسها، كما حدث في العراق ثم في سوريا وغيرها.

10. النازلة الكُبرى العاشرة: هي نازلة إعلان أنظمة القمع العربي الحرب الشاملة، ضد الشعوب الثائرة، التي تجرأت على مواجهة طغاتها، وتكامل أنظمة الحكم الملَكي والعسكري، في أداء هذه المهمة، عبر عدة مسارات كان من أهمها: تعاونهم في المسار السياسي، وتعاونهم في المسار الأمني وتبادل المعلومات، وتعاونهم في مسار الحرب النفسية والإعلامية ضد الشعوب، وتعاونهم في المسار المالي والاقتصادي، عبر إنفاق المليارات لدعم الأنظمة المتهاوية، وأخيراً تعاونهم في المسار العسكري، تحت مظلة التحالف العسكري، الذي أسسه لهم الرئيس الأمريكي ترامب، والذي أطلق عليه مسمى "الناتو العربي"، ودخول الكيان الصهيوني ضمن تلك المظلة العسكرية والأمنية، وبدء تنفيذ الاتفاق، عبر شن الحرب ضد الشعب اليمني تحت غطاء مواجهة إيران، ثم شن الحرب ضد الشعب الليبي، وإدارة الانقلابات في مصر والسودان، وإقدام تلك الحكومات على شن عمليات ممنهجة، من القتل والتعذيب والسجون والتهجير، فيما يُعرف "بالثورة المضادة"، وباستراتيجيات وخطط محددة، تُنفَّذ على مستوى حكومات العالم العربي كلِّه.

11. النازلة الكُبرى الحادية عشر: هي نازلة انغلاق وتفرُّق اجتهادات الجماعات والتيارات الإسلامية على مستوى الأمة، وعدم قدرتها على الانفتاح على بعضها البعض بأي مستوى، بل وتحول ذلك الانغلاق إلى عداء وعنصرية بغيضة، حالت دون تحرك هذه الجماعات، نحو الواجبات الشرعية الاساسيَّة التي فرضها الله عز وجل على الأمة، من تعاون على البر والتقوى، واعتصام بحبل الله جميعاً، وتكامل الأداء فيما بينهم؛ حيث أدى ذلك التفرُّق إلى نتائج خطيرة في ساحات الأمة المسلمة، وفي مقدمتها عدم قدرة تلك الجماعات والعلماء، على تقديم مرجعية، تتولى قيادة الأمة في الشأن الشرعي على أقل تقدير، فضلاً عن الشأن السياسي والجهادي، وعدم قدرتهم على تقديم اجتهاد جماعي لخروج الأمة من وهدتها، كما نتج عن فُرقَتهم طمع أعداء الداخل والخارج فيهم، والعمل على توظيفهم في مشاريع سيطرتهم على الأمة، وإذلالها وفتنتها.

12. النازلة الكُبرى الثانية عشر: هي نازلة خضوع علماء وجماعات وهيئات للصليبيين بدعوى الاعتدال، وذهابهم إلى مناقضة الأحكام الشرعيَّة، والاستجابة لإملاءات قيادات الحملة الصليبية، وأوليائهم من النُّظُم الحاكمة، تحت مُسمَّيات "الضرورة"، و "التوسط"، و "الاعتدال"، ويمكن رصد بداية هذا الاتجاه في عام 1990م، عندما أسست أمريكا لخطابها العالمي، باستهداف الأمة المسلمة عقائدياً وعسكرياً، وإدارتها لتمثيلية "غزو الكويت"، والتي اشترك في أدائها حكومة البعث العراقي، وحكومات الخليج، وعلى إثر ذلك صدرت فتوى "جواز الاستعانة بالكافر"، من المدرسة السلفية الرسميَّة في السعودية، كغطاء لنزول القوات الأمريكية في جزيرة العرب، ويعلم العلماء الذين أفتوا بالاستعانة بأنه لا قيمة لفتواهم، ولا لموقع الحكومة السعودية في إدارة الموقف، فالقرار واللعبة أمريكية خالصة، ثم توالت نماذج هذا السقوط، فكان منها انحياز الإخوان المسلمين في الجزائر إلى النظام العسكري القمعي، في ظل انقلابه على خيار الشعب الجزائري، والذي حمل جبهة الإنقاذ إلى الحكم عام 1991م، وما تلا ذلك من مذابح بحق الشعب



الجزائري، بلغت مئات الألوف على يد العسكر، ومن تلك التطبيقات، انحياز قيادات "الجهاد الأفغاني"، إلى الجانب الأمريكي، في الغزو والاحتلال العسكري الذي قادته أمريكا على بلادهم عام 2001م، وإعلان أردوغان تأسيس حزب العدالة والتنمية التركي على أسس علمانية بحتة، وزيارته للكيان الصهيوني، بغض النظر عن مآلات أداء أردوغان بعد عقدين من ذلك التأسيس، ثم جاء انحياز جناح الإخوان المسلمين في العراق، إلى الغزو والاحتلال العسكري، الذي قادته أمريكا على بلادهم عام 2003م، وانحياز هيئات كمشيخة الأزهر وشيخها، إلى مسار الاختراق الصليبي، الذي يقوده البابا وحكومة الإمارات الصهيونية، تحت مسمى "التسامح"، وتوظيفها لأحد رموز العلم الشرعي، وهو الشيخ الموريتاني عبد الله بن بيَّه، في هذا العبث، وصولاً إلى توقيع "اتفاقيات الإذعان"، "كوثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك"، والقائمة تطول حتى تصل إلى توظيف ملك المغرب، لحزب العدالة والتنمية المغربي، كغطاء وقفاز لتوقيع اتفاقيات العار مع قيادة المشروع الصهيوني عام 2020م.

13. النازلة الكُبرى الثالثة عشر: هي نازلة انتشار القول "بخلوِّ الشريعة الإسلامية من نظام سياسي"، لدى نسبة ليست بالبسيطة من نُخب الأمة، ودعوتهم في مجال الحكم والسياسة، للأخذ بالنظام الديموقراطي الغربي، ووقوعهم في انتقائية خطيرة تجاه الأحكام الشرعيَّة، فهم يرون ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة في العبادات والمعاملات، ولا يرون الالتزام بأفعال وأقوال النبي ﷺ والخلفاء من بعده، في إدارة مصالح الأمة العُليا وشؤونها السياسية، ويخضعون مختارين لمنتجات الفلسفة الغربية النصرانية اليهودية المشتركة، وبالتالي يخضعون بالضرورة لهيمنة النظام الغربي وسيطرته، فلن ينتج تطبيق "الديموقراطية الغربية" إلا تبعية لهم، بحكم الفلسفة والأدوات المستخدمة فيها، ومن هذه النتائج:



- مساواة المسلمين المترشحين في النظام "الديموقراطي"، بالشيوعيين والملحدين واللبراليين، المتطلعين للحكم في العالم الإسلامي، مع أفضلية أمريكية وأوروبية لصالح الشيوعيين والملحدين واللبراليين بطبيعة الحال.

- وضع المرجعية الشرعيَّة وأحكام الشريعة، في مرتبة متأخرة عن المرجعيات الفلسفية والأهواء، التي أنتجتها عقول اليهود والنصارى والمُلحدين، إذا لم تستبعد الشريعة تماماً.

- نقض وجود الأمة العقائدي، وعلائق الولاء والنُّصرة فيما بين شعوبها وأفرادها، لأن النظام "الديموقراطي" قائم على أصل "الوطنية"، والإحالة إلى فُتات النظم السياسية، والعِرقية، والقومية، التي اعتمدتها الحملة الصليبية منذ مائة عام.

- اشتراط التطبيق الديموقراطي والمراحل الانتقالية، بوجود وبقاء وتكريس مرجعية أنظمة المُلك الجبري، في العالم الإسلامي، من ملوك وعسكر، وفي ظل سيطرتهم التامة على الثروة، ومع بقاء طغيانهم دون أي تغيير يُذكر.

- يُبقي تطبيق الديموقراطية الأبواب مشرعة، لكل أنواع التدخل الصليبي والصهيوني في شؤون الشعوب، والعبث بدينها ومقدساتها وثرواتها، واحتلال أراضيها وسفك دمائها، لأن الديموقراطية تُلزم كل قطعة من قطع سايكس بيكو بالبقاء حيث هي، دون أن تغير ساكناً في منطقة الشرق الأوسط.

- السِّمات والقواسم المشتركة للنوازل الكُبرى المعاصرة:

عند تحليلنا للنوازل الكُبرى التي تعصف بالأمة المسلمة منذ مئة عام فسنجد السمات التالية مجتمعة فيها:

1- من سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، السِّمات التي اشترطها الفقهاء في تعريف "النازلة"، وهي الإلحاح، والشِّدَّة، وما يلحق بها من سِمات كالقوة وسِعة التأثير، في ساحات الأمة المختلفة، وسمة التجَدُّد، واستمرارية

تأثيراتها الخطيرة في جميع المجالات العقائدية منها، والأخلاقية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ وبالتالي فهي سِمات تستدعي الحكم الشرعي والاجتهاد، وبيان تلك الأحكام للأمة، وفق ما تقتضيه أمانة العِلم، التي جعلها الله عز وجل على عاتق العلماء في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ البقرة: 159-160، وقد أورد الطبري في تفسير الآية قوله: (وهذه الآية وإن كانت نزلت في خاصٍّ من الناس، فإنها معنيٌّ بها كل كاتمٍ علماً فرضَ الله تعالى بيانه للناس، وذلك نظير الخبر الذي رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: من سُئل عَن علم يَعلمهُ فكتمه، ألجِمَ يوم القيامة بلجام من نار) [(1)].

2- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها ارتبطت جميعاً وبدأت بنازلة أساسية، ثم تفرَّعت إلى نوازل أخرى لا تقل عنها خطورة، وأما النازلة الأساسية، فهي نازلة "الحملة الصليبية المعاصرة"، التي قادها الإنجليز والفرنسيون في عقر دار الأمة المسلمة، والتي ابتدأت باحتلال الإنجليز العسكري لأطراف جزيرة العرب، حيث احتل الإنجليز عاصمة القواسم رأس الخيمة عام 1819م، ثم احتلوا عدن عام 1839م، وأقدمت فرنسا على احتلال الجزائر عام 1830م، وشمال إفريقيا، ثم احتلال الإنجليز لمصر عام 1882م، إلى أن تم استكمال الاحتلال العسكري الصليبي بسقوط بيت المقدس في أيديهم عام 1917م، وإعلان سقوط الخلافة الإسلامية عام 1924م.

3- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها اتسعت وتعمقت واستقرت، في ظل نازلة أخرى أساسيَّة، وهي نازلة سقوط الخلافة العثمانية، والانكشاف المرجعي والسياسي الذي نتج عن ذلك السقوط، حيث لم يعُد هناك من يُمثِّل وجود الأمة على مستوى العالم، عندما تمكنت الحملة الصليبية من عملية إزالة الخلافة الإسلامية، وتم بذلك إلغاء وجود الأمة

(1) تفسير الطبري.

السياسي، ودولتها التي استمرت منذ بعثة النبي ﷺ؛ فبالرُّغم من الانهيارات السياسية السابقة، التي حدثت في تاريخ الأمة، كاجتياح المغول لعاصمة الخلافة العباسية بغداد عام 1258م، فقد كان بإمكان الأمة الاستدراك، وملء الفراغ السياسي، وإعادة السلطة المركزية، المتمثلة بالخلافة الإسلامية، لكن الذي حدث في بداية القرن العشرين، أن الأمة فقدت كل مُقوِّمات الوجود السياسي، على مستوى الأرض كلها، وبالتالي فقد اتسعت رقعة بقية النوازل، وتعمق وجودها، وتكاثف تأثيرها.

4- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أن تأثيرها المشترك لم يكن ليبلُغ هذه المستويات الخطيرة، لولا البيئة التي صنعها وجود، وتعاضد، وتساند، الملوك والعسكر، الذين نصَّبتهم الحملة الصليبية على الأمة، لإخضاع شعوبها وإحكام السيطرة السياسية عليهم، حتى نشأت أجيال من المرتبطين ارتباطاً وجودياً بتلك الأنظمة، إلى الدرجة التي لم تَعُد فيها تلك الأجيال، قادرة على معاينة مستوى المهانة والذل، الذي تعانيه الأمة في ظل عملاء الحملة الصليبية، ولا استيعاب معاني العِزَّة والسيادة والاستقلال، في عودة الأمة إلى نظامها السياسي.

5- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها نسفت جميع الأصول والأركان، التي يقوم عليها دين الأمة المُسلمة ووجودها، فهي من جهة نقضت تلك الأصول، كأصول الحكم في الإسلام، والجهاد، ومبادئ الأخوة الإسلامية والولاء بين المؤمنين، ومن جهة أخرى تركت شعوب الأمة مكشوفة أمام حَمَلات التغيير العقائدية والأخلاقية، التي فرضتها عليها أمم الأرض الكافرة، تحت مسمى النظام الدولي، ومن خلال قوانين الأمم المتحدة، التي أصبحت تفرض عبثها بالأسرة المسلمة، حيث تعترف بأسرة "الشذوذ الجنسي"، وتفرض الشذوذ الجنسي في كل مجالات الحياة، وتضع قوانين ما يسمى "بتمكين المرأة" وتقديمها على الرجل، وتلغي الأحكام الشرعية في مجال الأسرة، وتتعاون مع الحكومات على فرض برامج التغيير العقائدي والأخلاقي، في المناهج التعليمية، وإلغاء السِّمات الإسلامية تماماً

من تلك المناهج، وعبر تشجيع البرامج الفنية والموسيقية والاختلاط، وفرق وتجمعات عبادة الشيطان، والإلحاد، ونشر الخمور والمخدرات بين قطاع الشباب، إلى غير ذلك من الإفساد المُنظَّم.

6- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها ألغت وعطَّلت الجهاد، وأبقت الأمة المسلمة وشعوبها، رهن "رحمة" الكفَّار، من أهل الكتاب والمشركين في جنبات الأرض، وصدَّق المسلمون أن الأمم المتحدة كفيلة بحمايتهم وحفظ حقوقهم، حتى غدت الأمة أشلاء، لا يلوي أحد على أحد، ولا يعتقد المسلم في ظلِّها، أن عليه واجب نُصرة أخيه المسلم، بل يوالي ويقاتل على الأسس الوطنية وحدها، إلا من رحم الله وقليل ما هم.

7- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها ألغت قدرة الأمة على التغيير، واستفادة الشعوب من تضحياتهم الجسام، كتضحيات الشعب الجزائري في الثورة الجزائرية 1954م – 1962م، حيث فرض الغرب وفرنسا، الواقع الذي يريدونه تحت مسمى "الاستقلال" واتفاقيات الإذعان، وكذلك الحال مع بقية الشعوب كالشعب الفلسطيني، والشعب الكشميري، والشعب الأفغاني، وما ذلك إلا بسبب التصورات التي أوجدتها تلك النوازل، وتحكم نظام الملك الجبري، والنظام الإقليمي والدولي بهذه الشعوب.

8- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها أوجدت المعادلات السياسية والعسكرية، التي توفر لأعداء الأمة الإيغال في انتهاك حُرُماتها وسفك دمائها، والسيطرة التامة على مقدساتها، دون أن تتمكن شعوب الأمة من فعل شيء، إلا النظر والتحسُّر، فلولا المعادلات السياسية التي أوجدتها الحملة الصليبية حول بيت المقدس، من حكم أبناء الحسين بن علي، وحكم النصيرية البعثية، وحكم المارونية اللبنانية، وحكم العسكر في مصر، لما أمكن لليهود أن يسيطروا على بيت المقدس طوال مائة عام، ولولا معادلة التكامل بين الملوك والعسكر العرب، لما أمكن لأمريكا وإيران السيطرة على العراق، وقتل الملايين من



أهله وتشريدهم، وهكذا يمكن رؤية المعادلات المستقرة في كل مواقع الأمة في العالم، والتي تضمن السيطرة التامة على شعوبها، في ظل قائمة النوازل الكُبرى.

9- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، اجتماع وتساند النوازل على إفقار الأمة، ونزع كل مجالات الإنتاج والاقتصاد من بين أيدي الشعوب المسلمة، وإخضاعها للبرامج الاستهلاكية والبرامج الربوية، وإبقائها في حالة من العِوز والضنك المستمر، حتى تحوَّلت الدول التي عُرفت بإنتاجها الزراعي كالعراق والشام ومصر إلى دول مستوردة لغذائها، وتمَّ إلغاء قدرات البلدان التي تملك الثروات الطبيعية، كالبترول والغاز على القيام بأي تنمية حقيقية في بلدانها، فضلاً أن تعين غيرها من بلاد المسلمين، بالإضافة إلى غرقها في سلسلة من الديون الخارجية التي لا تنتهي.

10- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أن تلك النوازل قد تراكمت أثارها، وتعقَّدت مُعطياتها طوال القرن الرابع عشر الهجري، واستمرت كذلك في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الهجري، إلى الدرجة التي نسي فيها المسلمون أصل نشوئها وخطورة تراكمها، حتى وصل الأمر بأغلب النُّخب الدعوية والفكرية في العالم العربي والإسلامي، إلى أن تصبح إحدى أهم أدوات النُّظُم القمعية في إخضاع الشعوب، وقبولها بالواقع السياسي والأمني والاقتصادي، والبحث عن هوامش محدودة للعيش في ظِلِّ النُّظُم وإفرازاتها، وخاصة تلك النُّخب المُحْدَثَة التي ادعت تبنِّيها "للفكر المقاصدي"، فهي تستخدم "المقاصدية" لتكريس العبودية والذل.

11- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها وبعد مئة سنة من نحتها وتأثيرها في الأمة المسلمة، تتجه نتائجها الكُلِّيَّة إلى محصِّلة خطيرة، تتمثل باجتماع اليهود والنصارى والمشركين والباطنيين، على شعوب الأمة المسلمة، لتغيير عقيدتها وترك دينها ومظاهر التزامها به، ويشهد على ذلك خطابات زعماء أمم الكفر في العالم، سواء ما تحدث به باراك أوباما طوال سني حكمه، أو ما طبقه دونالد ترامب، أو ما ذهب إليه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أو ما ذهب إليه

الحكام العرب وفي مقدمتهم حكام أبوظبي والرياض، من إبداء رغبتهم الواضحة في تغيير دين الإسلام واستبدال عقائد الكفر والشرك به.

القضية الثالثة: بناء تصورات مشروع الأمة المسلمة بأحكام النوازل الكُبرى

إن المقاربة العلميَّة والعمليَّة التي أقترحها في هذا المجال، سوف تحقق ثلاث نتائج مهمة في ساحة الأمة المسلمة، تتعلَّق بوضعها الكُلِّي ورؤيتها المستقبلية في إدارة شأنها الداخلي واعتصامها بأمر ربّها، كما تتعلَّق بطُرُق إدارتها لعمليَّات التدافع والصراع التي تحيط بها من كل حدب وصوب، وهذه النتائج المتوخَّاة هي كما يلي:

النتيجة الأولى: تحقيق إجماع أكثرية علماء الأمة على رؤية فقهية شاملة، بطريقة متدرِّجة، تعالج قضايا الأمة المستعصية، والنوازل الكُبرى المشتركة، في ساحاتها المختلفة، وإحالة تلك المعالجة إلى وثيقة شرعيَّة تاريخيَّة، وفق أدوات ومنهج الاجتهاد الشرعي، الذي عليه علماء الأمة المسلمة، منذ نشأة علم أصول الفقه.

النتيجة الثانية: أخذ النتائج التي أفرزتها الخطوة الأولى، واتخاذها كأساس لبناء تصورات مشروع الأمة المسلمة المعاصر، بمشاركة خبراء الأمة في جميع المجالات، التي تكفل إدارة مصالحها العُليا وشؤونها الداخلية والخارجية، وقيادة التغيير الشامل فيها بدلاً من العلاجات المتفرِّقة، مع مراعاة المرحليَّة في تنفيذ المشروع، وضرورات الواقع الميداني.

النتيجة الثالثة: انتقال الأمة وفق المعطيات السابقة، من مرحلة التشرذم والاجتهادات الفكرية والسياسيَّة المتفرِّقة، إلى مرحلة الاعتصام بحبل الله جميعاً، وجعل مهمة تحقيق غايات المشروع الإسلامي، واجباً شرعيّاً على جميع أبناء الأمة ومكوِّناتها.



وعليه فإن ما سوف أطرحه من مقاربة في هذه المفردة، إنما هو شرح للمقدمة السابقة، وطريقة تحقيقها، والمناقشات التي تتعلَّق بعمليَّة تحويل أحكام النوازل الكُبرى المعاصرة، إلى مشروع للأمة، بحسب النقاط التالية:

- إن أول سؤال يعترض في هذه المراحل والخطوات هو: من هم المعنيون بهذه الخطوات وهذا الواجب في الأمة المسلمة؟

والجواب: بما أن العلماء قد بيَّنوا، بأن مهمة بيان الأحكام في النوازل التي تنزل بالأمة، هي من فروض الكفاية، وأنها تجب على العلماء الذين استوفوا شروط العلم والاجتهاد، فمهمتهم هي الإفتاء، وتعريفه: (هو الإخبار بحكم الله تعالى باجتهاد، عن دليل شرعي لمن سأل عنه، في أمر نازل) [1]، وبغض النظر عن درجات المجتهدين، بين المجتهد المطلق، ومجتهد المذهب، ومجتهد الفتيا [2]، فإن جميع علماء الأمة المعاصرين مدعوون للقيام بهذا الواجب الشرعي التاريخي.

- وأما آليَّة بدء المشروع وإدارته فهناك أكثر من آليَّة، ومنها الآليات المتاحة عبر الروابط العلمائية، ومجمعات البحوث الشرعية المعاصرة، وأما الآلية الثانية، فهي آلية المبادرة من قبل أي جهة تجد في نفسها القدرة على تبني المشروع ودعوة الآخرين إليه، وأما الآلية الثالثة، فهي الآلية المقترحة في هذا الكتاب، تحت عنوان مشروع أهل الحل والعقد، الموجود ضمن المشاريع التطبيقية منه.

- ونتيجة للثقل الشرعي والاجتهادي، الذي يُمثِّله النظر في النوازل الكُبرى المعاصرة في الأمة، والذي يرقى إلى مستوى التجديد الفقهي والتاريخي، وما سينتج عنه من نقلة كُبرى في حال الأمة المسلمة، ونتيجة لتعذر وجود المجتهد المطلق المستقل في زماننا هذا، فإن تحقيق هذا الهدف العظيم، إنما سيتم من خلال ما سوف يتفق عليه العلماء والباحثون المعاصرون، وتكييفهم للنوازل المعاصرة،

---

(1) محمد سليمان الأشقر، الفُتيا ومناهج الإفتاء، الكويت، 1976، 9.

(2) يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، الكويت، دار القلم، 1996، 75.

واستعانتهم بعد الله عز وجل بالاجتهاد الجماعي والشورى من جهة، والأخذ بمسألة تجزؤ الاجتهاد من جهة أخرى، وبذلك سوف يتمكن علماء الأمة، من حل هذه المعضلة الكبيرة، والفراغ الفقهي والتاريخي المعاصر الذي تعانيه مسألة الاجتهاد، وحاجة الأمة الماسَّة إليه.

- ويجدر أن نقف على تعريف "الاجتهاد الجماعي"، الذي انتهى إليه الدكتور مسفر بن علي القحطاني ونصه: (استفراغ جمهور أهل العلم وِسْعَهم، في دَرْك الحُكم الشرعي، واتفاقهم عليه بعد التشاور فيه) (1)، وقد ميَّز المذكور بين الاجتهاد الأصولي والاجتهاد الجماعي في مقارنته لفهم كل نوع منهما، فيقول: (الاجتهاد الجماعي هو الإجماع الواقعي الذي يختلف عن الإجماع الأصولي، واختاره بعض المعاصرين، حيث يرون أن الإجماع الأصولي يكون باتفاق جميع المجتهدين، وحجته قاطعة لا يجوز لأحد مخالفتها، بينما الإجماع الواقعي يعتبر اتفاقاً للأكثريَّة يطرأ عليه النسخ والمعارضة (2)؛ وحول مدى حُجِّيَّة الاجتهاد الجماعي يقول الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي: (إن الاجتهاد الجماعي له حُجَّة ظنية ظناً راجحاً تجعل اتباعه أولى من الاجتهاد الفردي، إلا إذا صدر بتنظيم الاجتهاد الجماعي "مجمع الاجتهاد" قرار من ولي أمر المسلمين فتكون مقررات المجمع الاجتهادي أحكاماً ملزمةً للكافة..) (3)، وفي موضع آخر استعرض أهمية الاجتهاد الجماعي في عصرنا الحاضر، من خلال ثمانية معطيات ومنها: (سابعاً: الاجتهاد الجماعي سبيل إلى توحيد الأمة: الأمة الإسلامية أحوج ما تكون إلى اجتماع كلمتها، واتحاد رؤيتها في ما يحل مشاكلها، لتبني على ذلك توحدها في المواقف والتعاملات، ولن يأتي ذلك إلا إذا كانت حلولها

---

(1) مسفر بن علي القحطاني، منهج استنباط الأحكام الفقهية المعاصرة، جدة، دار الأندلس الخضراء، 2010، 231.

(2) مسفر بن علي القحطاني، منهج استنباط الأحكام الفقهية المعاصرة، جدة، دار الأندلس الخضراء، 2010، 245.

(3) عبد المجيد الشرفي، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، قطر، كتاب الأمة، العدد 62، 104.

لمشاكلها وقضاياها العامة نابعة من رؤية جماعية تسعى إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف، بعيد عن الرؤية الفردية المتنافرة، التي تأتي على الأمة بالتفرق في الأفكار والتشتت في الصف والتضارب في الأحكام، مما يجعل الناس في حيرة من أمرهم، وفيما ينبغي أن يعملوا به في القضايا العامة التي تحتاج إلى توحيد الموقف، واتحاد في الحكم، ولعل الاجتهاد الجماعي هو السبيل إلى إيجاد ذلك) [1].

- ويحدد الدكتور مسفر القحطاني معنى تجزؤ الاجتهاد بقوله: (هو أن يجتهد العالم في استنباط بعض الأحكام دون بعض، وقيل معناه: أن يجري الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض، بأن يحصل للمجتهد ما هو مناط الاجتهاد من الأدلة في بعض المسائل دون غيرها) [2]، وتأتي مسألة تقرير الاجتهاد الجزئي، لكي تسد غياب المجتهد المُطلَق من جهة، ولكي تحقق قوة الاجتهاد الجماعي، حيث يقول الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي: (ويميل الباحث إلى جواز تجزؤ الاجتهاد، وخصوصاً في هذا العصر الذي تعقدت فيه القضايا، وتشعبت فيه المسائل، وصار من الصعب الاجتهاد في كل أبواب الفقه، بينما يمكن الاجتهاد والتخصص في بعض أبواب الفقه) [3]، وينقل المذكور عن الآمدي بعد أن نص على شروط المجتهد قوله: (وذلك كله إنما يشترط في المجتهد المُطلق المتصدي للحكم والفتوى في جميع المسائل، وأما الاجتهاد في بعض المسائل، فيكفي فيه أن يكون عارفاً بما يتعلق بالمسائل، وما لا بد له فيها، ولا يضره في ذلك جهله بما لا يتعلق بها، مما يتعلق بباقي المسائل الفقهية) [4].

(1) عبد المجيد الشرفي، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، قطر، كتاب الأمة، العدد 62، 88 – 89.

(2) مسفر بن علي القحطاني، منهج استنباط الأحكام الفقهية المعاصرة، جدة، دار الأندلس الخضراء، 2010، 207.

(3) عبد المجيد الشرفي، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، قطر، كتاب الأمة، العدد 62، 76.

(4) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، الرياض، دار الصميعي، 2003، ج4، 199.



- ويتضح من خلال طبيعة النوازل الكُبرى، واتساع تأثيرها، وطول بقائها في واقع الأمة المسلمة، بأنه لا يمكن أن يستقل علماء الشرع وحدهم ببحثها، لأنهم سوف يحتاجون خبراء الأمة في كل الشؤون، وخاصة الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنظام العالمي، وهو ما يقتضي استصحاب العلماء والخبراء من بقية التخصصات، جنبا إلى جنب مع علماء الشريعة وأصول الفقه حتى يتكامل علم هؤلاء وهؤلاء، وتكون كلمة الفصل الشرعيَّة لعلماء الشريعة، وذلك فيما تستدعيه النوازل من أحكام.

- ومما يُسهِّل للقيام بعملية الاجتهاد الجماعي، في إجابة علماء الأمة على النوازل الكُبرى، أن مُجمل المسائل في تلك النوازل، لا تحتاج إلى اجتهاد أصولي، وإنما تحتاج إلى اجتهاد تنزيلي، بسبب وضوح الأحكام الشرعيَّة النهائية فيها، والتي تتعلَّق بالفراغات التي سببها سقوط الخلافة الإسلامية، وسيطرة المعادلات السياسيَّة والعسكريَّة التي أنشأتها الحملة الصليبية، إلا في بعض القضايا الفقهية الفرعية، والتي لن يتردد علماء الأمة عن ردِّها إلى أصولها الشرعيَّة؛ وعليه فالمسألة إذن سوف تتركز على الأغلب حول تحقيق المناط وتنقيح المناط، وكيفية تنزيل الأحكام وتكييفها في مسائل تمكين الأمة، والمدافعة السياسيَّة والجهادية، ومواجهة تداعي الأمم، ونزع ملك عملاء الحملة الصليبية، وما يتعلق بها من مسائل الأمة الكُبرى وحُرُماتها، كما يُبيِّن الأستاذ الدكتور عبد الكريم النملة هذه الجزئيةَّ في شرحه لموضوع تحقيق المناط فيقول: (فهو أن المجتهد قد تحقق من وجود العِلَّة والمناط في الأصل، لكنه يجتهد من تحقيق وجودها في الفرع، وآحاد الصور. أي أنه اتفق على أن هذا الوصف هو عِلَّة حكم الأصل بنص، أو إجماع، فيقوم المجتهد بالتحقق والتأكد من وجود هذا الوصف في الفرع – الذي يُراد إلحاقه بالأصل-.

إذن وظيفة المجتهد هنا سهلة؛ حيث إن عِلَّة الأصل موجودة، ولكنه يتأكد من وجودها في الفرع بنوع اجتهاد) [1].

- وإن أول ما سوف يباشره العلماء، أن يتفقوا على الغاية الأساسية من عملهم، والتي تتجه إلى بلورة النوازل الكُبرى المعاصرة، ووضعها في قائمة أساسية، ودراسة طبيعتها والمراحل التي مرَّت بها، والوقوف على آثارها في ساحات الأمة المسلمة، على المستوى العالمي والإقليمي والقُطري، ثم تحديد الأحكام الشرعية التي تتعلق بها، سواء القطعيَّة منها أو الظنِّيَّة، وأخيراً تحديد الكيفية التي سيتم من خلالها تنزيل تلك الأحكام، في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، وبقية الميادين، والضوابط التي ينبغي مراعاتها أثناء تنفيذ وتوقيع تلك الأحكام، وتحديد أدوار كُتل الأمة ومكوِّناتها، في تطبيق ذلك الاجتهاد، أي تطبيق منهجية الاجتهاد في فقه النوازل، من تحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه، بحسب ما حدده علماء فقه الأصول.

- ومن أهم ما ينبغي أن يستصحبه العلماء، في تحقيق غاية النظر في النوازل الفقهية الكُبرى المعاصرة، هو أن ينتقلوا بالأمة المسلمة من إطار الاجتهاد الفردي البحت، وإطار اجتهاد الجماعات المُتفرِّق - دون تقليل من شأنهما- اللذان قادا أداء الأمة في النصف الثاني من القرن العشرين، إلى إطار الاجتهاد الجماعي، الذي يُؤمَّل أن تجتمع عليه الأمة، وتقوم بحمله كافَّة مُكوِّناتها، ومن ثمَّ تحقيقه على أرض الواقع؛ الأمر الذي سيقود إلى معالجة تفرُّق الاجتهاد بين الجماعات الإسلامية من جهة، ويواجه خطط تداعي الأمم ومشاريعها وإفسادها في ساحات الأمة المسلمة من جهة أخرى.

---

(1) عبد الكريم بن علي النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، الرياض، مكتبة الرشد، 1999م، ج5، 2084.

- ومن باب تكامل العرض العلمي نُذكِّرَ بضوابط تحقيق المناط، التي ينبغي مراعاتها في النظر للنوازل، فمن تلك الضوابط: الفهم الدقيق والإلمام الكامل بالنوازل الكُبرى التي ابتدأت وتراكمت في القرن العشرين الميلادي، وامتدت إلى وقتنا هذا، أي استحضار التصور الصحيح التام للواقعة ومعرفة حقيقتها، (والمراد بهذا الضابط أن يحيط المجتهد بأطراف الواقعة، ومكوناتها، وأوصافها، وأسبابها، وآثارها، قبل إيقاع الأحكام الشرعية عليها) [1]، ومن تلك الضوابط: الإحالة على أهل التجارب والاستعانة بالاختصاصيين، في كل العلوم اللازمة، فإن (من مكونات فهم النازلة والإلمام بها، وقوف المجتهد على ما تم التوصل إليه في حكم النازلة، من أحكام شرعية اجتهد فيها مجتهدون قبله) [2]، أي ما ناقشه العلماء الثقاة، الذين عاصروا نوازل القرن العشرين، وما قرروه بشأنها.
- ومما يحتاجه العلماء في نظرهم للنوازل الكُبرى المعاصرة، استخدامهم "لفقه الواقع"، والذي يمكن الوقوف على تعريفه بما اختاره الدكتور محمد المنصوري في المنطوق التالي: (العلمُ والفهمُ لِما يحيط بالقضية الفقهية -التي يُراد الإخبارُ بحكمها الشرعي- من دلائلِ أحوالٍ، ومعرفة القرائن وما تجري عليه حياة الناس -محليّاً وإقليمياً وعالميّاً- في مختلف الميادين وعلى كافة الأصعدة) [3]، حيث تنتمي مسألة فقه الواقع إلى مرحلة "التوصيف" من مراحل النظر في النازلة الفقهية [4]، ضمن أربعة مراحل قررها علماء فقه النوازل، وهي التصور والتوصيف

(1) د. بالقاسم بن ذاكر الزبيدي، الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي، لندن، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 2014، 279.

(2) د. عبد المجيد قاسم عبد المجيد، بحث محكم بعنوان فقه النوازل وفقه الواقع، مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل، 470.

(3) د. محمد المنصوري، فقه تنزيل الأحكام الشرعية تصورا وممارسة، دراسة في ترشيد الإفتاء المعاصر، 2019، 110.

(4) انظر ورقة الدكتور خالد بن عبد الله المزيني، بعنوان: مراحل النظر في النازلة الفقهية. https://almoslim.net/node/225176

والتدليل والتنزيل؛ ونسبة إلى مستوى التعقيد الذي نشأت فيه نوازل القرن العشرين الكُبرى، فإن مرحلة التوصيف سوف تتطلب جهوداً واسعةً، في حصر وتتبع طبيعة تلك النوازل وآثارها وتشابكها فيما بينها، وهو ما حاولت تغطية بعضاً منه في هذا الكتاب، وكتابي المعنون بملامح المشروع الإسلامي في الربع الثاني من القرن الخامس عشر الهجري.

- فإذا تكاملت عملية حصر وبلورة النوازل الكُبرى المعاصرة، وتم تحديد آثارها العملية على الأمة، فمن المؤكد أنها ستحتوي على المفاسد الواقعة على الأمة، والتي ينبغي دفعها ورفع آثارها، خاصة وأن المفاسد التي تحققت في ظل النوازل الكُبرى، لم تقف عند حد مخالفة ما هو معلوم من الدين بالضرورة، بل وتعدته إلى المَسِّ بالضرورات الخمس، التي جاء الدين بحفظها، وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهو مَسٌّ لا يتعلق ببعض أفراد الأمة المسلمة، بل يشمل الأمة بأسرها، كما سوف يتضح ويتبيَّن من خلال حصر الآثار المترتبة على النوازل الكُبرى، قائمة مصالح الأمة العُليا التي أُهدرت في ظل تلك النوازل، والتي ينبغي العمل على بلورتها وتحقيقها في واقع الأمة.

- ولن يجد العلماء أي إشكالية في التوصل وبسهولة، إلى أن أصل البلاء الذي تعرضت له الأمة المسلمة، إنما تمثَّل في الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، والتي قادها الإنجليز والفرنسيون إلى أن ورثها الأمريكان، وما خلَّفته من آثار خطيرة على الأمة المسلمة، كالمشروع الصهيوني في بيت المقدس، وامتداد هيمنة هذا المشروع على أطراف الأمة، وما أفرزته الحملة الصليبية من أنظمة سياسية موالية لها ومعادية للأمة، وحينئذ سوف تتبلور الأحكام الشرعية تجاه هذه النازلة الأساسية، وما يترتب عليها من واجبات على الأمة، بنقض أسس الحملة الصليبية وإزالة ما خلَّفته من آثار.

- وعند تبلور قائمة مصالح الأمة العُظمى المُهدرة، ومعها قائمة المفاسد العُظمى المتحققة، كأخطر آثار النوازل الكُبرى المعاصرة، فسوف تحين مرحلة



النظر الشرعي في تلك المصالح واجبة الجلب والتحقيق للأمة، والمفاسد المتحققة واجبة الرفع عنها، وتفكيك عملية التداخل والتعارض بين المصالح من جهة وبين والمفاسد من جهة أخرى؛ وفيما يلي من نقاط سأنقل طرفاً مما قرره علماء الأمة، في عملية جلب المصالح ودفع المفاسد، وكيفية التصرف عند التعارض والاشتباك بين المصالح والمفاسد:

- قال الغزالي: (نعني بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة) [1].

- (والموازنة بين المصالح والمفاسد المتعارضة – غالباً – ما تكتنفها كثير من الملابسات، وهذا يستلزم إجراء الموازنة وفق ضوابط شرعيَّة تُراعى فيها جميع الوجوه، وألا يُتْرَك الأمر للأذواق والأهواء المختلفة) [2].

- وهذه الضوابط تنقسم بحسب أنواع تعارض المصالح والمفاسد إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ضوابط الموازنة بين المصالح المتعارضة.

الثاني: ضوابط الموازنة بين المفاسد المتعارضة.

الثالث: ضوابط الموازنة بين المصالح والمفاسد المتعارضة) [3].

- ومصلحة حِفظ الدين مُقدَّمة على بقية الضروريات ،ولو أدى ذلك إلى إتلاف النفوس في سبيل الله تعالى: (وإذا كانت المصالح المتعارضة متساوية في

---

(1) الغزالي، المستصفى، تحقيق أحمد زكي حماد، 328.

(2) د. بالقاسم بن ذاكر الزبيدي، الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي، لندن، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 2014، 307.

(3) المصدر السابق، 307.

الرُّتبة، ولكنها مختلفة في النوع، بأن كانت من الضروريات، لكن بعضها يتعلق بحفظ الدين، وبعضها يتعلق بحفظ النفس، وبعضها يتعلق بحفظ العقل، وبعضها يتعلق بحفظ النسل، وبعضها يتعلق بحفظ المال، فإنه تقدَّم المصالح المتعلقة بحفظ الدين، ثم المصالح المتعلقة بحفظ النفس، ثم المصالح المتعلقة بحفظ العقل، ثم المصالح المتعلِّقة بحفظ النسل، ثم المصالح المتعلقة بحفظ المال، وذاك بحسب أهمية ما يترتب عليها في أحكام الشرع) [(1)].

- ومصلحة الأمة ككل مُقَدَّمة على مصالح الشعوب والأقطار والجماعات والأفراد: (وإذا كانت المصلحة المتعارضة متساوية في الرتبة والنوع، وكان بعضها عامّاً وبعضها خاصّاً، بأن كانت من الضروريات، وتتعلق بحفظ نوع واحد من الكلِّيَّات الخمس؛ كالدين، أو النفس، أو العقل، أو النسل، أو المال، وبعضها يُعتبر من المصالح العامة، وبعضها من المصالح الخاصة، فإنه تُقَدَّم المصلحة المتعلِّقة بالعموم على المصلحة المتعلِّقة بالخصوص؛ لأن اعتناء الشرع بالمصلحة العامة أكثر من اعتنائه بالمصالح الخاصة) [(2)].

- وفي مسألة درء ودفع المفاسد المتعارضة (فإن الشارع الحكيم يدفع أعظم الضررين بأيسرهما) [(3)]، (وإذا كانت المفاسد المتعارضة متساوية في الرتبة، ولكنها مختلفة في النوع، بأن كانت من المفاسد التي تُفَوِّت الضروريات أو تُخِلُّ بها، لكن بعضها يتعلق بالدين، وبعضها يتعلق بالنفس، وبعضها يتعلق بالعقل، وبعضها يتعلق بالنسل، وبعضها يتعلق بالمال، فإنه يُقدَّم درء المفاسد المتعلِّقة بالدين، ثم

---

(1) المصدر السابق، 308.

(2) المصدر السابق، 309.

(3) ابن القيم، الطرق الحكمية، ت بشير محمد عيون، لبنان، مكتبة المؤيد، 1989، 222.

المتعلقة بالنفس، ثم المتعلقة بالعقل، ثم المتعلقة بالنسل، ثم المتعلقة بالمال، وذلك بحسب درجاتها في الأهمية، وما يترتب عليها من تحقُّق مقاصد الشرع) [1].

- وفي مسألة الموازنة بين المصالح والمفاسد المتعارضة فإنه (إذا كانت المصلحة والمفسدة المتعارضتان متساويتين في مراتبهما، ولكنهما مختلفتان في النوع، بأن كانت من الضروريات، لكن المصلحة تتعلق بحفظ الدين، والمفسدة تتعلق بحفظ النفس، أو العقل، أو النسل، أو المال، فإنه يُقدَّم جلب المصلحة المتعلِّقة بحفظ الدين على درء المفسدة المتعلِّقة بحفظ النفس، أو العقل، أو النسل، أو المال [2]، قال الشاطبي: (وقد تكون المفسدة مما يُلغى مثلها في جانب عِظَمِ المصلحة، وهو ما ينبغي أن يُتَّفَق على ترجيح المصلحة فيه [3].

- (والضابط الكُلِّيُّ الجامع في الموازنة بين المصالح والمفاسد المتعارضة في محلٍّ واحد هو: ترجيح الأعظم منها، فإن كانت جهة المصلحة أعظم كان جلب المصلحة أولى من درء المفسدة، وإن كانت جهة المفسدة أعظم كان درء المفسدة أولى من جلب المصلحة، وذلك بحسب مقاصد الشرع التي هي عماد الدين والدنيا لا بحسب أهواء النفوس، وعلى ذلك جرت تصرفات الشارع الحكيم) [4].

- وإن أهم ما ستقود إليه عملية النظر في النوازل الكُبرى المعاصرة، وفق المنهج الشرعي، أنها ستنتهي إلى تحديد الأحكام الشرعيَّة الكُلِّيَّة في كل نازلة، وما يتوجب على الأمة فعله للخروج من آثارها، وإلغاء المفاسد التي ترتبت وتراكمت بسبب تلك النوازل في ساحات الأمة المختلفة، كنازلة "المُلك الجبري"، والحكام

---

(1) د. بالقاسم بن ذاكر الزبيدي، الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي، لندن، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 2014، 310.

(2) المصدر السابق، 312.

(3) الموافقات، الشاطبي، ج3، 96.

(4) د. بالقاسم بن ذاكر الزبيدي، الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي، لندن، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 2014، 314.

الذين نصَّبتهم الحملة الصليبية ومعها العُلوُّ اليهودي، بدلاً من البقاء في حالة التجاذب والجدل، حول النازلة المستمرة لقرن كامل، منذ أن حَلَّت الحملة الصليبية واليهودية في عقر ديار المسلمين، وسيطرت على المساجد الثلاثة مكة والمدينة وبيت المقدس.

- كما ستؤدي عملية النظر الشاملة في النوازل الكُبرى المعاصرة، إلى إعادة بناء تصورات الأمة في علاقتها فيما بينها، كقوميات وشعوب وأعراق وبلدان، بعد أن مزقتها الحملة الصليبية والعُلُوُّ اليهودي، ولن تُبنى تلك التصورات إلا على الأحكام العقائدية، من ولاء، وبراء، وأخوة جامعة، ونُصرة، وسيادة، وظهور لهذا الدين على الدين كلِّه ولو كره المشركون.

- وإن نجاح علماء الأمة في بلورة الاجتهاد المعاصر، وتحديدهم للأحكام الشرعية التي يتوجب على الأمة أن تأخذ بها، كعلاج شامل لقضاياها ونوازلها الكُبرى، كل ذلك سوف يفتح الباب واسعاً، لاعتصام الأمة، وتوحُّد صفوفها مجدداً، وذهابها مجتمعة لمرحلة التدافع والنهوض، بعد أن طال بقاؤها في مرحلة الاستضعاف والانكسار.

- وأما المتطلبَّات الشرعيَّة والظرفيَّة الواجبة في اجتهاد علماء الأمة، ونظرهم في النوازل الكُبرى المعاصرة فهي كالتالي من باب التذكير بها:

- المتطلَّب الأول: التزام العلماء بأحكام الشريعة الثابتة والقطعية وشمول أحكامها، والحذر من مصيدة "المقاصديين الجدد"، الذين استخدموا فقه النوازل، للعبث بثوابت الدين وتمييع تلك الثوابت، وذلك عبر التوسُّل بالقواعد الأصولية، المقررة في النظر للأدلة الشرعيَّة الظنِّيَّة، كالمصالح المُرسلة وغيرها، واستخدامها في النظر للوقائع التي تحكمها الأدلة الشرعيَّة اليقينية، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، كقولهم "بعدم وجود نظام سياسي في الإسلام"، فيهدرون بذلك كل تصرفات النبي ﷺ والخلفاء الراشدين في إدارة الدولة وهي واجبة الاتباع، كواجب اجتماع الأمة تحت سلطة سياسية واحدة، وواجب إقامة الدولة للتعبير عن سيادة الأمة، وواجب اجتماع الأمة للذود عن حُرُماتها، ويذهب

"المقاصديون الجدد" عوضا عن ذلك إلى اتباع ما وضعه الغرب من فلسفة في الحُكم؛ وهو ما سوف أبسطه عند عرض القضية الرابعة من هذه المفردة؛ أما علماء الأمة الصادقون، فإنهم ملتزمون بالسير على منهج السابقين الأولين رضي الله عنهم، حيث يُعبِّر عمر بن عبد العزيز عن هذا الالتزام بقوله: (سنَّ رسولُ الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سُنناً، الأخذ بها تصديقٌ لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعة الله، وقوَّةٌ على دين الله، ليس لأحد تغييرُها ولا تبديلُها ولا النظر في شيءٍ خالفها، مَن عمل بها مُهتدٍ، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتَّبع غير سبيل المؤمنين، وولَّاه الله ما تولَّى، وأصلاه جهنَّم وساءت مصيراً) [1]، ويُعلِّق الإمام الغزالي على قول عمر بن عبد العزيز السابق فيقول: (فإنه كلام مختصر، جمع أصول حسنة من السُّنَّة... : ومنها أن ما سَنَّه ولاةُ الأمر من بعد النبي ﷺ ، فهو سُنَّة، لا بدعة فيه البتَّة، وإن لم يُعلَم في كتاب الله ولا سنة نبيه نصٌّ عليه على الخصوص، فقد جاء ما يدل عليه في الجملة، وذلك نصُّ حديث العِرباض بن سارية رضي الله عنه حيث قال فيه: "فعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين المهديّين، تمسَّكوا بها، وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور". فقَرَنَ عليه السلام -كما ترى- سُنَّة الخلفاء الراشدين بِسُنَّتِهِ، وأن من الاتباع اتباع سنتهم، وأن المُحدَثات خلاف ذلك، ليس منها في شيء، لأنهم رضي الله عنهم فيما سَنُّوه: إما مُتَّبعون لسُنَّة نبيهم عليه السلام نفسها، وإما مُتَّبعون لما فهموا من سُنَّته ﷺ في الجملة أو في التفصيل، على وجه يخفى على غيرهم مثله، لا زائدة على ذلك) [2].

- المُتطلَّب الثاني: ألا تخضع منهجية وعملية الاجتهاد، لاستقطاب وتنافس الجماعات الإسلامية المعاصرة فيما بينها، ولا يمنع هذا القيد من إمكانية مساهمة العلماء المنتمين للجماعات، المشهود لهم بالعلم في هذا الاجتهاد.

- المُتطلَّب الثالث: ألا تخضع منهجية وعملية الاجتهاد، لسيطرة ونفوذ أنظمة المُلك الجبري، فهي أساس البلاء الحادث في الأمة، وإذا تمكنت حكومات

(1) الشاطبي، الاعتصام، ج1، 144.

(2) المصدر السابق، 145.

المُلك الجبري من دسّ أنفها وعملائها في هذا الاجتهاد، فإنها سوف تفسده حتماً كما أفسدت واقع الأمة المسلمة ودينها.

- المُتطلَّب الرابع: ألا تخضع منهجية وعملية الاجتهاد، لأي تأثير أو تدخل من مؤسسات النظام الدولي ومراكز بحثه الصليبية الغربية أو الشيوعية الشرقية، والتي تسعى لتبديل دين المسلمين، وصدهم عن عقيدتهم.

- المُتطلَّب الخامس: حتميَّة أن يؤدي الاجتهاد الذي يقوده علماء الأمة، إلى إبطال جميع الأحكام والواقع، الذي فرضته الحملة الصليبية واليهودية، على الأمة المسلمة خلال القرن العشرين الميلادي وما تلاه إلى وقتنا هذا.

- المُتطلَّب السادس: حتميَّة أن يؤدي الاجتهاد الذي يقوده علماء الأمة، إلى إعادة الأحكام الشرعية التي أبطلتها الحملة الصليبية واليهودية، في واقع الأمة المسلمة في جميع شؤون الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وغيرها.

القضية الرابعة: خطورة انحراف بعض الأطروحات المقاصديَّة المعاصرة

إن أخطر ما يتهدد الأداء الفقهي المعاصر، ويُهدد بالتالي الأمة المسلمة كلها، إنما يتمثل في وصول بعض "الأطروحات المقاصدية"، إلى توظيف علم المقاصد في نسف أركان وجود الأمة وتاريخها، حتى بات المرء يخشى عليهم من قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾ الكهف:104، فبدلاً من ترجيحهم لمصلحة الأمة العُظمى، المتمثلة بضرورة ذهابها إلى غاية وجودها، وهي عودة خلافتها وسيادتها وتمكينها على الأرض، والدفع بأبناء الأمة نحو هذا الاتجاه، والدعوة لإعداد ما يلزم لذلك، ورسم مراحل التحوُّل ومتطلباته، فإنهم رجَّحوا – وبعكس ما يقرره المنهج الشرعي- مصلحة "البقاء تحت هيمنة المُلك الجبري"، بشقَّيه العسكري والمَلكي، وبالتالي "قرَّروا" استمرار خضوع الأمة المسلمة وشعوبها، لمرجعية النظام العالمي، ونتائج الحملة الصليبية على العالم الإسلامي، وبدلاً من ترجيحهم لدرء أعظم المفاسد، التي باتت تهدد الأمة عقائدياً وأخلاقياً واقتصادياً، وهي مفسدة وجود واستمرار أنظمة المُلك الجبري، التي نصَّبتها الحملة

الصليبية، فإنهم دعوا الأمة وشعوبها إلى البقاء في ظِلِّهم، والبحث عن الهوامش، التي يمكن أن يتيحها حكام المُلك الجبري لهم، بل ويقولون: إن أُغلقت تلك الهوامش، فلا تبحثوا عن أية مخارج أخرى، بل انتظروا ما يمُنُّ به الملوك والعسكر!

وقد حذَّر الشيخ يوسف القرضاوي من هذا النوع من "الاجتهاد" بقوله: (ألا يكون همنا في هذا الاجتهاد تبرير الواقع في دنيا الناس باسم المرونة أو التطور، وإعطاء هذا الواقع سنداً شرعياً بالاعتساف وسوء التأويل، فإن الله لم ينزل شريعته لتخضع لواقع الحياة، بل ليخضع لها واقع الحياة، فالشريعة هي الميزان، وهي الحكم العدل، فلا يجوز لنا أن نجعلها هي الموزونة، وهي المحكومة) [(1)].

ويجدر بنا أن نُذَكِّر بتعريف العلماء "لمقاصد الشريعة"، حيث يُعرِّفها الدكتور وهبه الزُّحيلي بما يلي: (مقاصد الشريعة هي المعاني والأهداف الملحوظة للشرع في جميع أحكامه أو معظمها، أو هي الغاية من الشريعة، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حُكم من أحكامها، ومعرفتها ضروري على الدوام ولكل الناس، للمجتهد عند استنباط الأحكام وفهم النصوص) [(2)]، مع ملاحظة بأن أهم مصطلح مُرادف "للمقاصد" عند تعريفها هو مصطلح "المصالح"، (اختلفت تعريفات العلماء للمقاصد، إلا أن جميعها تدور حول جلب المصلحة ودفع المفسدة عن العبد) [(3)].

كما يجدر بنا التوقف على ما أورده العلماء في تقسيم أنواع المقاصد أو المصالح، فمن أنواعها بحسب تعلقها بالجماعة أو الفرد: (تنقسم المصالح بهذا الاعتبار إلى كُلِّيَّة وجزئيَّة: فالمصلحة الكُليَّة، هي التي تعود على جميع الأمة أو

---

(1) يوسف القرضاوي، شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، القاهرة، مكتبة وهبة، ط5، 1997، 125.

(2) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، سوريا، دار الفكر، 1986، ج2، 1017.

(3) خالد عبد الوهاب مصطفى، بحث ضوابط توظيف المقاصد في الفتوى، مجلة جامعة الشارقة،2019-المجلد 16، العدد1.

جماعة عظيمة منها، بالخير والنفع، مثل حماية البلاد من العدو، والأمة من التفرُّق، وحفظ الدين من الزوال، وحفظ القرآن من التلاشي العام، وحفظ السنة من الدخيل الموضوع، وحفظ الحرمين في مكة والمدينة من الوقوع في أيدي الأعداء، والمصلحة الجزئية الخاصة هي مصلحة الفرد أو الأفراد القليلة كتشريع المعاملات) [(1)].

كما قسَّم العلماء أنواع المقاصد (أو المصالح) بحسب الحاجة إليها: (تنقسم المصالح باعتبار درجة الحاجة إلى جلبها أو دفع الفساد بها إلى قطعيَّة وظنيَّة ووهميَّة)[(2)].

الأمر الذي يُحتِّم على علماء المقاصد، بذل عنايتهم بمصالح الأمة الكُليَّة والعُليا، التي توجبها عليهم أمانة العلم، فلا يُقدِّموا المصالح الجزئية ولا الظنيَّة على القطعية، وقد نبَّه العلماء إلى خطورة الانحراف، في اتخاذ المصالح المرسلة مدخلاً للإفساد، (هذا وقد اكتنف الاستدلال بالمصلحة المرسلة مأخذ كبير عند العلماء فلربما يُتخذ العمل بالمصلحة المُرسلة مدخلاً إلى الدين يدخل منه من لا يفقه في الشريعة ولا يدرك مراميها، أو أن يكون تقديرها خاضع لأهواء البشر وشهواتهم فينفتح على الناس باب من الشر والفساد... ولهذا احتاط العلماء عند العمل بالمصلحة واعتبارها دليلا يبنى عليه الأحكام وشرطوا في صحة العمل شروطا لا بد منها) [(3)].

(الشروط التي ينبغي توافرها في المصلحة المُرسلة:

---

(1) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، سوريا، دار الفكر، 1986، ج2، 1028.

(2) المصدر السابق، 1029.

(3) مسفر بن علي القحطاني، منهج استنباط الأحكام الفقهية المعاصرة، جدة، دار الأندلس الخضراء، 2010، 565.

الأول: أن تكون المصلحة ضروريةً، أي ليست حاجيَّة ولا تحسينيةً بمعنى أنها تحفظ ضرورة من الضروريات الخمس.

الثاني: أن تكون المصلحة كُلِّيَّةً لا جُزئيَّةً، بمعنى أنها توجب نفعاً عاماً للمسلمين وليست خاصة بالبعض، وذلك بأن يرجع النفع أو دفع الضرر المترتب على تشريع الحكم لجميع الأمة أو أكثر أفرادها.

الثالث: أن تكون المصلحة قطعيَّةً لا ظنيَّةً، بأن تثبت بطريق قطعي لا شبهة فيه)[1].

وفي ظلِّ تلك المقدمة سوف أستعرض ما أعتبره انحرافاً خطيراً، في أطروحات بعض المقاصديِّين المعاصرين، وما تشكله أطروحاتهم من تهديد لأداء الأمة المسلمة الكُلِّي، وبالتالي تأثيرها على مشروع الأمة، والاجتهاد الشامل الذي تحتاجه في لحظتها التاريخية هذه.

- إن أول ما يمكن أن نلاحظه على أولئك المقاصديين الجدد، أنهم قد بلغوا من العلم وحفظ المتون ما شهد به العلماء والناس، ولكنّهم وقعوا فيما حذر الله عز وجل علماء بني إسرائيل منه، في مواضع مختلفة من القرآن الكريم، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ، وَآتَيْنَاهُم بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ الجاثية:16-17، قال السعدي في تفسير قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾ أي (العلم) المُوجِب لعدم الاختلاف[2].

---

(1) المصدر السابق، 566.

(2) تفسير السعدي.



- وإن من أوضح نماذج المقاصديين الجدد، الذين سلكوا مسلك التدليس، واستخدام العلم الشرعي وبذله، ضد مصالح الأمة المسلمة، بل لصالح هيمنة أعداء الأمة عليها، هو الشيخ عبد الله بن بيَّه الموريتاني، النائب السابق لرئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، والذي وضع خبرته الشرعيَّة تحت يد أخطر أعداء الأمة المعاصرين ومنافقيها، وهو بن زايد في دولة الإمارات،؛ وبلغ فرح أعداء الله عز وجل بعبد الله بن بيَّه، أن مَدَحَهُ الرئيس الأمريكي السابق "أوباما" في المنابر العالمية، وقدَّمه نائبه "جوزيف بايدن" لكي يحاضر في الأمم المتحدة وفي الملتقيات العالمية، ولكي يردَّ فتاوى علماء الأمة كالإمام ابن تيمية، ولكي يقرر من عنده، بأن انتهاك حُرُمات المسلمين أمر ممكن، ولا عوائق تحول بين أعداء الأمة وإيقاع الأذى بها، وكل ذلك تحت مسميات "التسامح" و "الإنسانية"، إلى غير ذلك من الانحطاط الذي وصل إليه ابن بيَّه.
- ومن الأمور التي تجمع بعض المقاصديين الجُدُد، أنك تجد بينهم نوعاً من اتفاق على تجاهل واقع الانحطاط السياسي، الذي تُمثِّله النُّظُم التي تحكم الأمة المسلمة، والعوامل الأساسية التي أنتجت تلك النُّظُم، كما أنهم يتجاهلون خطورة الهيمنة التي تفرضها قوى الكُفر العالمية على الأمة المسلمة، وبالتالي يذهبون إلى تأسيس "فتاواهم" و"المصالح" التي يقررونها، استنادا إلى ذلك الواقع السياسي "القُطري" و "العالمي" المرير واستمراريته، كواقع حكام الخليج وملوك العرب وعسكرهم، ومنظومات الأمم المتحدة وقوانينها، فهُم في الحقيقة إنما يُساعدون على تكريس الواقع البائس للأمة وشعوبها في المشرق والمغرب.
- وقد أعرض بعض المقاصديين الجُدد عما يتطلبه الشرع منهم كعلماء، من الوقوف على النوازل الكُبرى التي تحيق بالأمة المسلمة، وإظهار الأحكام الشرعية المتعلقة بها والواجبة على الأمة، واكتفوا بواقع كل قُطر على حدة، بل وزيَّنوا "الاجتهادات" الساقطة، التي بان عوارها في ظل ثورات الربيع العربي، كمسألة "المصالح" التي كانت تُتَخيَّل في دخول برلمانات أنظمة القمع العربي، في مصر،



والأردن، والمغرب، والجزائر، وغيرها، فدخول برلمانات الطغاة لا تعدو أن تكون مجرَّد خديعة للشعوب حتى تسكت، عن الفساد الشامل والطغيان الذي يمارسه الحكام العرب، والأدوار الحقيقية التي يلعبها حكام الخليج، وإفسادهم لقضايا الأمة ومصالحها العُليا، والتغطية على تلك الأدوار عبر التفاعل مع مبادرات الحكام، كاستجابة بعض العلماء ودعمهم للمبادرة الخليجية في اليمن، وهي مبادرة إفساد وتواطؤ ضد الشعب اليمني، وكمسألة "الأدوار الحقيقية" التي يلعبها المشروع الباطني الإيراني، مع أنهم كانوا يرون خطورة عمليَّات التشيُّع والتغيير العقائدي الذي يقوده ضد الأمة، بل إن بعضهم وبعد ما شاهدوه من عمليات قتل الملايين من أبناء الأمة، يثنون على "دعم" المشروع للجهاد في فلسطين، فهم يصدقون كذب ملالي طهران في فلسطين، ويُكذِّبون قتلهم للمسلمين في سوريا واليمن.

- كما أن بعض المقاصديين الجدد، يُصِرّون على عزل واقع الأمة بعضه عن بعض، ويعالجون نوازل كل قُطر على حِدة، وبالتالي فهم يتخذون الواقع القُطري الذي أنشأته الحملة الصليبية منذ مائة عام، أساساً للنظر في نوازل القُطر، ومن المُحتَّم أن يترتَّب على ذلك النظر القُطري، قصور في تصوير النازلة وبحث عِلَلِها، وبالتالي في الأحكام الشرعية المتعلقة بها، والعجيب أنهم في بحثهم للنوازل الكُبرى، وفي مقدمتها النوازل السياسيَّة، فإنهم يميلون لتغليب خضوع الشعوب للأنظمة الطاغوتية، ولوصاية النظام الدولي على تلك الشعوب، فتراهم يُفتون "بضرورة" العمل السياسي ضمن الهوامش التي يمنحها الملوك والعسكر في كل قُطر، بغض النظر عما يفرزه ذلك العمل السياسي من تكريس لطغيان وفساد تلك الأنظمة، ويُفتون بالتخفيف من الالتزام بالمتطلبات الإسلامية في الأداء السياسي، واستبدال سِمات العلمانية بها؛ الأمر الذي قاد حزب العدالة والتنمية المغربي إلى التوقيع على اتفاق الإذعان بين الكيان الصهيوني وملك المغرب عام 2021م.



- وبالوقوف على المحاولات الحثيثة التي مارستها أمريكا، للتأثير العقائدي والفكري في ساحات المسلمين خلال العقود الثلاثة الماضية، يتبين لنا خطورة الانحراف الذي يقوده بعض المقاصديين الجُدُد، فإن أداءهم يهدد بتماهيه وتكامله مع ما قامت وتقوم به أمريكا بقيادة "مؤسسة راند"، وتطبيقاتها العملية في اختراق الساحة العقائدية والفكرية للأمة المسلمة، وخاصة الجهود الأمريكية وجهود أجهزة الأمن العربي، في إنشاء تنظيمات وتجمعات "إسلامية"، قد تمَّ العبث بجيناتها الوراثية وإعادة تصميمها، كما حدث لجماعة "فتح الله غولن" في تركيا والجماعات السلفية المُسمَّاة "بالمدخليَّة"، وتجديد الجماعات الصوفيَّة المُخرِّفة، كجماعة "الكركريَّة"، التي يرعاها ملك المغرب، وتنتشر في الشمال الإفريقي إلى غير ذلك من التجمعات، والإضافات السياسية والفكرية التي نتجت في ظل الثورة المضادة لساحات الربيع العربي، كأداء الدكتور عزمي أنطون بشارة، والذي تمَّ تقديمه "كفيلسوف" للأداء الثوري، لكن بمقاييس النصارى العرب، وتحت وصاية برنامج ما يُسمَّى "بالتحوُّل الديموقراطي في العالم العربي"، الأمر الذي يشبه ظهور الفكر البعثي في أربعينيات القرن العشرين، على يد ميشيل عفلق، وتحوُّله إلى أحد الأنظمة السياسيَّة المجرمة التي جثمت على الشعبين السوري والعراقي، وأثَّرَت في إيجاد وتأسيس أحزاب البعث والاشتراكية على مستوى العالم العربي كله.

- وأما أخطر مقولات المقاصديين الجُدد على الإطلاق، فهو قولهم: "بعدم وجود نظام سياسي في الشريعة الإسلامية" (1)، وإلغاؤهم لنظام الخلافة الإسلامية، وإصرارهم بالمقابل على إدارة شؤون الأمة المسلمة عبر النظام "القُطري" أو "الوطني"، واعتباره واقعاً لا بد من البناء والتأسيس عليه، وبلغ من خطورة هذا الاختراق الشرعي، أن قال به الدكتور أحمد الريسوني، الذي يترأس حاليا الاتحاد

---

(1) كلمة مصورة بموقع أحمد الريسوني، يُطلق فيها القول بعدم وجود نظام سياسي في الإسلام، https://cutt.ly/fj03CBy



العالمي لعلماء المسلمين، وبالرُّغم من العلم الشرعي الذي يحمله، فقد صرَّح الدكتور أحمد الريسوني، في مقابلة له على قناة الجزيرة بتاريخ 16 نوفمبر 2014م بالنص التالي: (ليس هناك بالضرورة عندنا شيء اسمه الخليفة، وشيء اسمه الخلافة، الخلافة ليست مقصداً شرعيّاً ودينيّاً نسعى إليه... ليس هناك أي إلزامية في الاسم ولا في الشكل ، الإسلام جاء بالمضامين كالأمر بالعدل "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"، وجاء بالحكم بما أنزل الله، جاء في القضايا السياسية أن نقيم الشورى "وأمرهم شورى بينهم") إلى أن قال في ذات المقابلة: (لو اختفى لفظ الخلافة والخليفة من حياة المسلمين إلى الأبد، ما نقُصَ ذلك من دينهم مثقال ذرَّة ولا أصغر منها، ولكن إذا اختفى العدل والشورى وشرعية الحكم ليوم واحد، فتلك طامة كُبرى... ليس عندنا نص واحد يقول أقيموا خليفة وسموه خليفة وأقيموا دولة وسموها دولة..) (1)، وللرد على هذا الانحراف الخطير في رؤية الأحكام الشرعيَّة المتعلقة بالنظام السياسي الإسلامي، أتوقف عند النقاط التالية:

- ينطبق قول الريسوني مع ما كتبه علي عبد الرازق قبل قرن من الزمان، بالرُّغم من محاولة الريسوني تنميق عباراته وإشعار المتابع، بأن ثمة فروق بين أطروحاته وأطروحة علي عبد الرازق، فالحقيقة أن كليهما ينفيان وجود أحكام شرعيَّة توجب على المسلمين نصب الخليفة، واتباع مسيرة محددة في الحكم وإدارة شؤون الأمة.

- يتلاعب الريسوني بالمصطلح، ليُلغي أحكاما شرعيَّة كاملة في الإمامة، عبر استخدامه لكلمة "نظام"، فهو يقول: لا يوجد نظام سياسي في الإسلام! ويخترع من عنده مصطلحاً يُرتِّب عليه نقضاً كاملاً، لأخطر جوانب أحكام الإمامة في الإسلام، ولا أدري من خوَّلَ الريسوني ليُلغي أحكام الإمامة، وإدارة شؤون الدولة، والسياسة

---

(1) مقابلة الدكتور الريسوني على قناة الجزيرة بتاريخ 16 نوفمبر 2014 www.youtube.com/watch?v=x66m95o8zA4

الشرعيَّة تحت مُسمى كلمة "نظام"؟ وهو يعلم بأن الله عز وجل قد أتم أعظم شرائعه على أمة محمد ﷺ، فلم يدع شأناً من شؤون الحياة إلا عَمَّه بحُكمِه وشرعِه نصاً وتطبيقاً على يد رسول الله ﷺ، الذي أمر أمته وأوصاها بأن تستقيم على تطبيق أحكام الإسلام وفي الشأن السياسي خاصة، لتأثيره الحاسم على بقية شؤون الحياة، فقال ﷺ: (أُوصِيكُمْ بتقوى اللهِ، والسمعِ والطاعةِ، وإن كان عبداً حبشيّاً، فإنَّهُ من يَعِشْ منكم بعدي يرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخلفاءِ الراشدين المهديّينَ بعدي، عضُّوا عليها بالنواجذِ وإياكم ومُحدَثاتِ الأمورِ، فإنَّ كلَّ مُحدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ) [1]، والحديث يأتي في سياق السياسة الشرعية وأحكام الإمامة، حيث ربط النبي ﷺ بين سنته في إدارة شأن الأمة السياسي، وامتداد تلك السُّنَّة لكي تشمل تطبيق الصحابة لها، وأمر النبي لأمته أمراً وجوبياً باتباع ذلك كُلِّه، وهو ما يفيد فرضية إقامة واستمرار الدولة التي أسسها النبي ﷺ، والمرجعية السياسية والإمامة المتمثلة في خلفائه، وبقاء الأمة كجماعة وكتلة سياسية واحدة يربطها الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، وتطبيق أحكام الإسلام كُلِّها في ظل تلك المرجعية، سواء ما تعلق منها بشأن الأفراد، أو المجموع، أو طريقة الحكم، وهو ما فقهته الأمة، وعملت به من التزام بالكتاب والسنة، كمرجعية لجميع شؤونها ومنها الشأن السياسي، وتطبيق سُنن الرُّشد، والعدل، وإدارة العلاقات الدولية، وإدارة السلم والحرب، وإدارة الاقتصاد والثروات، وإدارة القضاء، وإدارة الزكاة، وإدارة المجتمعات المسلمة، إلى غير ذلك، وفق شريعة الإسلام وأحكامها، لا وفق مصطلحات الصليبية وفلسفتها، وما تدعيه من وجود "نظام" سياسي لديها، رأى فيه الريسوني ما لم يره في شريعة الإسلام!

- تجاهل الريسوني في حديثه السابق، علاقة المُسمَّيات بمعانيها وجوهرها، وذلك بإهداره لمصطلح "الخلافة" و "الخليفة"، حيث وقع في تناقض شديد، بين ما

---

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.



يدَّعيه من حرص على بعض مصطلحات النظام السياسي في الإسلام، كالعدالة والشورى، وبين نفيه لوجود مُصطلح "الخلافة" من الناحية الشرعيَّة والتطبيقية؛ فإذا لم يكن مصطلح الخلافة أو الخليفة، هو المصطلح الذي يُعبِّر عن الوجود الإسلامي، كشريعة وأمة ونظام وتاريخ وممارسة، فما هو المصطلح الذي يُعبر عن وجود هذه الأمة وتاريخها السياسي! وما هذه الحماسة الشديدة التي يبديها الريسوني باتجاه هدم هذا المصطلح، وما يحمله ويُمثِّله من أحكام شرعيَّة، وتاريخ تطبيقي لأمة الإسلام طوال 1400 عام؟

- قام الريسوني بتفريغ مصطلح الخلافة من محتواه الشرعي والتاريخي التطبيقي، واعتبره مجرَّد "زائدة دوديَّة" في تاريخ الأمة المسلمة، وأشاح عما مثَّله تاريخ الخلافة، من تمكين لأمة الإسلام، وتحقيق وعد الله عز بظهور دين الإسلام على الدين كُلِّه، حيث كانت الخلافة الإسلامية هي المُعبرة عن ذلك التمكين والظهور، وبسقوطها خرجت الأمة المسلمة كُلُّها من دائرة التمكين والظهور، وسقطت بذلك أركان النظام السياسي في الإسلام، وأخطر أحكامه الشرعيَّة، التي كانت تحمل الأمة على كاهلها، ومنها حُكم وجوب الموالاة بين المؤمنين، حيث تنقسم الموالاة إلى موالاة عقدية إيمانية، وموالاة سياسية، توجب على الأمة لزوم الجماعة والنُّصرة فيما بينها؛ وبتحقق سيطرة النُّظُم الموالية للحملة الصليبية تفرَّقت الموالاة السياسية بين المؤمنين، وتحوَّلت إلى موالاة قُطْرية ووطنيَّة، في مختلف بلاد المسلمين، وبطُلَت بذلك إمكانية نُصرة المسلم لأخيه المسلم، لأن النُّصرة أصبحت مُعلَّقة بقرارات عملاء الحملة الصليبية من الملوك والعسكر، وهذا بدوره أسقط أحد أهم أركان النظام السياسي في الإسلام، وهو رفع راية الجهاد، بعد أن وَسَمَه أرباب الحملة الصليبية "بالإرهاب"، إلى غير ذلك من أركان النظام السياسي التي سقطت بسقوط وذهاب الخلافة الإسلامية.

- كما أن الريسوني قد غشَّ الأمة المسلمة، عندما اعتبر بأن الدولة "الوطنية القُطرية"، تقوم مقام الخلافة، وأن ملوك وعسكر الحملة الصليبية يقومون مقام

الخليفة، ويُطلق على كل واحد لقب "أمير المؤمنين"، كما يفعل ملك المغرب، وساوى الريسوني بين الدولة الوطنية القُطرية، وبين دولة الخلافة، التي جمعت الأمة المسلمة كلها تحت جناحيها، ولم تُفرِّق بين مسلم وآخر بسبب "وطنيَّته"، ولا "عرقه"، ولا "قوميَّته"، وكانت هي الدولة الحصرية، التي تمثل الأمة المسلمة، والتي مارست الأمة من خلالها سيادة حقيقية على مستوى الأرض، والريسوني يعلم علم اليقين بأن الدولة "القُطريَّة" يمتنع عليها امتناعاً تاماً التعبير عن سيادة الأمة، بل إنها لا تستطيع توفير أي مستوى من الحماية لأي أقليَّة مسلمة في الأرض.

- وقد خالف الريسوني بنفيه للخلافة الإسلامية كنظام سياسي، السُّنَّة العمليَّة للرسول ﷺ، المتمثلة في سعيه وإقامته لدولة الإسلام، وممارسته العمليَّة في إدارة الشؤون السياسية لدولة النبوَّة، واستظلال الأمة المسلمة بالدولة التي أنشأها النبي ﷺ، كما خالف الريسوني السُّنَّة القوليَّة الواردة في وصيَّة النبي ﷺ لأمته، باتباع سنته في إدارة الشأن السياسي للأمة، واتباع سنة الخلفاء الراشدين التطبيقية، التي تلقوها عنه ﷺ في إدارة شأن الأمة ونظامها السياسي، والذي استقرت الأمة على تسميته بالخلافة.

- وقد خالف الريسوني إجماع الصحابة رضوان الله عليهم، بعملهم الذي بادروا إليه فور وفاة النبي ﷺ، والذي دلَّ على وجوب نصب الخليفة، وقيامه بشؤون الأمة والدولة المسلمة، وتطبيق أحكام الإسلام ومنها أحكام النظام السياسي، وحرصهم على اختيار من يخلف النبي ﷺ كرأس للدولة، قبل أدائهم لواجب الصلاة على النبي ﷺ ودفنه؛ وبدليل إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على قتال مانعي الزكاة، لأن أحد أهم وجوه منعهم لها، أنه كان إعلان نقض لدولة الإسلام، وإبطال لوجود الأمة السياسي والعقائدي في آنٍ واحدٍ.

- كما خالف الريسوني ما أجمع عليه علماء الأمة، من وجوب نصب الخليفة، وقيامه بشؤون الأمة ودولة الإسلام، وبقاء العمل على ذلك إلى سقوط الخلافة العثمانية، وخالف الريسوني ما أجمع عليه علماء القرن الرابع عشر

الهجري، كالشيخ مصطفى صبري، والشيخ محمد رشيد رضا، وغيرهما، من ضرورة العمل على نصب الخلافة والخليفة مجدداً في الأمة، وهم الذين شهدوا سقوطها، وانكشاف الأمة الكُلِّي نتيجة ذلك السقوط، فكان قولهم بوجوب نصب الخليفة كواجب شرعي يشمل الأمة كلها، ويعم الإثم جميع أفرادها، في حال بقي شأن الأمة السياسي خاضعاً للواقع الذي أنشأته الحملة الصليبية في مطلع القرن العشرين الميلادي.

- وقد التقى الريسوني -شعر بذلك أم لم يشعر- بأخطر أهداف الحملة الصليبية المعاصرة، التي وضعت نصب عينيها إسقاط الخلافة الإسلامية، كهدف استراتيجي لها، وقطع الرابط الأساسي الذي يوحِّد الأمة، فهي حريصة كل الحرص، على استمرار هذا الواقع الذي فرضته على الأمة المسلمة.

- ويغش الريسوني الأمة المسلمة وهو يقول: بأن "الدولة الوطنية" يمكن أن تقيم العدل وتمارس الشورى، وبذلك تكون قد أوفت بمتطلبات "الحكم الإسلامي"، وهو يعلم بأن ناتج الدولة القُطرية الوطنية بعسكرها وملوكها، وطوال قرن كامل، لم يكُن سوى حصاد مُرّ على كل الأصعدة، نتيجة لتحكم قادة الحملة الصليبية واليهودية في مُدخلات ومخرجات المعادلات والنُّظُم السياسية التي فرضوها على الأمة، فكيف وأنى لها أن تطبق العدل وتقيم الشورى؟

- وإن أخطر ما وقع فيه المقاصديون الجُدد، هو ميلهم مع الاتجاهات الثقافية، التي أفرزتها الحملة الأمريكية، في العقود الثلاثة الماضية والتماهي معها، والتي اتخذت من "الجهاد" غَرَضاً لشيطنته، كمفهوم وممارسة، ومن ثم إسقاطه نهائياً في واقع الأمة المسلمة، والدفع بمصطلحات بديلة، كمصطلح "الاعتدال" و "الوسطية"، واستخدامهما للدلالة على الخضوع والامتهان، وهو الذي انتهى إليه الموريتاني عبد الله بن بيَّه، ويحوم حوله الريسوني، حيث يقول في أحد كتبه: (والحقيقة أن معظم حالات القتال والأعمال المسلحة التي يخوضها المسلمون اليوم، أو تفرض عليهم هنا وهناك، داخلياً وخارجياً فاقدة للشروط كلها أو أكثرها،

وهي لـذلك فاقـدة للشـرعيَّة الإسـلامية، وهي في أحسـن التقـديرات والتـأويلات اجتهادات خاطئة، ضررها أكبر من نفعها، وشرها أكبر من خيرها، فأولاً من يمتلك الحق والصلاحية ليدخل الأمة أو جزءاً منها في حالة حرب ويفرض عليها أداء ثمنها وتحمل تبعاتها؟ وثانياً: ما نتائج هذه المغامرات الحربية والقتالية؟ ماذا جنى منها الإسلام والمسلمون وغير المسلمين؟ [1]، فالريسوني هنا لا يتوانى عن وصف كل حالات المدافعة، وجهاد فرض العين، الذي يمارسه المسلمون في الأرض، بأنه "فاقد للشروط وفاقد للشرعيَّة"! وهو يعلم شروط الجهاد في حال تعيُّنِهِ، وأنه لا يشترط فيه إمام ولا إذن من أحد، فهل ينتظر الريسوني ملك المغرب أن يعلن الجهاد ويقود المسلمين لاسترداد الأقصى! ولاحظ لحن القول في آخر الجملة حيث يتساءل: وماذا جنى غير المسلمين من الجهاد!، فهو ينتظر استفادة المشركين وأهل الكتاب من الجهاد!

- ويلتحق بالأداء "المقاصديين الجدد"، أداءٌ منظَّمٌ آخر، يثير الريبة والشك عند التدقيق فيه بشكل كبير، وهو نشاط الدكتور جاسم سلطان، في مشروعه الذي أطلق عليه "مشروع النهضة"، والذي أقرب ما يكون إلى الفلسفة منه إلى التقعيد الشرعي، وأدعو الإخوة الباحثين المهتمين بشأن الأمة الكلِّي، أن يشاركوا في تقييم ما يُسمِّيه الدكتور جاسم سلطان "بمشروع النهضة"، أما ملاحظاتي الأساسية عليه فهي كالتالي:

- تعتمد أطروحات الدكتور جاسم سلطان على التشكيك غير المباشر بالسنَّة والسيرة النبوية، حيث يتساءل في إحدى محاضراته: (كنا نعتقد أن كل شيء ما دام كُتب فيه عن فلان أو صححه فلان أنه ممتاز ويمكن الاستشهاد به وأخذه والسير فيه، وأحياناً نبني عليه قضايا كبيرةً جداً - قضايا استراتيجية- قد يكون فيها حياة أو موت، وبعد ذلك تكتشف أن الرواية لا أصل لها) [2]، ويقول في

---

(1) د. أحمد الريسوني، أبحاث في الميدان، القاهرة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2010، 11 – 12.

(2) محاضرة للدكتور جاسم سلطان، السيرة ومكانتها المستقبلية، المغرب، 24 نوفمبر 2016، https://www.youtube.com/watch?v=OE80ccNaIk0



موضع آخر من نفس المحاضرة: (ثم بدأنا نكتشف أمور أنه حين يُجمع صحيح السيرة هناك فجوات كبيرة جداً داخل إطار رواية السيرة)، ويقول في موضع آخر من نفس المحاضرة: (ما علاقة هذا الماضي بالمستقبل والتحديات الكُبرى التي تحيط بالأمة العربية والإسلامية؟) فهو هنا يبدي قلقه من تأثير "ماضي الأمة" على مستقبلها!، ثم يقول في موضع آخر: (أول سؤال هو ما هي المعايير التي ستستخدم للتدقيق في المرويات؟ بأي درجة من الصحة ستُعتمد المرويات؟ ... هل سيتم ذلك على مسطرة البخاري؟ أم على مسطرة مسلم؟ أم على مسطرة المتأخرين مثل الشيخ الألباني أو محمد شاكر... ثم على فرضية أننا قررنا أي درجة من السلم! فبأي حاكمية سنعتبر؟ هل القرآن هنا سيدخل في المعادلة وبالتالي سيصبح عندنا حكماً على المرويات نفسها؟ هل السيرة بمضمونها الكُلِّي ستدخل حكماً في التدقيق؟) [1].

- فهو يُشكِّك هنا فيما يسميه "بمرويَّات" السنة، ويقصد به السيرة وكتب الصحيح، ثم ينتقل نقلة أخرى، وهي أنه يقترح أن نجعل القرآن الكريم حاكماً على السُّنَّة، كحل لإشكالية المرويات في السيرة، حيث يُطلق على القرآن الكريم "الوحي المباشر"، ويُسمِّي السنة "الوحي بوسيط"، وهو يريد أن يعتمد الوحي المباشر، لأن "الوحي بوسيط" يعاني من مشكلة "الرواية وصحتها" حسب زعمه، فما هو مقترح جاسم سلطان لمعالجة أزمة السنة والتي أطلق عليها وحياً بوسيط!

- لا يكتفي جاسم سلطان بطرح "الانتقائية" في الأخذ من السنة والسيرة النبوية، والقول بالتفريق بين الكتاب والسنَّة، بل يذهب أبعد من ذلك، فهو عندما يأتي إلى القرآن الكريم، و"يعتمده" كأداة "لتنقيح" السيرة والسنة النبوية، فإنه يشترط لنفسه شرطاً جديداً ومُقيِّداً بدوره للقرآن الكريم! فيقول في نفس المحاضرة: (فالمرتكز الأول هو أن تكون هناك قبل السيرة "منظومة قرآنية هادية"، منظومة ولا أقول متفرقات، وقرآنية لأنها صادرة من الوحي المباشر وليس الوحي بوسيط، وهادية لكل الأعمال التي ستتم في المستقبل)، وبذلك يكون جاسم سلطان قد تدرج من رد السنة ومرويات السيرة النبوية، إلى جعل القرآن الكريم

(1) المصدر السابق.

"حاكماً برأيه" على قبول أو رد السنة، ثم يأتي إلى القرآن الكريم بدوره، ويختار منه وفق مزاجه ما يسميه "بمنظومات هادية"، وهو ما يشير إلى انتقائية أيضاً لديه في الاعتماد على القرآن الكريم ومرجعيته.

- وبذلك يفتح جاسم سلطانا لنفسه "شرعاً" جديداً حاكماً على القرآن والسنة معاً، وهي مقولة تُعيد تاريخ المعتزلة المبتدعة، الذين جعلوا عقولهم حاكمة على القرآن والسنة، فقالوا: "بأن العقل مُستقل بالتحسين والتقبيح، فما حسَّنه العقل كان حسناً، وما قبحه كان قبيحاً"، ولكنه اعتزال بشروط حديثة ومعاصرة، هي في الأغلب شروط مؤسسة راند الأمريكية والتي تأسست عام 1948م، حيث يزعم قادتها أنهم وضعوا استراتيجية إسقاط التهديد الذي مثَّله الاتحاد السوفيتي، وهم يسعون الآن لإسقاط التهديد، الذي تمثله الأمة المسلمة بزعمهم.

- ويختصر جاسم سلطان "بدعته" في الانتقاء من القرآن الكريم فيقول: (ماذا أقصد بمنظومة قرآنية هادية؟ ... يمكن تقسيم الموضوع الى أربعة تقسيمات كبرى: فهناك قيم العمق التي يتأسس عليها هذا البناء كله، ففي عمق المشهد هناك معاني قرآنية مستقرة و قوية، وعلى هذا البناء يوجد نظام التساكن و التعايش بين البشر، لكنه مرتبط ارتباط وثيق بقيم العمق، ثم هنالك مستوى ثالث إذا التقى البشر فيما بينهم يدور بينهم حواراً، دعونا نسمي هذه المنطقة قيم الدعوة والتواصل، ثم فوق هذا البناء البشر قد لا يستمرون في قضية اللقاء والحوار، فقد تكون بينهم حروب، فعندنا أربع مستويات من النظر للقيم إذا تعلقت بالمجتمع العام الذي نحن موجودين فيه، و إذا صح ما أستشفه أنا من كتاب الله عز وجل، فقد قلت إن أول المستقرات الكبرى في كتاب الله عز وجل لما نقابلها هو موضوع الرحمة)[1].

- ويركز جاسم سلطان -من طرف خفي- على مسألة تؤرقه في "السيرة والسنَّة"، وهو موضوع الجهاد والقتال، الذي عبَّر عن قلقه منه في أكثر من موضع، ومنه قوله: (هذا الاستدعاء قد يحدث كوارثاً وأن هذا الاستدعاء يحتاج إلى ضوابط) يقصد استدعاء مسألة الجهاد في السيرة والسنة، وينتهي إلى ضرورة

(1) المصدر السابق.

إخضاع مسألة الجهاد في السنة والسيرة إلى قراءة انتقائية بقوله: (ما هي احتياجات الشباب فعلا أي القدر الذي يحتاجونه -وهم الذين يشكلون هذا المستقبل- من السيرة وتنضبط به مقولاتهم وتصوراتهم) [1]، فهو يهدف إلى ضبط شباب الأمة وتصوراتهم، ويبدو أنه ضبط متوافق تماماً مع متطلبات المراكز البحثية الأمريكية، ومتطلبات أوليائهم في الأجهزة الأمنية العربية.

- فملخص أطروحات جاسم سلطان في مشروعه، أنه يُنصِّبُ عقله ورأيه حاكما على الكتاب والسنة، فيُلغي منهما ما يشاء ويُبقي ما يشاء، وخلاصة ما سوف يُبقيه هو ما يُرضي الغرب النصراني والمشروع الصهيوني، بل وحتى المشروع الصفوي، فليس فيه "جهاد" ولا "آية السيف" ولا منهج الصراع العقائدي في الكتاب والسنة، وجاسم سلطان يُؤمِّل في تحقيق أوهامه على "ضمانة" الدولة الوطنية القُطرية، "المضمونة" بدورها من قبل النظام العالمي، بشقيه أهل الكتاب من يهود ونصارى ومشركين، وهكذا يتوصل إلى فرض "قراءة" خاصة به، على الأمة المسلمة وهي ترجع لكتاب ربها وسنة نبيها ﷺ، ورؤية تاريخها، بل ورسم مستقبلها.

- ويكاد يجتمع بعض المقاصديين الجُدُد على "الاستخدام العكسي" لفقه النوازل إن صح التعبير، وهو أنهم بدلاً من بذل جهدهم في تحقيق المناط، الذي يقتضي التعرف على العِلَل، التي تستدعي تطبيق الأحكام الشرعيَّة في النوازل الكُبرى، التي ألمَّت بالأمة في قرن السقوط، ثم تقرير الواجبات الكُبرى التي تقع على عاتق الأمة، لبناء الأركان التي انهارت من دينها ووجودها السياسي، فإنهم يذهبون لتزيين الانكفاء والخضوع الكُلِّي لأعداء دينهم في الداخل والخارج، اعتماداً على ترجيحهم لمصالح مرجوحة، أمام مصالح الأمة العليا الراجحة حتماً، واعتماداً على دفعهم لمفاسد مرجوحة، مقارنة بالمفاسد الراجحة والمتحققة في ساحات الأمة المختلفة.

- كما يذهب بعض المقاصديين الجدد، إلى تفكيك النوازل الكُبرى المعاصرة، وعدم النظر إلى ارتباطها الموضوعي والبنيوي، على مستوى الأمة وجغرافيتها، فهي نوازل متعلقة بالأمة كلها، وإنما ينظرون إليها مجزأة ومفرَّقة، فتجدهم يبحثون مسألة النوازل الكُبرى، في ظل القطعة "الوطنية" التي رسمها الصليبيون لهم كالمغرب وموريتانيا وغيرها، وفي ظل كل حاكم عميل من عملاء الحملة الصليبية كل على حدة، بل بلغ بهم الأمر أن يبحثوا النوازل المتعلقة بشعب كامل، في ظل

(1) المصدر السابق.

انعكاسها على معاناة جماعة معينة، فيُطلقون على أنفسهم مصطلح "الإسلاميين"، وكأن أمر النازلة واقف على هؤلاء ومحدوديتهم وظروفهم بمعزل عن الشعب ومعاناته وهكذا.

- كما يؤسس بعض المقاصديين الجدد رؤيتهم الفقهية، على فرضية ثبات واستقرار الواقع، الذي صنعته الحملة الصليبية وأولياؤها، فهم لا يتصورون إمكانية تغييره وذهاب الأمة إلى مرحلة التمكين، فيبنون "فقههم" على معالجة أجزاء من إشكاليات ذلك الواقع، في ظل الإقرار به والخضوع له، فتنعكس تلك المعالجات على مقولاتهم، ويؤدي بهم اجتهادهم -شعروا بذلك أم لم يشعروا- إلى إضفائهم للشرعيَّة على النظم السياسية الطاغوتية والبقاء في ظلها.
- وفي ظل ما قامت ثورات الربيع العربي، من تذكير الأمة ونخبها بمستوى الفساد والطغيان، الذي راكمته أنظمة القمع العربي لقرن كامل، جاء بعض المقاصديين الجُدُد، ككهنة وسحرة لهذه الأنظمة، فأضفوا عليها صفة الوطنية مجدداً، وعملوا على إعادة تجميع الشعوب حولها، بدعوى العمل "بالممكن" والمتاح، واستجابوا لغزل ملوك وعسكر العرب في المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وحملوا على ظهورهم آثام وفظائع تلك الأنظمة وفشلها المتراكم، ووضعوا أنفسهم جسورا تعبر إليه السلطة لإعادة إنتاج فسادها وظلمها، بعد أن فشل استخدام الأطروحات "السلفية" التي تقول "بحُكم المتغلِّب"، وهم يعلمون بأن حكامهم وولاة أمورهم، لم يجلسوا على كراسيهم، إلا من تحت أيدي قادة الحملة الصليبية، من إنجليز وفرنسيين وإسبان، وأخيراً أمريكان.
- ومع توسع البحث والتأليف في فقه النوازل، وبذل الجهود الواسعة والمعمقة في تجديد بحث منهجية فقه النوازل على مستوى الأمة المسلمة، سواء في إطار الجامعات والدراسات العُليا، أو في ظل جهود العلماء والباحثين المستقلين، لكن العجب اتفاق الجميع على الإعراض عن النوازل الكُبرى في بحوثهم، والاكتفاء ببحث النوازل الفقهية في مجال العبادات والمعاملات، والتي يحتاجها المسلمون دون ريب، والانتهاء إلى فصول تطبيقية، تتعلق بالنوازل الفقهية الحديثة في مجال الطب، أو التقنية، أو الاقتصاد، وغير ذلك.

ثالثاً: النظريات الناظمة لمشروع الأمة المسلمة

لا ينبغي لأحد أن يُقدَّمَ بين يدي الله ورسوله ﷺ، لقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ الحجرات:1، وقد أورد الإمام الطبري في تفسير الآية قول ابن عباس: في قوله (لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) يقول: لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة، وقول الضحَّاك، في تفسير قوله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) يعني بذلك في القتال [1].

وعليه فلا يجوز أن يَحْكُمَ مشروع الأمة، والاجتهاد الكُلِّي الواجب على علماء المسلمين، إلا كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، من خلال الأحكام واجبة الاتباع، في تصريف شؤون الأمة أفراداً وجموعاً، وهذا ما ينبغي أن ينعكس على كل قول، أو اجتهاد، أو اختيار، في إصلاح واقع الأمة ورسم مستقبلها، وهو أمر مُوكَل بمجموع علماء الأمة، لثقل المهمة من الناحية الشرعيَّة، والمسؤولية بين يدي الله عز وجل، ولا يمكن للجهد الفردي أن يسُدَّ هذه الثغرة العظيمة إلا من توفرت فيه شروط الاجتهاد، وأما من هم دون ذلك فهم ينقسمون إلى فئتين، فئة العلماء الشرعيين الذين يمكن أن يسهموا في الاجتهاد الجزئي، وفئة المعتنين بالبحث في طبيعة المعركة الاستراتيجية، والصراع الناشب بين الأمة وبين أعدائها، والذين يمكن أن يسهموا في تقديم المقترحات، والدراسات النظريَّة منها، والتطبيقية، والميدانية، بين يدي علماء الأمة؛ وهو ما عَمِلتُ عليه في هذا الكتاب، لعلَّ الله عز وجل يبارك فيما ورد فيه من أطروحات، ويسددها، ويجعلها نافعة في باب وموضوع: "المشروع الإسلامي"؛ فهي إذن مقترحات نظرية وعمليَّة، أضعها بين يدي العلماء، والخبراء،

---

(1) تفسير الطبري.

والمجاهدين، وشباب الأمة المُسلمة، لَعلَّها تُعين في تفكيك العُقد الشاملة، التي تضرب ساحات الأمة المختلفة، ولَعلَّها تساهم في بلورة التصورات والآليَّات، التي سوف تُخرج الأمة المسلمة، من غثائيتها ووهنها، وكسر سيطرة أعدائها عليها.

تعريف النظريَّات الناظمة لمشروع الأمة المسلمة

أعني بالنظريات الناظمة لمشروع الأمة المسلمة: المنهجيات الفقهيَّة الكُلِّيَّة، والاختيارات الاستراتيجية، التي تقوم عليها عمليَّات بناء المشروع الإسلامي، في ظلِّ ما أوجبته أحكام الشريعة الإسلامية، على الأمة المسلمة، من إثبات وجودها وأداء رسالتها وظهور دينها، والتي يمكن من خلالها وضع الغايات النهائيَّة، والخطط الكُلِّيَّة للمشروع.

وهي خمس نظريَّات كما يلي:

النظرية الأولى: وجوب بناء المشروع الإسلامي بمنهج فقه النوازل

النظرية الثانية: تمكين الأمة المسلمة وظهور دولتها

النظريَّة الثالثة: إحياء النظام السياسي الراشدي

النظرية الرابعة: تفعيل المنظومة القِيَمِيَّة الحضارية

النظرية الخامسة: التعبئة الشاملة والمتكاملة للأمة





النظرية الأولى: وجوب بناء المشروع الإسلامي بمنهج فقه النوازل

منطوق النظرية: اعتماد فقه النوازل، كمنهج شرعي ومدخل أساسي، لبلورة الاجتهاد الشامل، الذي يجيب على نوازل وقضايا الأمة الكُبرى، وتأسيس المشروع الإسلامي وفق أحكامه واختياراته.

شرح ملخص للنظرية: إن عملية بناء المشروع الإسلامي في مستواه النظري ثم العملي، إنما تعني إعطاء الرأي والتصورات النظريَّة والعمليَّة، في حل الأزمات الكُبرى والمتراكمة، التي تضرب الأمة منذ قرن كامل، وبما أن علماء الأمة المسلمة قد أجمعوا، على تسمية الأزمات والقضايا المستجدة، في واقع أفراد الأمة ومجتمعاتها - صَغُرت أم كَبُرت- "بالنوازل"، وانتهوا في ذلك إلى منهج فقهي متكامل، وهو فقه النوازل، والذي ينتمي بدوره إلى علم أصول الفقه؛ فإن الأمة المسلمة مُلزَمةٌ ديانةً وحضارةً، باستخدام هذا المنهج للنظر في أزماتها المعاصرة، والتي لم يعُد بالإمكان النظر فيها متفرقة، لتشابك العِلَل التي تربط فيما بينها، مع إمكانية الاستفادة من المناهج المعاصرة بما يسمح به المنهج الشرعي.

وذلك لقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ النساء:59، ولِما ورد عن النبي ﷺ في الصحيح، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال: (إنَّ اللَّهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعاً يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، ولَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بقَبْضِ العُلَمَاءِ، حتَّى إذَا لَمْ يُبْقِ عَالِماً اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوساً جُهَّالاً، فَسُئِلُوا فأفْتَوْا بغيرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا) [1]، فلا يجوز للأمة المسلمة أن تجعل من الأطروحات الفكريَّة المُجرَّدة، منهجاً لمعالجة النوازل الكُبرى التي حلَّت بها، والتي باتت تهدد وجودها العقائدي، ولا ينبغي ترك هذه المسألة لاجتهادات الجماعات المتفرقة، ولا الأفراد المستقلين، فضلاً عن تركها

(1) متفق عليه.

للعلمانيين وأعداء الأمة، وإنما يقتضي الواجب الشرعي، التقاء أكبر عدد ممكن من المجتهدين والخبراء، لتقرير الأحكام الشرعية الواجبة على الأمة تجاه تلك النوازل.

مرتكزات النظريَّة الأولى:

المرتكز الأول: الرد إلى الله ورسوله ﷺ

أجمع علماء الأمة المسلمة، بأنه لا ينبغي إخراج أي شأن من شؤونها عن حكم الله عز وجل ورسوله، فقد أورد الإمام ابن كثير في تفسير قول الله عز وجل: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾، قال مجاهد وغير واحد من السلف: أي: إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهذا أمر من الله، عز وجل، بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾ الشورى: 10، فما حَكَمَ به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال... فدل على أن من لم يتحاكم في مجال النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك، فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر) [1].

المرتكز الثاني: الفصل في التنازع مهمة العلماء

إن العلماء هم الذين يحفظون أمانات العلم والأحكام، من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله، فعليهم تدور أمانة العلم وتبليغه، وإصدار الأحكام في المسائل المتنازع والمُختلف فيها، وخاصة عند بلوغ أمر التنازع ظهور الكُفر البواح، كما هو حادث اليوم في ظل غياب نظام الخلافة والإمامة، ومحاولة رؤوس النظام الدولي تغيير عقيدة المسلمين، وتعاون الحكام العملاء معهم، فإن المعنيين بالفصل في هذا

(1) تفسير ابن كثير.



الموقف هم العلماء، فهم الذين يستطيعون ردِّ الخلاف والنزاع إلى الله ورسوله، وكشف البلاء عن الأمة، ولذلك قال الإمام ابن كثير معلقاً على تفسير قوله تعالى (وأولي الأمر منكم) بعد أن استعرض أقوال السلف فيها: والظاهر - والله أعلم - أن الآية في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء [1]، أما الإمام القرطبي فيقول في تعريفه لمصطلح "أولي الأمر": (وأما القول الثاني فيدل على صحته قوله تعالى فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول. فأمر تعالى برد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة؛ ويدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجباً، وامتثال فتواهم لازماً) [2].

المرتكز الثالث: رفع الحرج عن الأمة بالاجتهاد

تتمثل أهمية الاجتهاد الشرعي في المقام الأول أنه في حال تحققه، فإنه يرفع الحرج والشدة عن الأمة المسلمة، خاصةً وأن الحرج والشدة المتحققة في واقع الأمة اليوم، إنما هي وليدة قرن كامل من النوازل الكُبرى، والتي تراكمت وتعقدت في العقدين الأخيرين أي من عام 1420 – 1442 للهجرة، وبقيت بلا إجابات شرعيَّة شافية تمثِّل إجماع علماء الأمة، ومن هنا يُصبح تجديد الاجتهاد في الأمة، تجديداً لدينها ودعماً لوجودها الحضاري ولرسالتها إلى البشر، وإيقافا للتهديد الوجودي الذي تتعرض له الأمة؛ ولا يتحقق ذلك إلا من خلال نظر العلماء المجتهدين في النوازل الكُبرى، التي تراكمت في ساحاتها، الأمر الذي أخبر النبي ﷺ به أمته في قوله: (إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سنةٍ من يُجدِّدُ لها دينَها) [3].

(1) المصدر السابق.

(2) تفسير القرطبي.

(3) الألباني، السلسلة الصحيحة.

المرتكز الرابع: النظر في النوازل إفتاءٌ وحكم شرعي

إن القضايا والمسائل التي تُشكِّل موضوع "المشروع الإسلامي"، أو مشروع نهضة الأمة، إنما تتعلق بأخطر حُرُماتها، وهي الدين، والعقل، والنسل، والمال، والنفس، وما يلحق بها من مقدسات وأراض وثروات؛ وما دام الأمر كذلك فإن القول في هذه المسائل، إنما يُعتبر إفتاء وحكم شرعي، لا يجوز بأي حال من الأحوال إحالتها إلى أصحاب الفكر المُجرَّد، ولا يجوز إخضاعها للاستمزاج العقلي، أو التقدير الاستراتيجي البحت، بل ينبغي إحالتها لأهل العلم المتمكنين، حتى يحددوا الأحكام الشرعيَّة المتعلقة بها؛ وحتى المسائل التي لا يمكن تمييز العِلل الشرعية فيها، بشكل واضح ودقيق، فإنها لا تصبح بدورها مجرَّد قضايا عقليَّة بحتة، وإنما تُلحَقُ بفقه المقاصد الذي يردُّها إلى كلِّيَّات الشريعة.

المرتكز الخامس: مشروع الأمة سلسلة من الواجبات الشرعيَّة

فعندما يتمكَّن علماء الأمة، ومن خلال النظر الجماعي في النوازل الكُبرى، التي تحيق بالأمة منذ قرن كامل، ويوفقهم الله عز وجل للوقوف على الأحكام الشرعية، المتعلقة بكل نازلة على حدة، والأحكام الشرعية المتعلقة بها مجتمعة، فإن العمل بتلك الأحكام واستخدامها في بناء مشروع الأمة، وتحقيق المشروع على أرض الواقع، يصبح سلسة من الواجبات الشرعيَّة، والمتعلِّقة بكل مكوِّنات الأمة المسلمة، ولا تُعَدُّ مجرَّد أطروحات فكريَّة وفلسفية تأخذ الأمة منها وتدع.

المرتكز السادس: لا يستغني العلماء عن الخبراء

ولا يعني القول بالاعتماد على علماء الشريعة، في النظر إلى نوازل العصر الكُبرى، إقصاء بقية العقول والخبرات في الأمة المسلمة، بل الحاجة إلى هؤلاء ماسة، ودورهم مُساند ومُكمل لدور علماء الشريعة، في مجالات عدة من بينها، تمييز النوازل من حيث طبيعتها، وواقعها، وتطورها، وآثارها، ومآلاتها، وتحديد مخاطرها، وترابطها والتأثير المتبادل بينها.

النظرية الثانية: تمكين الأمة المسلمة وظهور دولتها

منطوق النظرية: إن الواجب الشرعي الأول على أمة الإسلام، أن تجتمع بكلِّ مُكوِّناتها على الهدف الأسمى لوجودها، وهو تمكين الدين وظهور دولة الإسلام والخلافة من جديد، واستظلال كافة شعوب الأمة بها، ورفع وصاية الحملة الصليبية عنها، وإزاحة عملائها من الحكم.

شرح ملخص للنظرية: ترتبط جميع مظاهر الذِّلَّة والتخلف في الأمة المسلمة، بعامل أساسي واحد، وهو الانهيار السياسي الشامل، وفقد الأمة للدولة والسيادة، وانكشاف المرجعية السياسيَّة المركزية التي تُمثِّل وجودها العقائدي والشرعي والسياسي؛ فشعوب الأمة المسلمة إما محكومة بالهندوس والبوذ والنصارى، كما هو حال مسلمي الهند والصين ونيجيريا، وإما محكومة بأنظمة عميلة للغرب أو للشرق، من ملوك وسلاطين وعسكر، وهو واقع يتناقض تماماً مع عقيدة الأمة المسلمة، وتاريخها، الذي امتد لأربعة عشر قرن، فمنذ تنزَّلَ القرآن الكريم على قلب محمد ﷺ، والمسلمون يتعبَّدون ربهم بقوله تباركت أسماؤه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شيئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ النور:55، والمسلمون يعلمون بأن الهدف الأساسي من بعثة النبي ﷺ للبشرية، إنما يتمثَّل في ظهور دين الإسلام على الدين كلِّه: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ التوبة:33، فظهور دولة الإسلام متعلق بوجود هذه الأمة، حيث لا يمكن التعرُّف على وجودها، ولا يمكنها ممارسة دينها، إلا في ظل دولتها وخلافتها.

مرتكزات النظريَّة الثانية:

المرتكز الأول: لا ظهور للإسلام إلا بتمكين الأمة ودولتها

إن قواعد الإسلام في النظام السياسي قد ربطت بين تمكين أمة الإسلام وإقامة دولتها وخلافتها وبين ظهور الدين والأمة على بقية الأديان في ظل ذلك التمكين، فلا يمكن الفصل بينهما ولا يمكن تحقيق مسار التمكين إلا في ظل مسار الظهور، فقد قضى الله عز وجل بظهور دين الإسلام على الدين كلِّه بقوله: (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِۦ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً)الفتح:28، وأوجبت قواعد الإسلام على الأمة المسلمة إقامة الدين بإقامة الإمامة أو الخلافة، التي تقابل مصطلح "النظام السياسي" المعاصر، فإن نظام الخلافة هو الذي ضمن استمرار دولة الإسلام وظهور دينها على الأمم طوال ثلاثة عشر قرن، حيث انتظم أمر الإمامة في الشرع والتطبيق، ابتداءً من فعل النبي ﷺ منذ اليوم الأول من هجرته إلى المدينة المنورة، وتأكد وجودها البشري التطبيقي غير المعصوم بالخلفاء الراشدين، واستمرت كذلك إلى الخلافة العثمانية، ولم يتوفى الله عز وجل رسوله ﷺ حتى رسم مسار الظهور لأمته على بقية الأمم بقوله: (إنَّ اللَّهَ زَوَى لي الأرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشارِقَها ومَغارِبَها، وإنَّ أُمَّتي سَيَبْلُغُ مُلْكُها ما زُوِيَ لي مِنْها) [1]، فالأمة المسلمة ونظام الخلافة الإسلامية، سيبقيان رمزاً على ظهور الحق إلى قيام الساعة.

المرتكز الثاني: هدم آثار الحملة الصليبية بناء للأمة

لن تُسْتكمل عملية تحوُّل الأمة المسلمة، من الواقع المرير الذي أوجدته الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، وذهابها نحو التمكين، إلا بهدم ما أسسته وما أقامته

---

(1) رواه مسلم.



الحملة الصليبية من واقع سياسي، وهو واقع يتكوَّن من شعبتين، فأما الشعبة الأولى، فهي شعبة الأنظمة السياسية الملَكيَّة والعسكريَّة والجمهورية، التي أنشأتها الحملة الصليبية اليهودية، في قلب الأمة المسلمة، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، الأمر الذي يقتضي العمل على هدمها وإحلال نظام الأمة السياسي الراشدي مكانها، وأما شعبة الواقع الثاني، فقد تمثلت في المشروعين الإقليميين الصهيوني والصفوي، وما يلقيانه من دعم المشاريع الدولية الغربية والشرقية، وما نتج عن ذلك من فرض السيطرة العسكرية والأمنية والسياسية، على شعوب الأمة المسلمة.

المرتكز الثالث: معركة المسارات الخمسة

وقد تبيَّن من تتبع تاريخ الصراع وآليَّاته، التي فرضتها المشاريع المتداعية على الأمة، خلال العقود الأربعة الماضية، بأن تلك المشاريع تعمل وفق استراتيجيات محددة، في إدارة المعركة الشاملة، التي تشنها على شعوب الأمة المسلمة، حيث تتوزع مسارات المعركة على خمس مسارات أساسيَّة وهي:

- المسار العسكري
- المسار الأمني
- المسار السياسي والفكري
- المسار الإعلامي والحرب النفسية
- المسار الاقتصادي

الأمر الذي يقتضي مواجهة تلك المسارات، بمسارات مماثلة تحمل عقيدة الأمة المسلمة وبصمات تجديدها وإبداعها، حتى يحدث التكافؤ في الصراع، بينها وبين أعدائها في الداخل والخارج.

المرتكز الرابع: إزالة الآثار النفسية والفكرية للحملة الصليبية

إن من أخطر سِمات المعركة، التي فرضتها الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، على الأمة المسلمة، هي تلك التي تتمثَّل في الآثار النفسية والفكرية، التي خلَّفتها الحملة على أجيال الأمة، ومن نماذجها الهروب من فرض الجهاد ومقتضياته، في ظل "شيطنة" الحملة الصليبيَّة لفرض الجهاد، والوقوع في أسر مصطلح "الاعتدال"، والذي يعني الالتحاق بركب الحملة الصليبية، والخضوع لمتطلبات قادتها وبرامجهم، ووقوع النُخب في فخ التفريق بين الأداء السياسي والأداء الجهادي، والفصل بينهما فصلاً نهائياً، ومن نماذجه سعي النُّخب لتقليد الغرب في فلسفة الحكم، إلى غير ذلك من الآثار النفسية والفكرية، مما يقتضي إعادة البناء النفسي والفكري، وفق القواعد الشرعية، وليس وفق قواعد الحملة الصليبية.

المرتكز الخامس: مواجهة العولمة الرأسمالية بعولمة إسلامية

تأتي نظرية "العولمة"، في مقدمة النظريات الاستراتيجية، التي استخدمها النظام الغربي في فرض سيطرته على شعوب العالم، وفي مقدمتها شعوب الأمة المسلمة، كبديل عقائدي وأخلاقي، يستهدف السيطرة على عقول ونفسيات الأجيال الجديدة، من خلال استثمار إنجازات الغرب، في المجالات الاقتصادية، والتقنية، والصناعية، واستخدامها في فرض السيطرة التامة على شعوب العالم الثالث؛ ولا توجد في العالم أمة قادرة على مواجهة هذه السيطرة والتحكم إلا أمة الإسلام، وذلك بسبب ما تملكه من قدرات نفسية وعقائدية، وتنوع بشري وجغرافي، وثروات وإمكانيات اقتصادية، وما يمكن أن تلعبه شعوب الأمة المسلمة، من أدوار حضارية، وعولمة أخلاقية، واقتصادية، تواجه الانهيارات التي تفرضها عولمة الغرب وفساده المستطير.



المرتكز السادس: تكامل وِحدات الأمة في إدارة الصراع العالمي

إن تحقيق هدفي التمكين والظهور للأمة المسلمة، لا يمكن أن يتحققا إلا بتظافر وِحدات وكُتل الأمة البشرية بكُلِّ مُكوِّناتها، وفي جميع مواقع انتشارها الجغرافي، وخصوصاً الكُتل البشرية والوحدات الجغرافية، التي بدأت تقود الصراع على المستوى العالمي، وهي ثورات الربيع العربي، والمجاهدون الأفغان، والشعب التركي، والتحاق كُتَلٌ جديدة بساحات الصراع، وضرورة تكامل تلك الساحات في أدائها، من حيث وحدة التصورات والأبعاد النظرية، وضرورة الاستظلال بمشروع واحد، واجتهاد متكامل يمثل الأمة المسلمة، وتساند تلك الكُتَل فيما بينها لإدارة الصراع والتدافع العالمي، مع اعتماد تنوع استراتيجيات إدارة الصراع، على مستوى الأمة المسلمة كلِّها، من ثورات شعبية كما حدث في ثورات الربيع العربي، إلى ملاحم مواجهة الاحتلال الخارجي كما حدث في أفغانستان، إلى قيادة وفرض التحولات السياسية بأساليب المدافعة المدنية كالنموذج التركي.

المرتكز السابع: رؤية الأمة الحضارية للنظام العالمي

إن تمكين الأمة المسلمة وظهورها في الأرض مجدداً، سوف يجعلها في قلب النظام العالمي وقطب رحى العلاقات الدولية، لا بما سوف تفرضه من قوة نفوذ، بل بما تتمتع به الحضارة الإسلامية من مبادئ إنسانية عالمية، وعدالة، وإنصاف، وحفظ للمواثيق، ورعاية حقيقية لحقوق الإنسان، وتعاونها مع شعوب العالم في مواجهة التدمير الممنهج والمزدوج، الذي يقوده رؤوس النظام الدولي الحالي، وخاصة اليهود، في المجال الأخلاقي والقِيَمي، والمجال الاقتصادي والتنموي، والمجال البيئي والحيوي، الأمر الذي يوجب على الأمة المسلمة، بذل جهودها العلمية لبلورة رؤيتها للنظام العالمي الجديد، وطرحها لميثاق عالمي جديد في العلاقات الدولية.



النظريَّة الثالثة: وجوب إحياء النظام السياسي الراشدي

منطوق النظرية: إن أعظم سُنَّة وشعيرة في الإسلام يتوجب اليوم إحياؤها، في واقع الأمة المسلمة، هي إحياء سُنَّة النبي ﷺ، وسُنَّة خلفائه الراشدين، في بناء الأمة وتأسيس الدولة، وإدارة الحُكم، وتطبيق الشريعة الإسلامية، ورعاية مصالح الأمة العُليا، والدفاع عنها؛ وذلك اتباعاً لفعله ﷺ في بناء الدولة والخلافة، واستجابة لأمره ﷺ الذي ورد في قوله: (أُوصيكُمْ بِتقْوَى اللهِ، والسَّمعِ والطاعةِ، وإنْ أُمِّرَ عليكم عبدٌ حبَشِيٌّ، فإنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنكمْ بَعدِي فسَيَرَى اخْتلافاً كثيراً، فعليكُمْ بِسُنَّتِي وسنَّةِ الخُلفاءِ المهديِّينَ الرَّاشِدينَ، تَمسَّكُوا بِها، وعَضُّوا عليْها بالنَّواجِذِ، وإيّاكُمْ ومُحدثاتِ الأُمورِ؛ فإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بِدعةٌ، وكلَّ بِدعةٍ ضلالَةٌ) [1]، فالأمة المسلمة قد تعبَّدها الله عز وجل بكل أفعال النبي ﷺ لا ببعضها وترك البعض الآخر؛ وبين يدي تحقيق هذا الإحياء لسنن الخلفاء الراشدين في الحُكم، لا بُد أن تسعى شعوب الأمة لهدم أنظمة المُلك الجبْري، التي ثبَّتتها الحملة الصليبية على أراضيها، ولا بد أن تنبذ فلسفة الغرب الصليبي في الحُكم، التي تهدف إلى نقض مرجعية الشريعة الإسلامية في الحُكْم، واستمرار فرض سيطرة الغرب الصليبي على شعوب الأمة، والتمكين لعملائهم في الحُكم.

شرح ملخص للنظرية: لقد بلغت مرحلة الانهيار السياسي في أمة الإسلام، مبلغاً لم يَعُد يجدي معه أي مسار للإصلاح والترقيع الجزئي، ولا البناء على الواقع السياسي الذي أحدثه قادة الحملة الصليبية واليهودية المشتركة، من فرض سيطرتهم التامَّة على شعوب الأمة المسلمة، وتحكُّمهم في تعيين وتسمية الحُكَّام في جميع بلاد المسلمين، سواء أكانت مَلَكيَّة أم عسكرية أم جمهورية، وترك الشعوب تدور في دائرة مفرغة؛ الأمر الذي يقتضي الذهاب إلى الإصلاح الشامل، من خلال انتزاع شعوب الأمة لسيادتها واستقلالها السياسي، وإعادة تأسيس دولة الإسلام

(1) الألباني، صحيح الجامع.

والخلافة، واستثمار هذه اللحظة التاريخية لإحياء السُّنَن التي فعلها النبي ﷺ، وأمر بها في شأن الأمة السياسي، من بناء للأمة وإقامة الدولة، وسار عليها من بعده خلفاؤه الراشدون، وذلك بعد أن مرَّت الأمة منذ نشأتها الأولى، بالأنظمة السياسيَّة الثلاثة، وهي: النظام السياسي للخلفاء الراشدين، الذي طبَّقوا القواعد الشرعية، في إدارة شؤون الأمة السياسية، ثم نظام الملك العضوض الوراثي، الذي مَنَعَ الأمة من حقها في الشورى، وحوَّله إلى نظام وراثي، وحَرَمَها من ممارسة سلطانها السياسي في اختيار خلفائها، غير أنه التزم بوحدتها وشريعتها، وأقام الجهاد طوال تاريخه، ثم سقوط الأمة المسلمة تحت نظام المُلك الجبْري، أو الدعاة على أبواب جهنم كما وصفهم النبي ﷺ [1]، وهم الذين عيَّنتْهُم قيادات الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، وأعطتهم "الشرعيَّة" باسمها، ووضعت لهم حدود دُوَلِهم، وربطتهم بها ربطاً مُحكماً؛ ولا يتوقف أمر الإصلاح السياسي الشامل في الأمة عند ذلك، بل يمضي لتطبيق النظام السياسي الراشدي، ونبذ الدعاوى التي تنتشر بين بعض المحسوبين على العلم الشرعي، وأصحاب الأطروحات الفكرية السياسيَّة، في دعوتهم إلى تطبيق واستيراد النظام السياسي الغربي المُسمَّى "بالديموقراطية"، والذي يجعل الشريعة الإسلامية مساوية لتشريعات البشر، وذلك في أحسن أحوالها، ويضع العلمانيين المُرتدِّين فوق علماء الشريعة، ويُعطي "الشرعيَّة" لأنظمة المُلك الجبري العسكرية والملَكيَّة والجمهورية، ولا يَمسُّها بسوء، ويرهن شعوب الأمة المسلمة لمرجعية الحملة الصليبية واليهودية المشتركة.

(1) من حديث حذيفة بن اليمان في البخاري: (قُلتُ: فَهلْ بَعْدَ ذلكَ الخَيْرِ مِن شَرٍّ؟ قالَ: نَعَمْ، دُعَاةٌ علَى أبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَن أجَابَهُمْ إلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا).



مرتكزات النظرية الثالثة:

المرتكز الأول: إجماع الأمة على وجوب الخلافة

إن سعي الأمة المسلمة نحو التمكين وإعادة دولة الإسلام، وإحياء الخلافة كنظام سياسي، هو واجب شرعي قد أجمعت الأمة على إقامته، فقد أورد الإمام القرطبي في معرض تفسيره لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، قوله التالي: (هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يُسمع له ويُطاع، لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة. ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة) [1]، ولن تتمكن الأمة المسلمة من حماية حُرُماتها وإقامة دينها، إلا بإقامة نظام الخلافة الإسلامية مجدداً، حيث لا يمكن التعرُّف على النموذج التطبيقي الأمثل للإسلام، إلا في ظل نظام الخلافة، الذي يوفر الغطاء الكامل لعبادة الله تعالى وحده، وتطبيق شريعة الإسلام على أرضه، كما أوجب الله عز وجل ذلك على الأمة المسلمة.

المرتكز الثاني: قيام دولة الإسلام على عقد سياسي ودستوري

لقد أفصحت الآيات التي نزلت في مكة على النبي ﷺ قبل هجرته، ودلَّت على طبيعة "الحقوق والواجبات السياسية"، التي فرضها الله عز وجل على المجتمع المسلم، من خلال النص: على المرجعية الدستورية العُليا، المتمثلة في الكتاب والسنة، وطاعة الرسول ﷺ، وحقوق الفقراء والمساكين في زكاة الأموال، وفي نفي "الطبقية"، ومنع استضعاف شريحة معينة في المجتمع المسلم، وفي فرض المساواة في ذلك المجتمع، وفي التلازم وعدم الفصل بين السلطة والدين والسياسة؛ كما دلَّت تصرفات النبي ﷺ قبيل تأسيسه لدولة الإسلام في المدينة، على منظومة الأحكام الدستورية، وطبيعة النظام السياسي في الإسلام، والتي اطردت بعد ذلك إلى وقت وفاته ﷺ، ومن ذلك مبدأ نُصْرة الإسلام، واحتمال تبعات تأسيس الدولة

(1) تفسير القرطبي.



المُسلمة، فقد كان من أوضح المبادئ التي وضعها النبي ﷺ أمام من عَرَضَ عليهم نُصْرته، فلم يكن الأنصار رضوان الله عليهم أول من عرض عليهم النبي ﷺ تلك النُّصرة، واحتمال واجبات تأسيس دولة الإسلام، لكن الأنصار خالفوا من قبلهم، بأنهم وضعوا أرواحهم وما يملكون لتأسيس الدولة، دون أن يطلبوا لأنفسهم حقاً مستقطعاً، ووصاية على النظام السياسي، لا في حياة النبي ﷺ ولا بعده، بينما طالب من سبقهم كبني عامر بن صعصعة، بجعل "الأمر" أي صيرورة الحكم إليهم، بعد النبي ﷺ، فرفض رسول ﷺ منحهم تلك الخاصية والوصاية على أمة الإسلام، ولذلك جاء جواب النبي ﷺ التالي للأنصار عندما سألوه في بيعة العقبة الثانية: (قَالوا فما لنا؟ قالَ: لَكُمُ الجنَّةُ) [1]، بل إن عقد بيعة العقبة الثانية قد حمل أربعة أصول من أصول الحكم في النظام السياسي وهي:

(أنه أول عقد سياسي دستوري واجتماعي حدث في التاريخ الإنساني، قامت على أساسه أول دولة إسلامية في المدينة المنورة، حيث هاجر النبي ﷺ من مكة إلى المدينة، بناء على هذا العقد الذي تم برضا أهلها واختيارهم، ليمارس النبي ﷺ كل صلاحيات السلطة السياسية) [2]، كما تضمن العقد حق السلطة على الأمة المسلمة بالسمع والطاعة، وتضمن حق الأمة بالرقابة على السلطة وتقويمها ومحاسبتها (وأن نقوم أو نقول الحق حيثما كنا لا نخاف لومة لائم)، وحق مشترك للأمة والسلطة (وأن لا ننازع الأمر أهله) والسلطة هي أهله بعد اختيار الأمة لها برضا وشورى، لا ينازعها أحد هذا الحق ما لم تعزلها الأمة عنها) [3].

المرتكز الثالث: النظام السياسي خاضع لشريعة الإسلام

---

(1) أخرجه أحمد (14456) مطولاً، والبزار كما في ((مجمع الزوائد)) للهيثمي (51/6) بنحوه، وأبو يعلى (1887) واللفظ له.

(2) حاكم المطيري، تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، 191.

(3) المصدر السابق باختصار.

يتميَّز النظام السياسي الذي شرعه الله عز وجل لأمة الإسلام، بروابط عقدية وأنظمة تشريعية شاملة ومتكاملة، تبدأ بتوحيد الخالق جلَّ في علاه، والخضوع لحكمه، فلا حاكم على حياة وتصرفات الأمة المسلمة إلا شرع الله عز وجل، فشرع الله هو الذي يقرر القواعد العقائدية والسياسية، التي تقوم عليها العلاقات الدولية للأمة المسلمة، وهو نسيج متكامل من النُّظُم، لكل جوانب الحياة السياسية، والاجتماعية، والأخلاقية، والاقتصادية، التي تُسيِّر شؤون الأمة المسلمة، والتي يمكن رؤية سِماتها في الأصول التالية:

- تكامل النظام السياسي الراشدي مع بقية التشريعات في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، بدءاً من خضوع الأمة لعقيدة التوحيد، في دينها وتنظيم أمور حياتها، وانتهاءً بتحديد الواجبات والحقوق السياسية للأمة، التي ينص عليها النظام السياسي الراشدي وتطبيقاته.
- يستظل النظام السياسي الراشدي بمرجعية دستورية عُليا حاكمة، تتمثل في الكتاب والسنة، ومرجعية تعاقدية دستورية في تأسيس دولة الإسلام، وذلك بحسب الاحتياجات البشرية والظروف السياسيَّة، وهي خاضعة بدورها خضوعاً تاماً للمرجعية الدستورية العُليا.
- تمتع الأمة المسلمة بسلطان تام على النظام السياسي، فهي منبع السيادة التي تقوم عليها السلطة في النظام السياسي الراشدي، من خلال الشورى والرضا، ثم الرقابة الخاصة والعامة على أداء السلطة السياسية، سواء من قبل أهل الشورى وأهل الحل والعقد، والعلماء الشرعيين، والخبراء وأهل الاختصاص، وانتهاءً بكل فرد مسلم، يتوجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- قيام النظام السياسي الراشدي في الإسلام، على حريَّة تامة غير منقوصة للأمة في اختيار من يحكمها، فلا وصاية عليها من قبل أي فئة، أو طبقة، أو قوم،

أو عِرق، وهو ما يُفهم من قول النبي ﷺ: (وإنْ أُمِّرَ عليكُمْ عبْدٌ حبَشِيٌّ مجَدَّعٌ، ما أقامَ فيكُم كِتابَ اللهِ عزَّ وجلَّ) [1].

- اعتبار العلاقة بين الأمة والسلطة في النظام السياسي الراشدي علاقة تعاقدية: (وهذا هو الأصل الثالث من أصول الخطاب السياسي الراشدي، فالعلاقة بين الأمة والإمام تقوم على أساس عقد بين طرفين، تكون الأمة فيه هي الأصيل، والإمام هو الوكيل عنها في إدارة شؤونها، فالحكم والسلطة ليسا بالتفويض الإلهي، وليسا بالحق الموروث، ولا بالمنازعة والمغالبة، بل بعقد البيعة بين الأمة والإمام) [2]، (لقد سبق الإسلام إلى ترسيخ مبدأ العقد لا على أساس فلسفي نظري، بل على أساس واقعي عملي، حيث كان أول عقد في الدولة الإسلامية هو عقد بيعة العقبة الذي على أساسه قامت الدولة الإسلامية) [3].

- وَحدة السلطة والحكم والمرجعية السياسية في الأمة: (إذا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فاقْتُلُوا الآخَرَ منهما) [4].

- يتصف النظام السياسي الراشدي بالفصل بين السلطات الأساسية، وهي السلطة الشرعية الرقابيّة، التي تسمى اليوم "بالتشريعية"، والسلطة التنفيذيّة، والسلطة القضائيّة، أما السلطة الشرعيّة الرقابيّة فهي تلك التي يمثلها رؤوس العلماء وأهل الحل والعقد والشورى، ورؤوس الأمة والمجاهدين فيها، ويتميز مستوى السلطة الشرعيَّة الرقابيَّة بالشورى المُلزمة، التي تنتج عن رأي الأغلبية، وما سُمِّي في تاريخ الأمة بالإجماع، فلولا ميل أغلب الصحابة رضوان الله عليهم

---

(1) أخرجه مسلم (1838)، والترمذي (1706)، والنسائي (4192)، وابن ماجه (2861)، وأحمد (27262) واللفظ له.

(2) حاكم المطيري، تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، 300.

(3) المصدر السابق، 300.

(4) رواه مسلم.

للاجتهاد، الذي قاده أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، بضرورة تنصيب إمام المسلمين، فور وفاة النبي ﷺ، وفي قتال المرتدِّين بعد ذلك لما أمكن استمرار نظام الأمة المسلمة السياسي، واستقراره في مسار التمكين، وبقاء الدولة المسلمة أربعة عشر قرناً، فقد ميَّز الصحابة رضوان الله عليهم بين الشورى المُلزمة، في الشأن الكُلِّي للأمة، وبين الشورى المُعلمة في الشؤون التنفيذية للسلطة.

- يمكن تمييز المستويات الثلاثة التالية في النظام السياسي الراشدي، وهي: المستوى الشعبي الجماهيري، حيث يتساوى جميع المسلمين فيه بحقوق وواجبات سياسية واحدة، ومستوى أهل الحل والعقد وإدارة الشورى، ثم مستوى السلطة والإمامة، والتي تتشكل بدورها من السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في ظل مرجعية الشريعة وفقهها، ويؤدي "أهل الحل والعقد" في النظام السياسي الراشدي، دوراً وسيطاً وفاعلاً بين عموم جماهير الأمة ومكوِّناتها، وبين رأس النظام السياسي، متمثلاً في الإمامة أو الخلافة، ولكنهم لا يحلون محل الأمة، ولا يكونون أوصياء عليها في اختيار من تشاء وترضاه وتراه أهلاً للبيعة، فدور أهل الحل والعقد يقتصر على الترشيح، وإدارة الشورى والحوار في الأمة حول المرشحين، وتتكون هذه الشريحة من العلماء الشرعيين، والخبراء، والمستشارين، في كافة شؤون الحياة، ومن وجوه الأمة وأعيانها [1].

- احتواء القواعد الشرعية التي تنظم النظام السياسي الراشدي، على أحكام ثابتة وشاملة، تحكم تصرفات السلطة والإمامة، في إدارة جميع شؤون الدولة والأمة، مع سعة شرعية تحكم أداءها، عند النظر في النوازل والقضايا المستجدة، والتي يحكمها منهج فقه النوازل.

---

(1) انظر المقترح التطبيقي في هذا الكتاب بعنوان: مشروع بناء دوائر أهل الحل والعقد في الأمة.



- نقضت شريعة الإسلام نظام "المُلك"، الذي خضعت له البشرية، سواء كان كِسْرَوياً فارسياً أو قيصرياً رومياً، فقد أطلق القرآن الكريم على المنظومة العقائديَّة والسياسيَّة التي يتشكل منها ذلك المُلك صفة "الطاغوت"، لأن هدف النظام المَلَكي تعبيد البشر للبشر أمثالهم، وصدهم عن طاعة الله تعالى، قال أبو جعفر الطبري في تعريف الطاغوت: (والصواب من القول عندي في" الطاغوت "، أنه كل ذي طغيان على الله، فعُبِد من دونه، إما بقهر منه لمن عبده، وإما بطاعة ممن عبده له، وإنساناً كان ذلك المعبود، أو شيطاناً، أو وثناً، أو صنماً، أو كائناً ما كان من شيء) [1]، ويقول الدكتور حاكم المطيري: (فلا استحقاق ولا أحقية في الإسلام لأحد في أن يكون ملكاً على المسلمين، أو على أرضهم، كما لا يمكن أن يقر توارث الحكم والسلطة، لكون التوارث لا يكون إلا فيما كان مُلْكاً خاصاً يورثه الإنسان لذريته وأهل بيته،... وقد ثبت أنه لا حق لأحدٍ فيها على أحد، بل الأمة جميعاً سواء في الحقوق والواجبات، وفي الملك والاستخلاف، فالأرض أرضهم، والأمر أمرهم، ولأن التوارث يقتضي القهر والجبر، والمغالبة والمنازعة، وهو ما يعارض أصول الخطاب القرآني والنبوي) [2]، الأمر الذي عصم الأمة المسلمة من الخضوع لذلك النوع من المُلك والطاغوتية، حتى وهي تضعُف عن الاستمرار في تطبيق النظام السياسي الراشدي، وتتحوَّل إلى مرحلة "المُلك العضوض"، فقد بقيت الشريعة مرجعاً نهائياً للأمة، وبقي عَلَمُ الجهاد مرفوعاً، وبقيت سيادة الأمة قائمة.

---

(1) تفسير الطبري.

(2) حاكم المطيري، تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، 195.

المرتكز الرابع: لا سيادة ولا حضارة للأمة إلا في ظل نظامها السياسي

لقد نتج عن مركزيَّة مفهوم "الأمة"، في النظام السياسي الإسلامي، كل الأداء الحضاري في تاريخ المسلمين، وفي جميع المجالات السياسية منها، والعلميَّة، والدعوية، والاقتصادية، والعُمرانيَّة، والانتشار والتأثير العالمي، سواء في مرحلة الخلفاء الراشدين، أو المرحلة الثانية، وهي مرحلة الملك العضوض، التي وإن كانت قد حرمت الأمة من الشورى، لكنَّها التزمت ببقية ركائز قيام الأمة؛ وعليه فإن مستقبل الأمة المسلمة مرشح لمثل تلك النتائج وأكثر، في حال التزمت بتطبيق النظام السياسي الراشدي، في مشروعها الحضاري، وللتذكير ببعض تلك النتائج الحضارية في تاريخ الأمة المسلمة نذكِّر بما يلي:

- الانفتاح والتداخل والامتزاج الحضاري، الذي أتاح بيئة علميَّة واسعة، أنتجت قاعدة النمو العلمي الذي يشهده البشر الآن، في مجال طلب العلم والفلَك والرياضيات، وتشكُّل المدارس الفقهية والتربوية، وانعكاس ذلك الانفتاح على عمليات الإبداع والإنتاج الثقافي والفكري والتقني الصناعي، والحرفي، والزراعي، والتجاري، وغيره.
- انفتاح الأمة بكل مكوِّناتها العِرقية والقومية والجغرافية، على بعضها البعض دون معوقات ولا حواجز، مما عزز الشعور بالانتماء والتناصر والوَحدة والأخوة الحقيقية بين أبناء الأمة، وعلى سعة امتداد الأمة في القارات الثلاث، آسيا، وإفريقيا، وأطراف أوروبا.
- انفتاح أقاليم الأمة على بعضها من الناحية الاقتصادية والتبادل التجاري، وتشكيل سوق اقتصادية وتجارية واسعة شملت آسيا وإفريقيا، دون قيود اقتصادية أو سياسية، مما مكَّن الأمة من بناء وتداول ثروة عظيمة، امتدت آثارها من الصين شرقاً إلى إفريقيا وأوروبا غرباً.



- أدى التزام النظام السياسي بمرجعية الشريعة الإسلامية، في إدارة شؤون الأمة طوال وجوده التاريخي، إلى إثراء وتعميق الأداء العلمي والفقهي وترسيخه، والذي استمر أربعة عشر قرناً، وظهور المذاهب الفقهية ومدارسها، وتطوير قابلية علماء الأمة المسلمة، في الاجتهاد ومواجهة المستجدات الفقهية، بحسب التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

- أدت عمليَّة تفعيل الأداء الجهادي، والتزام النظام السياسي في الأمة به، إلى حيويَّة بالغة في إدارة شأن الأمة، والحفاظ على حُرُماتها ومصالحها العليا، واستجابتها للتحديات التي فرضتها أمم الكفر عليها، طوال أربعة عشر قرناً من تاريخ الأمة السياسي.

- أدى التزام النظام السياسي وتاريخ الخلافة الإسلامية، بمبدأ الولاء والبراء العقدي كأساس في إدارة شؤون الأمة وعلاقاتها الدوليَّة، إلى المحافظة على استقلال الأمة عن تأثير جميع الأمم في الأرض، وهو ما قاد إلى سيادة نظام الخلافة، وقدرته على ممارسة مهامه السياسيَّة، التي أناطتها به الشريعة الإسلامية، كالنظر في المصالح العُليا للأمة المسلمة، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية تلك المصالح.

المرتكز الخامس: الخلافة الإسلامية مهمة دعويَّة وأخلاقيَّة

إن من أهداف النظام السياسي الراشدي، وغاياته الكُبرى، التي رتبتها الشريعة عليه، وجوب سعيه عبر قيادته السياسية، إلى تقديم النموذج الحضاري والأخلاقي، الذي تمثله رسالة الإسلام للبشريَّة جمعاء، لقوله عز وجل لنبيِّهِ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً، وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُّنِيراً، وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فضلاً كَبِيراً﴾ الأحزاب: 45-47، وقد قرر العلماء بأن صفة "الخليفة المسلم" إنما ترتَّبت في ضوء خلافته رسول الله ﷺ، كما أورده الماوردي: (الإمامة موضوعة لخلافة النبوَّة في حراسة الدين وسياسة الدنيا،



وعقدها لمن يقوم بها واجب بالإجماع) [1]، وهو ما يقتضي تكامل الأداء السياسي، مع الأداء الحضاري والأخلاقي، لإنقاذ البشرية مما وصلت إليه من انحطاط، نتيجة خضوعها لفلسفات الكُفر الغربي والشرقي، وضرورة استعداد الأمة المسلمة لمرحلة دخول الأمم في دين الله أفواجاً، كما حدث على عهد النبي ﷺ، عندما مكَّنه الله عز وجل من فتح مكة، فنزل قول الله عز وجل: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجاً، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾ النصر:1-3.

المرتكز السادس: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ البقرة:85.

إن من أكبر الكبائر التي ينطق بها بعض المتكلمين، في شؤون الأمة المسلمة اليوم، قولهم: "بعدم وجود نظام سياسي في الإسلام"، وهي كلمة يمكن أن ترقى إلى حدِّ الاتهام المُبطَّن لشريعة رب العالمين، بعدم احتوائها على القواعد اللازمة والكافية لتنظيم الأمور السياسية، لأمة الإسلام وللبشريَّة، أي اتهام الشريعة الإسلامية بوجود "فراغ تشريعي"، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾ الكهف:5، ويعلم الذين نطقوا بتلك الهرطقة قبل غيرهم، بأن النظام السياسي في الإسلام، إنما تلتقي عنده وتنعقد عليه أغلب أحكام الإسلام وشرائعه، إذْ أن الخلافة مُكلَّفة شرعا، بأن تكون مظلة لتطبيق أحام الشريعة، فهي المعنيَّة بتطبيق حكم الولاء والبراء العقدي، في العلاقات السياسية الخارجية، وما يترتب على ذلك من حرب وسلم، وهي المعنيَّة بتمكين القضاء لكي يؤدي رسالته بين الناس، وفي ظل الخلافة يتمكن المجتمع المسلم من ممارسة طاعته لله وعبادته، وبها تتمكن الأمة من حفظ دمائها وحُرُماتها ومقدساتها؛ فكيف يرجو التوفيق، من يُقدِّم للأمة وللبشرية، النموذج الإسلامي وقد سَلَخَ منه منظومة الحكم والخلافة

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، تحقيق أحمد جاد، القاهرة، دار الحديث، 2006، 15.



والإمامة والسياسة الشرعية، ثم استبدل بها نُظُم وفلسفات الغرب الصليبي واليهودي والإلحادي! وذلك بدعوى كثيرة، فهم من جهة يغلُّون أحكام الشريعة في المجال السياسي، ويُفرِّقون بينها وبين بقية أحكامها، ومن جهة أخرى يلتمسون العذر في اتباعهم للديموقراطية، بأن يُفرِّقوا بين "فلسفة الديموقراطية" ومبادئها التي تعطي البشر حق "التشريع" من دون الله تعالى، وبين "آليات الديموقراطية"، كعذر للخضوع إلى اتباع أنظمة الغرب الصليبي في الحكم، وهم يعلمون علم اليقين، بأن تطبيق الديموقراطية سيقود حتماً إلى نتائج محددة في ساحات الأمة، كما هو حادث في كل نماذج التطبيق الحالية، والتي تتمثل في تقديم العلمانيين، الذين لا يؤمنون بحكم الإسلام، حتى يتحكَّموا في شؤون الأمة العُليا، والتطبيق الديموقراطي يقود حتماً إلى الخضوع للنظام الدولي ووصايته، وحتمية بقاء أنظمة المُلك الجبري واستمرارها على ما هي عليه، من عسكريَّة باطشة، ومَلَكيَّة عابثة، وجمهورية علمانيَّة كافرة، وحتمية التخلِّي الكُلِّي أو المتدرّج عن أحكام الشريعة بحجج كثيرة؛ فأنَّى للمسلمين أن يذهبوا لتحكيم "الديموقراطية" في شؤونهم السياسية، والحق تباركت أسماؤه يحذِّرُ نبيَّه ﷺ وأمته من اتباع "أهواء اليهود والنصارى"، بقوله: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ البقرة:120، فأطلق الله عز وجل على ناتج الفكر والفلسفة عند اليهود والنصارى، مصطلح "الأهواء"، وهو مصطلح مُطَّرد في القرآن ومرتبط بذكر اليهود والنصارى، ويقول الإمام ابن كثير في تفسير الآية: (فيه تهديد ووعيد شديد للأمة عن اتباع طرائق اليهود والنصارى، بعد ما علموا من القرآن والسنة، عياذاً بالله من ذلك، فإن الخطاب مع الرسول، والأمر لأمته) [1].

(1) تفسير ابن كثير.



النظرية الرابعة: تفعيل المنظومة القِيَمِيَّة الحضارية

منطوق النظرية: إن تحقيق غاية المشروع الإسلامي الأساسيَّة، والمتمثلة في إخراج شعوب الأمة المسلمة من وهدتها والذِّلَّة التي هي فيها، وذهابها نحو التمكين مجدداً، لن تتحوَّل إلى واقع إلا في حال التزمت تلك الشعوب جماعاتٍ وأفراداً، بمعايير النهوض الشاملة في القرآن والسنة، من توحيد الله عز وجل والاستقامة على أمره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ فصلت:30، إلى بقيَّة المنظومة القِيَمِيَّة والأخلاقيَّة التي أخرجت من قبل جيل الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعين وأجيال الأمة المباركة طوال تاريخها.

شرح ملخص للنظرية: إن أعظم ما يُميِّز الأمة المسلمة عن بقية الأمم في الأرض، إنما يتمثل في التزامها التطبيقي بمنظومتها القِيَمِيَّة الشاملة، في العقيدة والعبادة والأخلاق والمعاملات والعلاقات الدولية، واستحضار ما امتنَّ الله عز وجل به عليها في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ الجمعة:2، فقد كانت مُخرجات التزكية والتربية المُحمَّديَّة، متمثلة في جيل الصحابة رضوان الله عليهم، والذين تمكَّنوا بسبب المنظومة القِيَمِيَّة التي غرسها فيهم النبي ﷺ، من إسقاط الإمبراطورية الفارسية والرومية معاً، وتمكنوا من استيعاب شعوب تلكما الإمبراطورتين في حضارة هذا الدين، ويُفسِّر قتادة معنى "الحِكمة" الواردة في الآية السابقة بقوله: أَيْ السُّنَّة [1]، وأما معنى "التزكية"، فيقول ابْن جُرَيْجٍ: (وَيُزَكِّيهِمْ) قَالَ: يُطَهِّرهُمْ مِنْ الشِّرْك وَيُخَلِّصهُمْ مِنْهُ [2]؛ فمصادر المنظومة القيمية إنما تتمثَّل بالكتاب والسُّنَّة، وتطبيقات جيل الصحابة في كافة شؤون الحياة، وتطبيقات الأجيال الأولى من التابعين، وتاريخ الأمة التطبيقي والحضاري، في جميع شؤون الحياة، وما لم تنجح الأمة المسلمة مجدداً، في تحويل تلك المنظومة، إلى دوافع،

(1) تفسير الطبري.

(2) المصدر السابق.

ومُحرِّكات عقلية، ونفسية، وعملية، في واقع شعوبها، فإن معاناتها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي سوف تستمر، حتى تثوب إلى إصلاح الخلل القِيَمي، الذي خلَّفَته الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، على الأمة وخاصة في فعل أوليائها ونُظُمِهم من ملوك وعسكر.

مرتكزات النظرية الرابعة:

المرتكز الأول: تحويل المنظومة القِيَميَّة إلى مناهج تربويَّة

يتوجب على علماء الأمة، وخبرائها، جمع وتصنيف المنظومة القيمية، المبثوثة في الكتاب والسنة، وتاريخ أداء الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعين من بعدهم، والتي حَفَلت بها كتب السِّيَر، والفقه، والتزكية، والجهاد، والفتوح، وسيرة الخلفاء الراشدين في إدارة شؤون الأمة، وبلورة تلك المنظومة إلى مصفوفات ومعايير، ثم العمل على وضع المناهج التطبيقية والتربويَّة، التي تسهم في إعداد أجيال الأمة على ضوء تلك المعايير، وهي غالباً ما تشمل: المجال الإيماني والعقائدي، ومجال الخلافة والنظام السياسي، ومجال الجهاد والمدافعة والتمكين، والمجال التشريعي والفقهي، والمجال الاجتماعي والأخلاقي، والمجال الدعوي والحضاري، والمجال الاقتصادي والإداري، والمجال التقني والصناعي، وغيرها من المجالات.

كما هو مُبيَّن في المخطط التالي:

مجالات المنظومة القِيَميَّة

الدعوي والحضاري	الإيماني والعقائدي	التشريعي والفقهي	الخلافة والسياسة
الاجتماعي والأخلاقي	الجهاد والمدافعة	الاقتصادي والإداري	التقني والصناعي

المرتكز الثاني: صلاح آخر الأمة بما صلح به أوَّلُها

وإن نهضة الأمة المسلمة المتوخَّاة اليوم لن تتحقق، إلا بما نهضت به أول مرة، عند مبعث نبيها ﷺ، فهذه هي النشأة الثانية لها، كما أخبر النبي ﷺ بقوله: (مَنَعَتِ العِراقُ دِرْهَمَها وقَفِيزَها، ومَنَعَتِ الشَّأْمُ مُدْيَها ودِينارَها، ومَنَعَتْ مِصْرُ إرْدَبَّها ودِينارَها، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ)[1]، والشاهد في الحديث قول النبي ﷺ: (وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ)، فقد عادت الأمة بلا دولة وبلا تمكين، وفقدت مقدساتها، مما يقتضي إعادة بناء أجيالها كما بُنيت الأجيال الأولى منها، حتى تتمكَّن من العودة للحياة مجدداً، بعد حدوث أخطر الانكسارات في تاريخها، والذي تمثلت في نجاح الحملة الصليبية اليهودية في احتلال بيت المقدس، وإسقاط خلافتها وإزالة مرجعيتها ودولتها، فأمة الإسلام اليوم في أشدِّ الحاجة للمنظومة القيَميَّة، التي كان عليها الصحابة رضوان الله عليهم، فهي التي أتاحت لهم ذلك الظهور والتمكين.

المرتكز الثالث: إحياء وإماتة مزدوجة للمنظومات القيمية المُتقابلة

ستقوم عملية زرع المنظومة القيمية الحضاريَّة، في شعوب الأمة المسلمة، على أداء مزدوج، فهي من ناحية أولى، عمليَّة إحياء للمنظومة القيمية الإسلامية، في مستواها العقائدي، والأخلاقي، والاجتماعي، وغيرها من المستويات، وباستخدام كافة الأدوات والآليَّات التربوية والإعلامية والتعليمية، وهي من ناحية ثانية، إماتة للمنظومة القيمية التي خلَّفتها الحملة الصليبية، طوال قرن كامل، وما قام به عملاؤها من ترسيخ لمنظومتها القِيميَّة، بحيث تشمل عملية الإماتة، كل ما خلَّفته تلك المنظومة الفاسدة، من موالاة لأعداء الله من يهود ونصارى، ومن ابتداع، ومن انهزامية، وتفسخ أخلاقي، ومن إسراف وتبذير، ومن علمانية ترفض تحكيم الإسلام

(1) رواه مسلم.



في حياة الشعوب المسلمة، إلى غير ذلك من مفردات المنظومة القِيميَّة التي خلَّفتها سيطرة الحملة الصليبية على شعوب الأمة المسلمة.

المرتكز الرابع: شمول البناء القِيَمي وتوازنه

ضرورة أن تعتمد عمليَّات بناء عقول ونفوس الأجيال الجديدة، على مُفردات المنظومة القيمية لدين الإسلام بشمول وتوازن، بحيث يشمل البناء المنهجي جميع أبواب التربية والإعداد العقائدي، والنفسي، والعملي، الذي تميزت به تربية النبي ﷺ للجيل الأول في الأمة، ودون إخضاع العملية التربوية للانتقائية والتعسُّف، بتقديم بعض المُفردات وإغفال بعضها الآخر، وبذلك نضمن توازن الأجيال المستجدة في عقيدتها وأخلاقها وأدائها الحياتي، والحذر الشديد من تأثير مراكز البحوث الصليبية، وفي مقدمتها مؤسسة "راند" الأمريكية، التي دأبت في العقدين الماضيين على التأثير في المناهج التربوية للأمة المسلمة، وركزت على ما تسميه "محاربة التطرف" و "الإرهاب" كما تدعي، حتى استجابت بعض الفئات والتيارات في الأمة المسلمة لهذا التأثير، وأضفت على مصطلحات مؤسسة راند سِمات "شرعية"، عبر مصطلح "محاربة الغلو" بزعمهم، والاستعانة بالنموذج الذي صنعته دوائر الاستخبارات، لضمان التأثير والاستجابة النفسيَّة المصممة لذلك، وأعني به النموذج الذي عُرف باسم "داعش"، وهو ما يقود بالضرورة إلى محاربة الجهاد، والدعوة للتخلص من المنظومة العقائدية الشرعية، في المجال العقائدي كقيمتي الولاء والبراء، وكل ما يمت إليها بصلة، وهو ما يقود بدوره إلى تجريد المنظومة القِيميَّة، من كل ما يكرهه الغرب من قواعد الإسلام ونُظُمِه، كما تفعل المراكز الاستخباراتية في الإمارات والسعودية، والمشايخ الذين تم إسقاطهم وتوظيفهم في هذا المسار، كالشيخ عبد الله بن بيَّه الموريتاني، والشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى، رئيس رابطة العالم الإسلامي.

المرتكز الخامس: انضباط معاني ومكوِّنات القِيَم بالعِلْم الشرعي

إن ضبط معاني المنظومة القيمية ومصطلحاتها، إنما يتم بالرجوع إلى العلم الشرعي في تحديد مكوِّناتها، وشرح مفرداتها، وحدود التطبيق لها، حتى ينضبط الأداء التربوي والأخلاقي والفكري بدوره وفق موازين العلم الشرعي، ولا يتفلَّت عنه بدعوى التحديث أو مسايرة التطورات، ولا يخضع للتعريفات والإيحاءات التي يحاول الغرب الصليبي أن يفرضها على شعوب الأمة، فإن المصطلحات حمالة أوجه، فلا ينبغي الغفلة عن هذا الجانب.

المرتكز السادس: تفعيل جميع المحاضن والبيئات التربوية في الأمة

وذلك باستثمار جميع المحاضن والبيئات التربوية، لتعميق ونشر ممارسة الأداء القيمي والتربوي في الأمة، وتحقيق أوسع تأثير تربوي في الأجيال المستجدة، حيث يمكن رصد واستثمار المحاضن والبيئات التربوية التالية:

- البيئات المجتمعية والأُسَرِيَّة، كالبيوت، والعوائل الممتدة، والأحياء، والقُرى، والقبائل، والمساجد، وحلقات العلم الشرعي.
- البيئات التربوية والتعليمية الحديثة، كالمدارس، والجامعات، والمعاهد، ومؤسسات التأهيل، والتدريب.
- البيئات الثورية، واستثمار الحالة التغيريَّة لبناء المنظومة القِيَميَّة، من المدافعة، والبذل، والتضحية، والفداء، والعمل الخيري.

النظرية الخامسة: التعبئة الشاملة والمتكاملة للأمة

منطوق النظرية: إن تحقيق عملية التعبئة الشاملة في الأمة، لن تحدث إلا بتحقق أمرين، أما الأمر الأول فهو أن تتحوَّل بعض فروض الكفاية في الأمة إلى فروض أعيان، وهي تلك التي تتعلَّق بمتطلبات التمكين، من أداء جهادي، وسياسي، وتعبئة وتنظيم، وعمل تطوعي، إلى أن يتحقق القصد الشرعي من تلك الفروض، وهو تمكين الأمة، وإقامة دولتها، وحينئذ تعود فروض الكفاية إلى الأصل الذي كانت عليه كفروضِ كفاية، وأما الأمر الثاني اللازم لعملية التعبئة الشاملة في



الأمة، فهو حتميَّة تحوَّل الكُتل البشرية والجغرافية الكُبرى في الأمة، إلى وحدات هيكلية وتنظيمية، وإلى مشاريع جزئية، تستظل بمشروع الأمة الكُلِّي، وتشترك في دعمه وتحقيقه على الأرض، وبذلك يتكامل حراك الأمة الحضاري، والجهادي، والثوري، والسياسي، والمدني، في خدمة مشروع الأمة، وتمكين دولتها وخلافتها.

الشرح الملخص للنظرية: لا يجادل أحد في أمة الإسلام اليوم، بأن نازلة القضاء على دولة الإسلام، وهدم نظام الخلافة الإسلامية قبل قرن من الزمان، هي النازلة الأخطر التي حدثت في تاريخ الأمة، وذلك منذ بعثة النبي ﷺ، الأمر الذي يقتضي من الناحية الشرعيَّة انعكاس هذه النازلة والحدث الجَلَل، على مناطات الأحكام الشرعيَّة، والواجبات الكُبرى، التي ترتَّبَت على أبناء الأمة بخروجها عن حد التمكين، ووقوعها تحت واجب وفريضة إعادة الدولة والتمكين مرة أخرى؛ وبما أن تحقيق هذا الواجب مُتعلِّق بفروض الكفايات اللازمة له، كالجهاد، والعمل السياسي، والتحصين العقائدي والفكري، وتحشيد الأمة، وتعبئة طاقاتها، وغير ذلك من الفروض، والتي هي في الأصل فروض أعيان، ولا تنصرف عن ذلك إلى فروض كفاية، إلا بشرط حدَّده العلماء وهو حصول قصد الشرع، وما شُرِع الفرضُ لأجله، حيث يقول الشاطبي: (وحاصل الثاني "أي فرض الكفاية" إقامة الأوْدِ العارض في الدين وأهله) [1]، ففرض الجهاد اليوم لا يتعلَّق بمجرَّد ردِّ المعتدين على الأمة، وإنما بإقامة الحكم الإسلامي، الذي يتولى تنظيم وإدارة هذا الفرض، وتحشيد طاقات الأمة في الدفاع عن نفسها، حيث لا تجدي عمليات الصد المتفرِّقة في الذود عن الأمة، وعليه يتوجب على جميع أبناء الأمة، العمل على إرجاع دولة الإسلام، ولن يتم ذلك إلا بتحوُّل فروض الكفاية إلى فروض أعيان، إلى حين تمكُّن الأمة من نصب الإمامة وإقامة دولة الإسلام، ولا يعني ذلك أن تصبح فروض الكفاية عند تحوُّلها كفرض الصلاة والصوم، ولكن أن تشمل المستطيعين، وأن لا

(1) الشاطبي، الموافقات، ج1، 252.



يتوقف الأداء فيها، حتى يتحقق التمكين للأمة المسلمة، ويشبه هذا التحوُّل في فروض الكفاية إلى فروض أعيان، ما حدث على عهد النبي ﷺ، بفرض هجرة المسلمين إلى المدينة، إلى أن تحققت مَنَعَة الإسلام بفتح مكة وظهور الدين، وهو ما يوجب اليوم فتح الباب واسعاً، لتأسيس التنظيمات التطوعية المختلفة، وفي جميع الميادين والتخصصات، لضمان القيام بفروض الكفاية التي أصبحت فروض أعيان، في ظل غياب التمكين والدولة المسلمة، وعدم الاكتفاء بالجماعات التقليدية، والنُّخب التي شاخت وتعطل الاجتهاد عندها، حتى أصبح بعضها معوقاً لنهضة الأمة بدلاً من نُصرتها.

وحتى يتمكن أبناء الأمة من حمل هذا العبء الضخم على أكتافهم، وهو اعتبار فروض الكفاية كفروض أعيان، فسوف يلزمهم مستوى كُلِّي من التعبئة والتنظيم في الأمة، والذي يبدأ من الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى للأمة المسلمة، وتطويعها في خدمة المشروع، ودخولها في تكوين هيكليَّة المشروع الأساسيَّة، واعتبار هذه الوحدات مشاريع جزئية، تستظل برؤية المشروع الإسلامي الكُلِّيَّة، وتلتزم بالقواسم المشتركة، التي أوجبها الشرع الإسلامي تجاه الأمة في علاقة بعضها ببعض، وخاصة في مجال مساهمة تلك الوِحدات والمشاريع الجزئية في امتصاص ومدافعة مشاريع أمم الكُفر، والمشروع الباطني الإيراني، ومشاريع النفاق العربي، التي تميل على الأمة، وتتعاون فيما بينها لمنع قيام الدولة المسلمة مرة أخرى.

مرتكزات النظرية الخامسة:

المرتكز الأول: التعبئة الشاملة للأمة أمام مشاريع تداعي الأمم

إن التعبئة الشاملة لجميع طاقات الأمة، هي الطريقة الوحيدة لمواجهة الانتهاكات والتهديد الذي تفرضه الأمم الكافرة على الأمة، وهو أمر لن يتحقق إلا من خلال الدافع الديني والعَقَدي للأمة المسلمة، والرغبة في نُصرة هذا الدين، كما أمر الله عز وجل بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ



اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ، إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شيئاً وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة: 38-40، فحال الأمة اليوم أشبه بحالها عند بعثة النبي ﷺ، وهجرته وتوجهه لبناء الدولة والأمة، فالأمة اليوم بلا دولة، بعد أن تمكنت الحملة الصليبية اليهودية من إلغائها قبل مائة عام، وفرض سيطرتها التامة على بلاد المسلمين، مما يجعل مهمة إزاحة هذه السيطرة واجباً عاماً يشمل الأمة كلها، إلى أن تتحقق إزالة سيطرة الحملة الصليبية ومواليها على الأمة، وحصول الكِفاية، ولذلك لم يُفرِّق بعض علماء المسلمين بين فروض الأعيان وفروض الكفاية، بسبب الأثر العظيم لفروض الكفاية، حيث يقول الإمام الآمدي: (لا فرق عند أصحابنا بين واجب العين والواجب على الكفاية من جهة الوجوب؛ لشمول حدِّ الواجب لهما) [1].

المرتكز الثاني: أمان المؤمنين مرتبط بالتمكين والدولة

ثبت بأن توفر بيئة عبادة المؤمنين لربّهم عز وجل مرتبطة بالأمان ومدى توفره لهم، حتى يقوموا بأداء فروض الأعيان كالصلاة والزكاة والحج وغيرها، فلا يمكن أداؤها على وجهه الصحيح والتام، في ظل الفراغ السياسي، كالفراغ السياسي الذي تعاني منه الأمة الآن، ولا أمن ولا اطمئنان حتى تقوم للإسلام دولة وتُظلِّل أمة الإسلام الخلافة، بدليل أن المولى عز وجل قد رتَّب الأمن على الاستخلاف والتمكين، كما أخبر عز وجل في كتابه الكريم بقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ

(1) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، الرياض، دار الصميعي، 2003، ج1، 137.

لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شيئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ النور:55، فلم تأمن الأمة المسلمة إلا بعد أن مكَّن الله عز وجل لها في الأرض، وهو مضطرد إلى يوم القيامة، فإذا انتقض التمكين انتقض الأمن.

المرتكز الثالث: تكامل وتلازم فروض الأعيان وفروض الكفاية

فإن قيام الأمة المسلمة بفروض الأعيان كالصلاة والحج والصيام وغيرها، تحتاج إلى بيئة توفرها وتحوطها فروض الكفايات، فالصلاة والصيام والحج لا يتيَسَّر للأفراد القيام بها، إلا مع قيام حشد من المؤمنين بفروض الكفاية، التي يلزم وجودها حتى يتمكن أصحاب فروض الأعيان من أدائها، كبناء المساجد والعناية بها، وإمامة صلاة الجماعة، ورفع الأذان في وقته الصحيح، وكذا توفير البيئة المعينة لأداء فرض الحج، وتوفير الأمان للقاصدين بيت الله الحرام؛ فما بالكم بفروض الكفاية، التي هي في الأصل فروض أعيان، كتعيُّن الجهاد على أبناء الأمة، في حال دهم العدو أرضهم، وفي الحال الذي تعاني منه الأمة الآن، وهو الانكشاف السياسي والأمني، نتيجة لفقد الأمة المسلمة للدولة والسيادة والتمكين؟ وهل يجوز في ظل هذه النازلة، أن يبقى سواد الأمة وغالبيتها ينتظرون من بضع جماعات، أن تؤدي عنهم فرض الجهاد، وتحقيق السيادة، والواقع يشهد بأنه دون تحشُّد سواد الأمة، فلا يمكن تحقيق هذا الفرض والكفاية فيه؛ الأمر الذي يوجب توسعة دائرة فروض الكفايات، لتشمل القادرين على أدائها، وأن يستمر أداؤهم لها حتى يتحقق التمكين وظهور دولة الإسلام.

المرتكز الرابع: حتميَّة خضوع المشاريع الجزئية لمشروع الأمة

إن الشرط العَقَدي والحضاري لنهضة أي مشروع، من المشاريع الجزئية في الأمة، أن تستظل جميع تلك المشاريع بغايات المشروع الإسلامي، الذي يجمعها تحت جناحه العقائدي والسياسي، وإلا فما معنى أن تكون الأمة المسلمة أمة



واحدة! وعليه فإن نشأة أي مشروع غير متسق مع مشروع الأمة المسلمة، سوف يقود إلى انتكاسته ومحدوديَّة أثره، بسبب مخالفة أمر الله عز وجل بالاعتصام بحبل الله جميعاً، ولأن المطلب العقدي والشرعي للأمة المسلمة، أن يتكامل أداؤها وأن تتصل أجزاؤها، فتعبُد الله وحده كأمة واحدة، فيُمكِّن الله عز وجل لها في الأرض دولة الخلافة، كما كانت طوال أربعة عشر قرناً؛ فإذا أصرَّت المشاريع القائمة والقادمة على العمل المنفرد دون الاستظلال بمشروع واحد يمثل الأمة المسلمة، أو بقيت في إطار رؤيتها القومية والعِرقية، فإن المستقبل سيكون قاتماً، وهو ما ينبغي أن يحذر منه قادة المشروع التركي والمشروع الباكستاني والماليزي، ومشاريع ساحات الثورة أو الربيع العربي، فضلاً عن مشاريع الجماعات والتيارات المنغلقة على نفسها، وفي دروس القرن العشرين الميلادي عبرة لمن أراد الاعتبار، عندما تشكلت المشاريع القومية والعِرقيَّة في بلاد المسلمين، مما أتاح لأعداء الأمة التلاعب على التناقضات فيما بينها بل وتسليط بعضها على بعض.

المرتكز الخامس: الدعم المتبادل بين المشاريع الجزئية ومشروع الأمة

لن يقوم المشروع الإسلامي على الأبعاد التنظيريَّة وحدها، بالرُّغم من أهميتها، وإنما سيمتد لكي يشمل في رؤيته وأدائه، ما وصلت إليه الأمة من تطبيق ميداني، وما انتهت إليه عمليَّات التدافع الميداني لشعوبها، واجتهادات الجماعات والفئات المختلفة فيها، وخاصة أداء المشاريع الجزئية، التي تنحاز إلى الأمة ومشروعها شيئاً فشيئاً، كمشروع النهضة التركية، الذي عاد بقوة إلى محيطه الجيوسياسي والتاريخي والبشري، ومشروع الجهاد الأفغاني، الذي حقق النصر على القوة الأعتى في العالم، والمشروع الباكستاني، وما يمكن أن تسفر عنه ثورات الربيع العربي وساحاتها المختلفة من مشروع، والمشروع الماليزي وغيرها من مشاريع الأمة الجزئية؛ وهو ما سيؤدي إلى تكامل في أداء الأمة، واستثمار تجارب التطبيق الميداني للمشاريع الجزئية، وتوظيفها في النقلات المتتابعة في المشروع الكُلِّي للأمة.



المرتكز السادس: بالتطوع والمبادرات يتحقق مشروع الأمة

إن قدرة الأمة على تعبئة طاقاتها البشريَّة، وذهابها نحو غايات المشروع الكُبرى، إنما تعتمد في المقام الأول على المبادرة والتطوُّع، الذي يبديه أبناء الأمة، ومدى تأثير العقيدة والإيمان في دفع أصحابها إلى العمل الميداني، مهما كان صغيراً أو محدوداً، وعدم انتظار الآخرين في دعم مشروع الأمة، والمشاركة الفاعلة في عمليات التدافع والصراع، بين الأمة ومشاريع الأمم المتداعية عليها؛ حيث تطول قائمة المبادرات والتطوع، فهي تشمل بناء التشكيلات والتنظيمات التطوعية، في جميع مجالات الأداء الحضاري، وخاصة في دعم مسارات التمكين في الأمة وظهور الدين، كالمجال السياسي من تأسيس وإدارة الأحزاب والتيارات السياسية، وفي المجال الإعلامي والمعلوماتي، كتأسيس مراكز البحوث، والمؤسسات الإعلامية، وفي مجال الدعوة، والبناء العقائدي، والأخلاقي، لشباب الأمة وبناتها، كتأسيس التنظيمات الشبابية، والجماعات المتطوعة، وإدارة حلقات المساجد، وبث العلم الشرعي، وفي مجال الجهاد والثورة، ومد الساحات الثورية بكل ما تحتاجه من تنظيمات وتشكيلات تطوُّعيَّة، وفي مجال العمل الخيري والإغاثي والخدمي لشعوب الأمة، وفي المجال التقني والصناعي والاختراعات، إلى غير ذلك من المجالات، وبحيث تبدأ المبادرات والتشكيلات التطوعيَّة من المستويات البسيطة، إلى أن تصل المستويات المتقدمة، من عمل تخصصي ومؤسسي، وتخطيط استراتيجي، وأن تتنافس جميع مُكوِّنات الأمة، من شعوب وقبائل ومجتمعات حضرية وريفية وأقاليم، في عمليات التنظيم والتعبئة الشاملة، وحتى يتحوَّل مسار العصبيات القومية والعِرقيَّة، من الصراع والتنافس المذموم الحالي، إلى التنافس في نيل رضى الرحمن، وخدمة المشروع الإسلامي، وتحقيق التمكين لأمة الإسلام.

رابعاً: رؤية المشروع وغاياته وهيكليَّته ومساراته الاستراتيجية

يحتاج المُتطلِّعُ لوضع رؤية المشروع الإسلامي المعاصر، إلى تأمل ودراسة عدة مسائل، ويأتي في مقدمة تلك المسائل، استيعاب كُلِّيَّات قواعد الشرع الإسلامي، من



توحيد الله عز وجل وعبادته، والالتزام بالفرائض الأساسية، التي تُشكِّل المجتمع المسلم، والدولة المسلمة، والأمة المسلمة، من تآخٍ، وتناصحٍ، وولاءٍ، وبراءٍ، وتحكيمٍ للشريعة، ووجوبِ تمكين دولة الإسلام، كما سيحتاج المُتطلِّع لبلورة هذه الرؤية، إلى استعراض تاريخ الأمة المسلمة في التمكين والمدافعة، الذي افتتحه وقاده النبي الخاتم ﷺ، وتابعه بعده الخلفاء الراشدون، والتزمت به دول الخلافة الإسلامية، التي بدأت ببني أميَّة وانتهت ببني عثمان، الأمر الذي استمر قرابة أربعة عشر قرناً، ثم تأتي مسألة الوقوف على الوَهْدة التاريخية الهائلة، التي سقطت فيها الأمة المسلمة منذ قرنٍ مضى، وفقدها للخلافة والدولة والسيَّادة، وتلاشي مرجعيتها الشرعية، وسقوط مساجدها الثلاثة تحت السيطرة الصليبية اليهودية، وتفُّرق شعوب الأمة أيدي سبأ، كما سيحتاج المُتطلِّع لبلورة رؤية المشروع الإسلامي، إلى الوقوف على الاجتهادات التي عَمِلت بها الأمة بعد سقوط خلافتها، وما بذلته طوال القرن العشرين الميلادي من التضحيات، وقراءة طبيعة مرحلة السقوط هذه في ظل ما أخبر عنه النبي ﷺ، وما سيقع في الأمة من غثائية ووهن، وخضوعها لأنظمة الدعاة على أبواب جهنم؛ فهو إذن وقوف وتأمُّل مُفَصَّل لمُجريات القرن الرابع عشر الهجري، ونوازله الكُبرى التي ألَمَّت بالأمة المسلمة، واستمرار تلكم النَّوازِل بتعقيد أشد، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الهجري، والتي أفرزت جميع القواسم المشتركة التي نراها في ساحات الأمة المختلفة، من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي.

وسوف تشمل المفردة الرابعة من هذا الفصل الأجزاء التالية:

الجزء الأول: رؤية المشروع الإسلامي

الجزء الثاني: غايات المشروع الإسلامي الكُبرى

الجزء الثالث: المدة الزمنيَّة اللازمة لتحقيق رؤية المشروع:

الجزء الرابع: هيكليَّة المشروع الإسلامي

الجزء الخامس: المسارات الاستراتيجية في المشروع الإسلامي

رؤية المشروع الإسلامي:

إن أمة الإسلام وفي ظل التحدي الذي فرضته الحملة الصليبية اليهودية المشتركة عليها، وفي ظل ما أمرها به الله عز وجل في كتابه وسنة نبيِّه ﷺ، من وجوب المدافعة والتمكين السياسي، فإن رؤيتها النهائية في هذا المشروع تتكوَّن مما يلي:

- أن تجتمع الأمة على اجتهاد شرعي شامل، يجيب على النوازل الكُبرى التي ترزح تحتها.
- وأن توظف الأمة ذلك الاجتهاد، في إدارة التدافع والصراع العالمي، وانتزاع سيادتها ونظامها السياسي، من وصاية الصليبية واليهودية العالمية، وبقايا أجنحة النظام الدولي.
- وأن تعمل وِحداتها البشريّةَ الكُبرى وشعوبها، على إسقاط عملاء الحملة الصليبيَّة من ملوك وعسكر ورؤساء جمهوريَّات شكليَّة، وتستعيد بذلك سيادتها على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي.
- وأن تستخدم لتحقيق ذلك كافة ما شرع الله عز وجل لها من وسائل الصراع، والجهاد والثورة.
- وأن تستعيد السيطرة على بيت المقدس وتُنهي المشروع الصهيوني فيه.
- وأن ترفع الوصاية الأمريكية عن البيت الحرام والمسجد النبوي، وعن جزيرة العرب كافة.
- وأن تواجه نفوذ وتغول المشاريع الأممية المتداعية عليها، وفي مقدمتها المشروع الإيراني الصفوي والمشروع الروسي، وتسهم في بناء النظام العالمي العادل في الأرض.



- وأن تمضي لنصب نظام الخلافة الإسلامية، على مستوى الأمة في الأرض، المستوعب لجميع قوميات الأمة، وأعراقها، وأقليَّاتها، ووحداتها الجغرافية، ودولها المركزية، على مستوى العالم.

ويُعبِّر هذا المخطط عن ملخص الرؤية في المشروع الإسلامي:



غايات المشروع الإسلامي الكُبرى:

تقتضي مسألة تحقيق رؤية المشروع الإسلامي، تحويل تلك الرؤية إلى غايات كُبرى في المشروع، حتى ترتبط بها عمليَّات التعبئة والتحشيد في الأمة كلِّها، وتصبح غايات المشروع كالبوصلة الموجهة لساحات وشعوب الأمة، بغض النظر عن الاختلاف في مراحل وتفاصيل كل ساحة من تلك الساحات؛ وتنقسم غايات المشروع إلى قسمين، بحسب طبيعة كل غاية، فالقسم الأول من الغايات، هي الغايات التي سوف تُحدِّد الصورة النهائية، التي ستؤول إليها الأمة المسلمة، في ظل المشروع، وأما القسم الثاني من الغايات، فهي تلك التي سوف تعالج وتردم الفجوات الكُبرى، التي خَلَّفتها سيطرة الحملة الصليبية واليهودية المشتركة على الأمة، طوال قرن ونصف، من الآثار العقائدية، والسياسيَّة، والنفسيَّة، التي

سادت في ظلِّ تلك الحملة، ويبلغ عدد غايات المشروع الإسلامي اثنتي عشرة غاية، كما يلي:

الغاية الأولى: إنجاز الإجابات الشرعيَّة على النوازل الكُبرى التي تهدد الأمة، على شكل وثيقة شرعيَّة تاريخية، تحدد التصرفات الواجبة تجاه تلك النوازل، والاستجابات المختلفة على مستوى الأمة، وشعوبها، والحكومات المنحازة لمشروعها، والجماعات، والمؤسسات، والأفراد؛ وهو واجب يقع على كاهل علماء الأمة الشرعيين، والخبراء في كل الشؤون السياسيَّة، والاقتصادية، والفكرية، والاستراتيجية، وغيرها.

الغاية الثانية: إنجاز تصورات المشروع الإسلامي، كاستراتيجية كُبرى وشاملة للأمة المسلمة، في أبعاد ذلك المشروع الاستراتيجية النظريَّة منها والتطبيقية، وغاياته الأساسية، وهياكله، وآليات عمله وإدارته؛ وهو واجب يقع على كاهل العلماء، والخبراء، والمجاهدين، والقيادات المؤثرة، في جميع الميادين والتخصصات، وخاصة الاستراتيجية منها، والسياسية، والجهادية، والنظام الدولي، كما يقع هذا الواجب على قيادات المؤسسات، والجماعات، أي أهل الحل والعقد.

الغاية الثالثة: تقديم النظام السياسي الراشدي التطبيقي إلى الأمة، في مساراته العقائدية، والفقهية، والفكرية، والدستورية، وتحديد هياكله التطبيقية، ومنظومته القيمية، وآليات عمله، من مستوى القطر، إلى مستوى الإقليم، والولايات الكُبرى، إلى مستوى الأمة العالمي؛ وهو واجب يقع على كاهل العلماء الشرعيين، وخاصة الذين سبق لهم الاجتهاد في هذا الميدان، والمفكرين، وأصحاب التخصصات القانونية الاستشارية، في الأنظمة الدستورية المقارنة.

الغاية الرابعة: إنجاز المشروع التعبوي الشامل للأمة المسلمة، في أبعاده العقائدية، والنفسية، ومنظومته القيمية، وفي أبعاده التطبيقية، في المجالات المختلفة، الشرعيَّة منها، وإعداد العلماء والقادة، والمناهج التربوية والتعليمية، والمجال السياسي، والفكري، والمجال الجهادي، والتدافع الدولي، والمجال المعلوماتي والإعلام، والمجال الاجتماعي والخيري، والمجال الإداري والهيكلي، في تكامل الوحدات الجغرافية والبشرية في الأمة، وعملها المشترك في خدمة المشروع، والانتقال من آلية الجماعات، إلى آليات الشعوب والدول، وآليَّات حراك الأمة الكُلِّي؛ وهو واجب تقوم به منظومة بشرية، ومؤسسية واسعة، من العلماء، والخبراء، والجماعات، والمؤسسات.

الغاية الخامسة: إنجاز خطط إدارة التدافع والصراع، في جميع الميادين الجهادية والثورية، واعتماد الاستراتيجيات الأساسية، في نظرية التدافع وإدارة الصراع، وبدائل التطبيقات الميدانية، وخاصة في إدارة الساحات الثورية، وتكامل الأداء فيما بينها، وإدارة المعلومات، وتكامل الأداء السياسي والجهادي وعدم تناقضهما، وتحديد خطط واستراتيجيات المعارك الناشبة، وخاصة المعركة الأساسية، في الشام وبيت المقدس، والعراق، واليمن، ومصر، وليبيا، والمعارك التي سوف تستجد، وخاصة في جزيرة العرب؛ وهو واجب تقوم به شبكات العلاقات بين القادة الميدانيين، في مختلف الساحات الثورية، وتساعدهم في ذلك شبكات الخبراء، والمستشارين، ومراكز البحوث والدراسات على مستوى الأمة.

الغاية السادسة: إنجاز وثيقة التصورات، والنظريات، والمناهج، في إدارة المراحل الانتقالية والمصالحة في الأمة المسلمة، لضبط عمليَّات الانتقال من مرحلة الصراع والتفكك، إلى مرحلة الاستقرار، والأداء السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والمدني، في ظل النظام السياسي الراشدي، وفي ظل الحقوق

الشرعية لأبناء الأمة، وأخُوَّتهم الإيمانية، وتواصلهم، ودعم وجودهم كأمة، على المستوى القطري والإقليمي والعالمي؛ وهي مهمة يقوم بها العلماء، والخبراء، ومراكز البحوث والدراسات، ومؤسسات المصالحة، على مستوى الأمة.

الغاية السابعة: إنجاز الرؤية والمشروع الاقتصادي الإسلامي، من حيث النظريات الاقتصادية الكُلِّيَّة، والآليات التطبيقية لتلك النظريات، ومن حيث هياكل الأداء الاقتصادي، داخل الأمة المسلمة، وبين شعوبها، ودولها من جهة، وبين بقية الأمم من جهة أخرى، في إطار العلاقات الدوليَّة، ونظرة الأمة المسلمة لطبيعة النظام العالمي، وتفكيك وإبطال الآثار السيئة لنظريات الأداء الاقتصادي الرأسمالي وهياكله، وإنقاذ الأمم من هيمنته واحتكاره وإفساده في الأرض؛ وهو واجب يقوم به العلماء المجتهدون، في مجال الاقتصاد الإسلامي، وقيادات المؤسسات الاقتصادية، الخاضعة للنظام الإسلامي، وقيادات الأمة العلمية، والفكرية والسياسية.

الغاية الثامنة: إنجاز مفكرة التقويم التاريخي، والعقائدي، والفكري، والسياسي، لقرن السقوط الذي مرَّت به أمة الإسلام، أي القرن الرابع عشر الهجري، وتحديد المراحل الأساسية للقرن، والوقوف على الأسباب الداخليَّة التي قادت إلى الانهيار في الأمة، وفقد موقعها بين الأمم، والوقوف على الأسباب الخارجية، التي قادت لذلك الانهيار، من أدوار الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، وأثر تأسيس المشروع الصهيوني في بيت المقدس على الأمة، وإقامة نُظُم المُلك الجبري على أيدي قادة الحملة الصليبية، ودراسة أدوار بقية المشاريع التي تداعت على الأمة، وتأريخ بدء عمليات انعتاق الأمة، من ذلك السقوط واستجابتها للتحدي الذي فُرض عليها، والوقوف على تجارب الأمة الكبرى في الصراع والتدافع، بدءاً من ملحمة أفغانستان الأولى، إلى المدافعة الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني، إلى

ملحمة أفغانستان الثانية، إلى ثورات الربيع العربي، والنهضة التركية إلى غير ذلك من التجارب؛ وبالتالي رسم سيناريوهات التدافع والصراع المتوقعة، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الهجري، وهو واجب يقوم به المؤرخون، والباحثون، في جميع التخصصات العلمية، ومراكز البحوث والدراسات، وأطروحات الدراسات العُليا.

الغاية التاسعة: نزع وتفكيك أنظمة المُلك الجبري، العسكرية منها والمَلَكيَّة والجمهوريَّة، التي وصفها النبي ﷺ بالدعاة على أبواب جهنم، وإيقاف عبثها وفسادها في ساحات الأمة المختلفة، واعتماد الأساليب التي شرعها الله عز وجل في هذا المشروع، من جهاد، وثورة، وتكامل في إدارة الصراع بين شعوب الأمة، مع وضع المنهج العقدي، والسياسي، والأخلاقي، في إدارة هذا الصراع؛ وهو واجب يقع على كاهل شعوب الأمة وكُتلها الكُبرى، ويقوده العلماء، وقيادات الساحات الجهادية والثوريَّة، والجماعات والتيارات، والحكومات المنحازة لمشروع الأمة، والخبراء والمستشارون في جميع التخصصات، بدعم من شبكات العلاقات الدوليَّة للأمة، ومراكز البحوث والدراسات.

الغاية العاشرة: إيقاف واحتواء الأخطار الوجودية والعقائدية، التي تمثلها مشاريع تداعي الأمم على الأمة، وخاصة المشروع الأمريكي، والمشروع الأوروبي، والمشروع الروسي، والمشروع الهندوسي، والمشروع الصيني، من خلال مناهج وأساليب المدافعة، التي شرعها الله عز وجل للمسلمين، من اجتماع شعوب الأمة وتناصرها لتحقيق هذه الغاية، ومشاغلة تلك المشاريع، والتواصل الدعوي والحضاري مع شعوب تلك المشاريع، واستخدام استراتيجيات الصراع الجهادي، والسياسي من مكر ودهاء، ونصرة الأقليات المسلمة وقضاياهم العادلة في العالم، وأن يقوم علماء الأمة بإنجاز التصور الشرعي، والسياسي، والاستراتيجي، الذي

تحتاجه شعوب الأمة، في إدارة تلك المدافعة؛ ويقع واجب احتواء الأخطار الوجودية والعقائدية، على كاهل الأمة وشعوبها، ووحداتها البشرية والجغرافية الكُبرى، وعلمائها، والمجاهدين، والحكومات المنحازة لمشروع الأمة، والجماعات والتيارات، والخبراء، والقادة السياسيين، والميدانيين.

الغاية الحادية عشر: محاصرة وتفكيك وإنهاء وجود، المشروعين الإقليميين العدوين، وهما المشروع الصهيوني اليهودي، والمشروع الصفوي الإيراني، اللَّذان أثبتا منذ تأسيسهما وبالتتابع عام 1948م وعام 1979م، بأنهما يستهدفان شعوب الأمة المسلمة، استهدافاً عقائدياً لا يمكن تفكيكه إلا بمواجهة شاملة، وأن المشروعين قد أثبتا في العشرية الأخيرة، وهي عشرية ثورات الربيع العربي الأولى، بأنهما يلعبان دوراً متكاملاً ومزدوجاً، في إدارة ما بات يُعرف بمنطقة الشرق الأوسط، أي قلب الأمة المسلمة، وخاصة الدور الذي لعبه المشروع الصفوي الإيراني في منع وإيقاف ثورة الشعب السوري، التي هددت المشروع الصهيوني في الصميم، بحكم قُربها وتماسها معه، وبلوغ المشروع الصفوي الإيراني في معدل سفك دماء الأمة المسلمة، معدّلاً لم يتفوق عليه إلا المشروع الأمريكي عند احتلاله للعراق عام 2003م، ودور المشروع الصفوي الإيراني في إيقاف ومنع نجاح ثورة الشعب اليمني، الذي هدَّد معادلة إيران والحكومات الخليجية، والمستظلة بدورها بالمظلة الأمريكية، مما جعل هدف إيقاف ثورة الشعب اليمني، هدفاً أمريكياً وإيرانياً وصهيونياً بطبيعة الحال؛ وعليه فإن غاية تفكيك المشروعين الصهيوني والصفوي، هي من غايات الأمة الكُبرى ومصالحها العُليا، وخاصة في ظل التهديد المشترك لكلا المشروعين، تجاه المساجد المقدسة الثلاثة، المسجد الأقصى الذي يهدد وجوده المشروع الصهيوني، والمسجد الحرام والمسجد النبوي اللذان يهدد وجودهما المشروع الصفوي؛ وهو واجب ذو أدوار متعددة تؤديها شعوب الأمة



المختلفة، وخاصة الشعوب المحيطة بكلا المشروعين الصهيوني والصفوي، والحكومات المنحازة لمشروع الأمة، وكافة قدرات الأمة البشرية والمؤسسية.

الغاية الثانية عشر: إنجاز رؤية الأمة ومشروعها في نظام العلاقات الدولية، وتحديد الأدوار والسياسات، التي سوف تقوم بها الأمة في هذا الميدان، بغية تأكيد حضورها العالمي، وأداء أدوارها الدعوية والحضارية، والإصلاحية في الأرض، وإيقاف أو الحد من التدهور الشامل في نظام العلاقات الدوليَّة، الذي تقوده أمريكا والنظام الغربي من جهة، وتقوده الصين والنظام الشرقي من جهة أخرى، وما يفرضانه من أداء ممنهج في الإفساد العقائدي، والأخلاقي، والاجتماعي، والاقتصادي، والحربي، والتقني، فقد بات مصير البشرية المُشترك، يقبع بين أصابع الغرب والشرق المتوترة، والموضوعة على زناد الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، المُهدِّدة للبشر جميعاً؛ وهو واجب يقع على علماء الأمة، والخبراء، ومراكز البحوث والدراسات، والحكومات المنحازة لمشروع الأمة.

المدة الزمنيَّة اللازمة لتحقيق رؤية المشروع:

إن رؤية التمكين في مشروع الأمة المسلمة، التي نأمل أن يجمع الله عز وجل قلوب وأيدي الأمة عليها، يمكن أن تتحقق بفضل المولى في ظل العقود الأربعة القادمة، وذلك أخذاً من اجتهاد شيخ الجهاد في فلسطين، الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى، الذي رأى بأن أربعينية المشروع الصهيوني، سوف تعقبها أربعينية الجهاد في الأمة، وقياساً على مراحل التحولات الكُبرى، التي جرت في القرن العشرين الميلادي، أو ما يمكن أن نسميه بقرن السقوط، أو قرن الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، حيث استهلكت تلك الحملة قرابة أربعين سنة، حتى تمكَّنت من الاستقرار وتأسيس مواطئ أقدامها، وذلك منذ نشوب الحرب العالمية الأولى إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية (1914م – 1945م)، حيث ثبتت النظام الجمهوري العلماني في تركيا، وأنظمة الملوك والسلاطين في بلاد العرب والمسلمين، ثم أربعين



سنة حتى تمكنت من بناء وتثبيت مشاريعها الإقليمية في المنطقة (1948م – 1979م)، وهي أربعة مشاريع، بدأت بالمشروع الصهيوني عام 1948م، وتعميق ودعم المشروع الكمالي في تركيا، والمشروع الملكي البهلوي في إيران، وتثبيت نظام النفاق العربي، عبر إضافة النُّظُم العسكرية الانقلابية بجانب أنظمة الملوك العرب، في العواصم الاستراتيجية، وهي القاهرة، ودمشق، وبغداد، والجزائر، وطرابلس الغرب، واليمن شماليَّه وجنوبه، وختمت قيادة الحملة الصليبية في أمريكا وأوروبا هذه الأربعينية، بتسهيل قيام الدولة الباطنية والصفوية الجديدة، وهي دولة الخميني كخنجر عقائدي، بدلاً من المشروع البهلوي في إيران، لكي تلعب نفس الأدوار التي لعبتها الدول الباطنيَّة المشابهة في التاريخ، كالدولة الفاطمية والصفوية وغيرها؛ ثم بدأت أربعينية التغيير الجديدة في الأمة المسلمة، عند افتتاحها لقرنها الخامس عشر الهجري (1400هـ - 1441هـ / 1980م – 2020م)، وكان استفتاح تلك الأربعينية بحراك جهادي في أفغانستان وبدعم من كل مكوِّنات الأمة، الأمر الذي أدى إلى تغيير وجه النظام العالمي وإسقاط أحد أهم أركانه، وهو الاتحاد السوفيتي الشيوعي المُلحد، كما كان لباكستان دور في استفتاح القرن، حيث فجرت قنبلتها النووية عام 1983م، كسلاح رادع للهند الهندوسية، وبقية القوى النووية في العالم، وهكذا توالى حَرَاك الأمة الجهادي والسياسي في مواقع مختلفة من العالم، خلال العقود الأربعة الماضية، شمل جهاد الفلسطينيين في بيت المقدس، وجهاد البوسنويين، والشيشان، والكشميريين، والإرتريين، والفلبينيين، وغيرهم، وكانت القفزات الكُبرى في تلك الأربعينية، من نصيب الأفغان والعراقيين في مدافعتهم للمشروع الصليبي الأول في العالم، بقيادة أمريكا، الأمر الذي أدى إلى انكشاف حقيقة القابلية العقائدية الأمريكية، ومحدودية قدراتها أمام رجال الأمة المسلمة ومجاهديها، كما التحق الأتراك بهذه الأربعينية، حيث تمكَّنوا من المنافسة، في قيادة ركب التغيير والمدافعة، وإثبات وجودهم الحضاري في قلب الأمة المسلمة، كما كانوا طوال التاريخ، وأما التغيير الذي زلزل العالم وأنظمته، فهو حراك الشعوب العربية الثوري، في العشرية الأخيرة من تلك



الأربعينية، والذي عُرف بثورات الربيع العربي، فقد كادت هذه الثورات أن تُغيِّر وجه المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج، فتلك أربعينية ثالثة؛ وتوشك أربعينية التمكين النهائية أن تبدأ، بل لقد انطلقت أولى إشاراتها المباركة على أيدي الطائفة الثابتة في بيت المقدس، وأكناف بيت المقدس، بإشعال حرب الأسبوعين الخاطفة، التي قادها أبطال غزة بقيادة حركة حماس، وجاء استفتاحها فجر الثلاثاء التاسع والعشرين من رمضان 1442 للهجرة، الموافق 11 مايو 2021م، بقصف صاروخي طويل المدى، في عمق الكيان الصهيوني، طال أطراف مدينة القدس، ثم تل أبيب وأغلب المدن في الكيان الصهيوني، كَرَدٍّ على انتهاكات أبناء القردة والخنازير للمسجد الأقصى ومحيطه، والتحق الشعب الفلسطيني بأكمله بتلك المعركة؛ وهو ما يدل على أن شعوب الأمة المسلمة، تملك من الدوافع العقائدية، وتراكم الإنجازات الجهادية والثوريَّة، ما يجعلها قادرة على استثمار العقود الأربعة القادمة، والدفع باتجاه تحوِّل جذري في أحوال الأمة الكُلِّيَّة، وخاصة السياسيَّة منها.

هيكليَّة المشروع الإسلامي:

يتكون المشروع الإسلامي من عدة هياكل متكاملة ومتشابكة، وفق متطلبات الرؤية فيه والغايات المُحددة له، يضُمُّها جميعاً الهيكل التخصصي العالمي، والذي يختزل في بنائه، التخصصات والوظائف الأساسية اللازمة للمشروع، والتي تتوزع بدورها على جميع الكتل البشرية الكُبرى، ضمن الوحدات الجغرافية، التي تمثل وجود الأمة في العالم، ثم تأتي بقية الهياكل المندرجة في الهيكل العام، وهي أيضاً موزعة على المستوى التخصصي، والمستوى الجغرافي، ابتداءً من القُطر ومروراً بالإقليم ثم الوحدات الجغرافية الكُبرى، حيث يبلغ عدد الوحدات الجغرافية الكُبرى خمس وحدات متساندة ومتكاملة، والتي يمكن إطلاق مصطلح (ولاية) عليها بدلا من (وَحدة) وهي:

الوحدة البشرية والجغرافية الأولى: وَحدة إندونيسيا وماليزيا ومحيطها المتصل بها.

الوحدة البشرية والجغرافية الثانية: وَحدة باكستان والهند ومحيطها المتصل بها.

الوحدة البشرية والجغرافية الثالثة: وحدة المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج.

الوحدة البشرية والجغرافية الرابعة: وحدة تركيا وآسيا الوسطى ومحيطها المتصل بها.

الوحدة البشرية والجغرافية الخامسة: وحدة الحزام الإفريقي وهي التي تشمل وسط وشرق وغرب إفريقيا.

ويمكن اختزال الهيكل التخصصي العالمي في المخطط التالي:



وقد تم مراعاة التوازن البشري والجغرافي والسياسي، في الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى، التي يتوزع عليها المشروع الإسلامي، حيث يتراوح عدد كل وَحدة والمحيط حولها بين 300 مليون مسلم إلى 400 مليون مسلم، مع مراعاة التواصل والتكامل بين تلك الوحدات، ومن الطبيعي أن تنقسم الوحدات الكُبرى، إلى دول



وولايات وأقاليم أساسية تشكل تلك الوحدة، وهو أمر متروك لمستقبل التخطيط والإدارة الاستراتيجية لكل وحدة بشريَّة وجغرافية كُبرى.

سِمات وأوصاف دوائر التخصص العالمية:

- تتميز دوائر التخصص العالمية، بأنها ذات توزيع جغرافي، وتوزيع تخصصي، فدائرة أهل الحل والعقد كأنموذج، مع انتشارها الجغرافي، فهي تضم عدة شرائح متخصصة، كالعلماء الشرعيين، والقيادات السياسية والمجتمعية، والمستشارين والخبراء في مختلف مجالات التخصص.
- كما تتميز دوائر التخصص، بأن بناءها يبدأ بشبكة من الأفراد والمؤسسات على مستوى القُطر الواحد، ثم تتواصل وتتكامل على مستوى الإقليم، ثم يرتقي تواصلها وتشبيكها إلى مستوى الوحدات الجغرافية الكُبرى، والمستوى العالمي.
- كما تتميز دوائر التخصص، بالتمثيل المزدوج فيها من المؤسسات والأفراد، وبحسب نوعية المهام والواجبات، التي تتطلبها كل دائرة تخصصيَّة.
- تعتمد العضوية في الوحدات التخصصية العالمية، على منظومة من المعايير العلمية التخصصية، ومصداقية الأداء في تاريخ المؤسسات والأفراد المشاركين، والتوثيق الميداني الذي يبدأ من الدوائر الأولى، المُتشكِّلة في كل قُطر.
- تتقاطع الدوائر المتخصصة فيما بينها، لتشكل شبكات متكاملة ومتعاونة، في تحقيق غايات وأهداف المشروع، مع إمكانية انتماء نفس المؤسسات والأفراد، إلى أكثر من دائرة تخصصية في آنٍ واحدٍ.
- ومع انشغال كل دائرة تخصصية بميادينها ومشاريعها، لكن جميع الدوائر التخصصية مرتبطة بغايات المشروع الإسلامي الكُبرى، وتعمل وفق معاييره الأساسية.

- تجمع الدوائر التخصصية بين فئة المتطوعين، وفئة العاملين بأجر من أبناء الأمة المسلمة، وسوف تكون نسبة المتطوعين هي الأوسع بطبيعة الحال، ولكن مع تقدم أداء الأمة في ميادين التمكين، ومع تأسيس الدول فإن العاملين بالأجر سوف ترتفع نسبتهم.
- تتميز الدوائر التخصصية بتطبيق صفة المركزية واللامركزية، في إدارة شؤونها ومشاريعها في آنٍ واحدٍ، وذلك بحسب الحاجة والأهداف، وتبقى صفة اللامركزية هي الصفة السائدة دائماً، حتى لا تؤدي المركزية إلى "الشموليَّة" في الأداء المؤسسي، والذي عادة ما يكون سبباً في سقوط أعتى الامبراطوريات.
- يتميز أداء دوائر التخصص العالمية، بالمبادرة والإبداع على المستوى المؤسسي والجماعي والفردي، فهما ضمانة الأداء الحضاري الكُلّي لأمة الإسلام وشعوبها.

توصيف وظائف دوائر التخصص العالمية في الهيكل:

1. توصيف وظائف دائرة أهل والعقد:

- يمكن الرجوع إلى المشروع التطبيقي لدائرة أهل الحل والعقد، المرفق بهذا الكتاب للوقوف على طبيعة هذه الدائرة التخصصية.
- تستقطب دائرة أهل الحل والعقد، العلماء الشرعيين المجتهدين في المقام الأول، ثم عموم العلماء الشرعيين، والخبراء والمستشارين، ووجوه ورموز المجتمعات والشعوب المسلمة، من أصحاب التأثير والحضور والقيادة.
- تسعى دائرة أهل الحل والعقد، إلى بلورة وبناء النظام السياسي الراشدي، في مستواه النظري والتقعيدي، ثم في مستواه التطبيقي.
- تُعنى دائرة أهل الحل والعقد، بالإجابة الشرعية العلمية المؤصلة، والإجابة على النوازل الكُبرى التي تلم بالأمة.



- تقوم دائرة أهل الحل والعقد، بتمثيل الأمة المسلمة وشعوبها، في بلورة ورعاية المصالح العليا للأمة، ولعب الدور الوسيط بين الشعوب والأنظمة السياسية المنتمية للأمة، من حيث ترشيح القيادات السياسية، وإدارة عمليات الانتخاب والبيعة، ومراقبة الأداء السياسي للأنظمة السياسية، وعزل النُّظُم والقيادات السياسية الفاشلة، والتي ترتكب ما يوجب عزلها.
- تعتني دائرة أهل الحل والعقد، بإدارة الحوار السياسي، بين مكوِّنات الأمة المسلمة، على المستويات الثلاثة، القُطرية، والإقليمية، والعالمية.
- تعتني دائرة أهل الحل والعقد، بالتجارب النموذجية، التي تسعى لتطبيق النظام السياسي الراشدي في العالم.
- تسعى دائرة أهل الحل والعقد في الأمة، إلى دراسة وتقديم الحلول الشرعية، والنموذجية، للتجارب التطبيقية، وما تعانيه من إشكالات ميدانية وعلمية.

2. توصيف وظائف دائرة قيادات الساحات الثورية والجهادية:

- يتكامل الأداء السياسي والأداء الجهادي الثوري، في ظل هذه الدائرة وينصهران لتحقيق التمكين لشعوب الأمة، ولا ينفصلان ولا يتناقضان.
- تتولى هذه الدائرة مهمة وضع خطط واستراتيجيات إدارة الصراع، ومتابعتها وتقويمها وتطويرها الدائم.
- كما تتولى هذه الدائرة عملية وضع خطط وبرامج، التنسيق والتكامل بين الساحات الثورية.
- تتعاون هذه الدائرة في تقديم العون والدعم والإسناد المناسب لأي ساحة ثورية، تتعرض للتهديد مرتفع الوتيرة، من قبل المشاريع العدوة المتداعية على الأمة.
- كما تتولى هذه الدائرة مهمة المتابعة والتقويم والرقابة، على الساحات الثوريَّة، وأدائها الجهادي والسياسي.

- توفر هذه الدائرة الاستشارات المتخصصة، للساحات الثورية في جميع مجالات الصراع، النظري والتطبيقي.
- تضع هذه الدائرة برامج الإعداد والتأهيل، للطاقات المجاهدة في جميع المجالات، التي تحتاجها ساحات الصراع، واقعاً ومستقبلاً.
- تعتني هذه الدائرة ببرامج التخصصات العلمية الدقيقة، التي باتت تؤثر في موازين الصراع الدولي، كعلم الذكاء الصناعي، وغيره.
- تستعين هذه الدائرة ببقية الدوائر العالمية المتخصصة، في تحقيق أهدافها، وخاصة دائرة الخبراء ومراكز البحوث، وعلى جميع المستويات القُطرية، والإقليمية، والعالمية.

3. توصيف وظائف دائرة الخبراء ومراكز البحوث:

- تعتني هذه الدائرة بعمليات استقطاب وتشبيك العقول، والخبراء والمستشارين، والمؤسسات البحثية، على مستوى الأمة المسلمة والعالم.
- تضع هذه الدائرة استراتيجيات وخطط، جمع، وتوثيق، وتحليل المعلومات، والبيانات، وتوظيفها في مختلف الاتجاهات.
- توفر هذه الدائرة لشعوب الأمة وللمتخصصين، منصات حوار متصل على المستوى القُطري، والإقليمي، والعالمي، وذلك في مختلف الشؤون العلمية والسياسية والاقتصادية.
- تركز هذه الدائرة على دراسة "المشروع الإسلامي"، ومتابعة التطورات النظرية، والتطبيقية، في مجالات تخصصاته، وساحاته المختلفة، وتقدم دراسات تقويمية، ومستقبلية للمشروع.
- تراقب هذه الدائرة ساحات الأمة المسلمة، والساحات العالمية، وتتابع التطورات واتجاهات الصراع، والتدافع الدولي، وتُصْدر بشكل دوري، تقارير التقدير الاستراتيجي، للمواقف المختلفة.



- تضع هذه الدائرة الخطط الاستراتيجية، للبحوث والدراسات، على مستوى الأمة المسلمة، وفق متطلبات وغايات المشروع الإسلامي الكُلِّيَّة.
- تدرس هذه الدائرة قضايا الأمة وأزماتها على المستوى العالمي والإقليمي، من حيث توفير المستوى القاعدي المعلوماتي، ومتابعة مراحل تطور كل قضية، والوقوف على واقعها، وسيناريوهات مستقبلها.
- يعتبر تدريب الطاقات البشرية، في مجال البحوث والدراسات، من أهم أعمال هذه الدائرة.

4. توصيف وظائف دائرة الحكومات المنحازة للأمة

- وتتشكل هذه الدائرة من الحكومات التي أفرزتها الساحات الثورية، والسياسية، في الأمة، والحكومات التي انحازت إلى مشروع الأمة، والتي تمكَّنت من رفع نظام الوصاية الغربية، والشرقية عن شعوبها، وبدأت في إدارة ساحاتها وفق معطيات السيادة التي تمثلها شعوب الأمة المسلمة.
- تعمل حكومات هذه الدائرة، على ربط وتكامل الخطط الاستراتيجية، في بلادها مع استراتيجيات المشروع الإسلامي وغاياته الكُبرى.
- تعمل حكومات هذه الدائرة، على استيفاء استقلال وسيادة الأنظمة السياسية، في بلادها، والانعتاق التام من وصاية أعداء الأمة شرقاً وغرباً.
- تضع حكومات هذه الدائرة، خطط واستراتيجيات، توظيف طاقات البلاد، البشرية منها والمادية في دعم المشروع الإسلامي.
- تقوم حكومات هذه الدائرة، بتشبيك وتقوية الروابط والعلاقات، بين مؤسسات وأجهزة الحكومات، فيما بينها.
- تدعم حكومات هذه الدائرة، بشكل جماعي وأُحادي، حراك شعوب الأمة المسلمة، الثوري والجهادي والسياسي، وتوفر الأجواء لتواصل وتشبيك قيادات تلك الساحات، وربط بعضهم ببعض.



- تشكل حكومات هذه الدائرة، تجمعاً دولياً، وتجمعات إقليمية، بحسب ما تتطلبه الأدوار العالمية والإقليمية، لإدارة العلاقات الدولية في ظل مشروع الأمة المسلمة، وتقديم النموذج القوي والمنافس على الساحة الدولية.

5. توصيف وظائف دائرة المؤسسات التعبويَّة:

- تضم هذه الدائرة طيفاً واسعاً وغير محصور، من المؤسسات التخصصية، والمجتمعية، والرموز العالمية والإقليمية الفاعلة، ومن أهم مؤسسات هذه الدائرة:
  - الجماعات والتيارات الدعوية والفكرية
  - الأحزاب والتيارات السياسية
  - مؤسسات العلوم الشرعية
  - المؤسسات الدعوية والتربوية
  - العلماء والمشايخ والمربون
  - المؤسسات والجمعيات الخيرية
  - الجمعيات التطوعية في شتى المجالات
  - المؤسسات التعليمية والجامعات
  - مؤسسات التدريب والتأهيل
  - المؤسسات الإعلامية والصحفية
  - مؤسسات الزكاة
  - المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية
  - التحالفات والروابط الدولية والإقليمية
- تُعنى هذه الدائرة بتحريك قابليات شعوب الأمة المسلمة، بمختلف مستوياتها وشرائحها، وتوظيفها في دعم كل أنواع الحراك في الأمة، من برامج

دعوية، واجتماعية، وتربوية، وعلمية، وسياسية، واقتصادية، إلى غير ذلك، والتي تحقق غايات المشروع الإسلامي الكُلِّيَّة.

- تُعتبر هذه الدائرة وما تمثله من علاقات، المُحرك الأول والأساسي، الذي يقود عملية التعبئة، والقيام بمهام التشبيك، والتفاعل الميداني، والحضور اليومي في حياة شعوب الأمة.
- تعتني هذه الدائرة بإحياء وتفعيل، المنظومة القِيَميَّة الحضارية، في أوساط شعوب الأمة المسلمة، وتجديد الالتزام بها، عبر البرامج المختلفة، التعليمية منها، والتأهيلية، والتربوية، والإعلامية.
- كما تعمل هذه الدائرة، على كسر وتجاوز الإغلاقات النفسيَّة، والجغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والعِرقية، والقومية، التي خلَّفتها مرحلة السقوط، في القرن العشرين بين شعوب الأمة المسلمة.
- تمثل هذه الدائرة ساحة الاحتكاك المباشر، بين شعوب الأمة المسلمة، وبقية شعوب وأمم العالم، وتوصيل رسالة الأمة المسلمة، الدعوية والحضارية، لتلك الشعوب، والتخفيف من حدة الصراع والتهديد الذي يقوده النظام الدولي الحالي.

6. توصيف وظائف دائرة العلاقات الدوليَّة:

- تتكون هذه الدائرة من شبكة واسعة من المؤسسات، كالحكومات المنحازة للأمة، والقيادات السياسية والجهادية والثورية، وأهل الحل والعقد من العلماء والخبراء، ومراكز البحوث والدراسات، والجامعات، والأحزاب والتيارات السياسية، والجماعات، والمؤسسات الدولية على مستوى الأمة المسلمة، والمراكز الثقافية، والخبراء الدوليين، وغيرهم.
- تتبنى هذه الدائرة مسألة بلورة رؤية الأمة المسلمة، للنظام العالمي والعلاقات الدولية، وتحديد موقع تلك الرؤية في المشروع الإسلامي، والقيام بمهام

البحث والدراسة والتقعيد، وإدارة الحوار الداخلي في الأمة حولها، وتحويلها إلى مواد دستورية، ووثائق دولية، وبرامج تطبيقية.

- تقوم هذه الدائرة، بعمليات التعريف والتسويق، لرؤية الأمة المسلمة، في مسألة النظام العالمي والعلاقات الدولية، لجميع شعوب ونُخَب وحكومات العالم، وإنشاء وإدارة منصات الحوار حول تلك الرؤية.

- كما تتبنَّى هذه الدائرة، عملية تقديم رؤية المشروع الحضاري، الذي يمثل الأمة المسلمة، إلى شعوب وحكومات العالم، في أبعاده العقائدية، والمبدئية، والأخلاقية، والإنسانية، ودور هذا المشروع، في نزع وإيقاف التهديد، الذي فرضه النظام الدولي الحالي، عبر طواغيته الخمسة الكبار، في جميع المجالات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والصناعية.

- تتبنَّى هذه الدائرة، برامج الدفاع السياسيَّة والفكرية والإعلامية عن قضايا الأمة المسلمة، على المستوى الإقليمي والعالمي، وكشف الحقائق الميدانية المتعلقة بها، ومواجهة الانتهاكات التي يتعرض لها المسلمون، في أي مكان من العالم.

- تعمل هذه الدائرة، على نقل الأمة المسلمة، من نظام الوصاية الدولي، إلى تحقيق غايات المشروع الإسلامي، في السيادة والاستقلال، وفرض الوجود والاحترام، على المستوى العالمي.

المسارات الاستراتيجية في المشروع الإسلامي:

تعريف المسارات الاستراتيجية في المشروع الإسلامي: هي عبارة عن عملية تحديد، لأفضل طُرُق العمل الكُبرى، والرئيسة، في إدارة وتنفيذ، برامج المشروع الإسلامي، والتي تَضْمَن بقاء الأداء الكُلِّي للمشروع، في حالة من الفاعليَّة، والتكامل، والرقابة الشاملة؛ حيث يمكن تشبيه المسارات الاستراتيجية، بعمليات وخطوط الإنتاج الرئيسيَّة للمصانع والمشاريع، والتي تقود في النهاية إلى تحقيق غايات المشروع الكُبرى.

مع ملاحظة أن عملية تحديد وفرز هذه المسارات الاستراتيجية قد جاءت بعد الانتهاء من الخطوات التالية في بناء المشروع الإسلامي:

- وضع النظريات الناظمة للمشروع.
- تحديد رؤية المشروع.
- رسم غايات المشروع الكُبرى.
- بناء هيكليَّة المشروع وتوصيف الوظائف في دوائره.

عدد مسارات المشروع الإسلامي الاستراتيجية سبع مسارات، كما يلي:

المسار الاستراتيجي الأول: مسار إدارة الاجتهاد في المشروع

المسار الاستراتيجي الثاني: مسار تمكين الأمة من خلال النظام السياسي الراشدي

المسار الاستراتيجي الثالث: مسار تفعيل الوِحدات البشريَّة والجغرافية الكُبرى

المسار الاستراتيجي الرابع: مسار تطوير وتنفيذ المشاريع التطبيقية التعبوية

المسار الاستراتيجي الخامس: مسار رفع قابلية الأمة العقائدية والحضارية

المسار الاستراتيجي السادس: مسار توجيه المعركة ذات الجبهات الخمس

المسار الاستراتيجي السابع: مسار تكامل المشاريع السياسية والجهادية والثوريَّة المنجزة على الأرض

وفيما يلي شرح مختصر لكل مسار من المسارات الاستراتيجية في المشروع:

- المسار الاستراتيجي الأول: مسار إدارة الاجتهاد في المشروع

وهو المسار المعني ببلورة الاجتهاد الشامل، الذي يجيب على النوازل الكُبرى، التي تحيط بالأمة المسلمة، وتحويله إلى مشروع متكامل للأمة، ومتابعة وتقويم أدائه، عبر مباشرة وإدارة العمليات التالية:

- عملية جمع علماء الأمة والمجتهدين، للخروج بأحكام شرعيَّة مُجْمَع عليها، في القضايا الكُبرى، التي تتعرض لها الأمة وفق فقه النوازل.
- عملية بلورة المشروع الإسلامي وإحكامه على المستوى الشرعي والفقهي، وتقديمه لشرائح الأمة بمختلف الوسائل والطرق.
- عملية بلورة المشروع الإسلامي في مستواه الاستراتيجي والفكري، وبحسب التطورات في حالات التدافع، بين الأمة المسلمة وأعدائها.
- عملية تعميق البحوث الشرعية المتعلقة بالمشروع الإسلامي، ومواصلة الدراسات المتعلقة به في كل الجوانب، وربطها بالمستجدات والمتغيرات.
- عملية مراقبة التطبيق العملي للمشروع الإسلامي في جميع مساراته، والاستجابة لمتطلبات الميادين المختلفة ودراسة عوائق التطبيق.

وأما المعنيون بتحقيق مسار إدارة الاجتهاد في المشروع، فهم طيف واسع من العلماء والخبراء والمؤسسات، وفي مقدمتهم:

- دوائر أهل الحل والعقد، على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.
- العلماء الشرعيون المجتهدون، وعموم العلماء.
- المجامع الفقهية والروابط العلمائية.
- الجامعات ومراكز البحوث.
- الخبراء والمستشارون في جميع التخصصات.
- الحكومات المنحازة لمشروع الأمة وخبراؤها ومراكز بحثها.
- القادة الميدانيون من مجاهدين وساسة.
- قيادة الجماعات والتيارات الإسلامية.



- قيادة الأحزاب السياسية.

- المسار الاستراتيجي الثاني: مسار تمكين الأمة من خلال النظام السياسي الراشدي

وهو المسار الذي يُعنى بوضع النظام السياسي الراشدي موضع التنفيذ، من خلال تحفيز مكوِّنات الأمة، من شعوب وقوميات وأعراق وجماعات وتيارات والعلماء وغيرهم، نحو تَبَنّي النظام السياسي الراشدي كعقيدة ودستور للحكم، ودعم تمكينه، وإحلاله محل أنظمة المُلك الجبري، بأقسامها المَلَكيَّة والعسكريَّة والجمهوريَّة، عبر مباشرة وإدارة العمليات التالية:

- عملية الحوار والتواصل بين علماء الأمة الشرعيين والخبراء، وخروجهم بإجماع معاصر حول الأحكام الشرعيَّة، التي يجب على الأمة تطبيقها في مجال الحكم، وإدارة الدولة، والتي تندرج في النظام السياسي الراشدي، وتحكيمه في بناء الدولة والتمكين للدين وللأمة، كما فعل النبي ﷺ، وكما تابعه خلفاؤه الراشدون من بعده، وكما حافظت الأمة المسلمة على بقاء الدولة والخلافة، طوال أربعة عشر قرناً، والاستفادة من اجتهاد العلماء المعاصرين في النظام السياسي الراشدي، وتوظيفه في هذا المسار.

- عملية قيام علماء الأمة الشرعيين والخبراء والمستشارين، بوضع الوثائق الدستورية، التي تحتاجها الأمة في إعادة دولتها، وتطبيق نظامها السياسي الراشدي، وتحويل الأحكام الشرعية الواردة في هذا المجال، إلى أحكام دستورية، تشمل المستوى القُطري، ومستوى الأقاليم والدول المركزية، ثم مستوى الأمة الكُلِّي عبر الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى.

- عملية بلورة وتأصيل منهج الأبعاد العقائدية، في النظام السياسي الراشدي، وجعله مرجعاً لكل أدوات التعليم، والتربية، والإعداد، والتأثير في الأمة المسلمة، وفي مقدمة ذلك ما يتعلق بقاعدة وحدة الأمة والأخوة الإيمانية بين أفرادها، وتحققها في ظل نظام الخلافة الإسلامية، وقاعدة الولاء والبراء في النظام

السياسي الراشدي، كولاء عقائدي سياسي بين المؤمنين، وبراء من الكافرين وعدم توليهم، وعدم منحهم أي فرصة لاختراق الأمة المسلمة، كما فعلوا طوال قرن كامل.

- عمليات بلورة وتقويم تجارب التطبيق العملي، للنظام السياسي الراشدي على مستوى الأمة، من قبل علماء الأمة وخبرائها، والاستجابة لمتطلبات التجارب الميدانية، وتقديم الحلول لإشكالياتها، والإجابة الشرعية التطبيقية على المستجدات والنوازل التي تتعلق بهذا الميدان.

- عملية تقنين الحقوق والواجبات السياسية، بين المسلمين على مستوى الأرض، في النظام السياسي الراشدي وتطبيقاته الدستورية في الأمة، وصولاً إلى المظلة الأساسية التي تحدد جنسية المسلم، من حيث ارتباطه بالأمة وبدولة الإسلام والخلافة، وأن الجنسية في النظام السياسي الإسلامي الراشدي، إنما ترتكز على العقيدة، فجنسية المسلم عقيدته، واعتبار بقية صفات المسلم، من جنس ولون وعرق وقومية وجغرافيا، مجرَّد عنوان للتعارف والتواصل، لا تعطي أي أفضلية على بقية المسلمين، مع استظلال غير المسلمين المقيمين بين ظهراني المسلمين بقواعد الشرع والنظام السياسي الراشدي، الذي حدد حقوقهم العقائدية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كمواطنين في ظل واجبات شرعية محددة، وفي مقدمتها واجب الولاء السياسي للأمة والدولة المسلمة.

- عملية بناء مرجعيات الإفتاء الدولي والقضاء، على مستوى الأمة المسلمة وشعوبها، وتنظيم مستوياتها وارتباط بعضها ببعض، من المستوى القُطري وصولاً إلى المستوى العالمي والإفتاء الدستوري، كمرجعية شرعية دولية، للبت في قضايا النظام السياسي الراشدي، وبنائه القانوني، والهيكلي، والإجرائي.

وأما المعنيون بتحقيق مسار تمكين الأمة للنظام السياسي الراشدي، فيأتي في مقدمتهم أهل الحل والعقد، والعلماء الشرعيون المجتهدون، ومجامع الفتوى



الشرعية، وروابط العلماء الشرعيين، والخبراء القانونيون والمستشارون والقضاة، ومراكز البحوث والجامعات.

- المسار الاستراتيجي الثالث: مسار تفعيل الوِحدات البشريَّة والجغرافية الكُبرى

وهو المسار الذي يُعنى بتحديد وتفعيل، الوِحدات البشرية والجغرافية الخمس الكُبرى، على مستوى الأمة المسلمة، ووضعها في خدمة المشروع الإسلامي، عبر مباشرة وإدارة العمليات التالية:

- عملية فتح أبواب الحوار بين فعاليات ومكوّنات الأمة المختلفة، حول فكرة وخطة "المشروع الإسلامي"، وموقع الوحدات البشرية والجغرافية في هيكليَّة المشروع، إلى أن يصبح المشروع والفكرة في موضع التبنّي والالتزام لدى تلك المكوّنات.
- عمليات التشبيك وفتح قنوات الاتصال، بين جميع المكوّنات في الإطار الجغرافي والتخصصي، لكل وَحدة بشريَّة كُبرى، بغية إيصال فاعلية الوَحدة إلى مستوى التخطيط الاستراتيجي المشترك، وتكامل آليات العمل الميداني ومؤسساته، وبالتالي ارتباط الأداء في الوحدة، بتحقيق غايات المشروع الإسلامي.
- عمليات بناء شبكات المعلومات والبيانات، على مستوى الوحدات البشرية والجغرافية، واستثمار التطور البشري في هذا المجال، لإحداث نقلة كُبرى في تواصل مُكوِّنات الأمة المسلمة، وخدمة مشروعها الحضاري، وتطوير آليَّات الأداء باستخدام تلك الشبكات والبيانات.
- عمليات دعم الساحات الثورية والجهادية، ضمن الوَحدة البشريَّة والجغرافية المعنيَّة، من تكامل الدعم البشري، والمعنوي، والإمداد اللوجستي.

- عملية بلورة المشروع السياسي الجامع، للوحدة البشرية والجغرافية، تحت سقف المشروع الإسلامي ونظام الخلافة، ومن خلال تأسيس وتمكين المشاريع السياسية، على مستوى الوِحدات القطرية، والإقليمية، في الوَحدة المعنيَّة.

- عمليات التكامل الاقتصادي وإدارة الثروات، وتوزيعها على مستوى الوَحدة، ومستوى الأمة ككل، والانفتاح الاقتصادي ضمن الوَحدة البشرية والجغرافية، وبين الوحدات الخمس المكوِّنة لوجود الأمة المسلمة.

- عمليات دعم الأقليات المسلمة، الواقعة ضمن الوحدة البشرية والجغرافية، أو في محيطها الجغرافي والجيوسياسي، والتكامل والتساند والتنسيق بين الوحدات الكبرى، لتحقيق الدعم الكامل، للأقليات المسلمة على مستوى العالم.

- عمليات دعم المشاريع التطبيقية، في إطار الوحدة البشرية والجغرافية، وذلك من ناحية تكثيف تبنِّي وتسويق المشاريع التطبيقية المختلفة، والتعاون على تذليل صعاب التطبيق ومعوقاته، وزيادة نماذج المشاريع التطبيقية، في جميع الميادين والتخصصات، وتأسيس وتشجيع مؤسسات التدريب والتأهيل المعنية بالمشاريع التطبيقية.

- عمليات دعم التواصل الدعوي والحضاري العالمي، بين شعوب الأمة المسلمة، وبقية شعوب العالم، من خلال الوحدة البشرية والجغرافية، وتطوير العلاقات الدولية، في ظل رؤية المشروع الإسلامي، ومعاييره في هذا المجال.

- عملية نزع المُخلَّفات السلبيَّة والخطيرة، التي تراكمت آثارها على الأمة المسلمة في ظل الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، وفي المجالات المختلفة، وخاصة في مجال تناقض التصورات، والانغلاق النفسي، والصراع على الأرض والثروة، وبقية الآثار التي فرَّقت الأمة، وحوَّلتها إلى عصبيات متناحرة، وضرورة العمل على قِيَم العدل والأخوة بين مكونات الأمة، وترسيخ النظام السياسي الراشدي، وقِيَمه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.



وأما المعنيون بتحقيق مسار تفعيل الوِحدات البشريَّة والجغرافية الكُبرى، فهم طيف واسع من المؤسسات والعلماء والخبراء، وفي مقدمتهم:

- الحكومات الثورية ومؤسساتها المختلفة.
- الحكومات المنحازة إلى مشروع الأمة ومؤسساتها وجيوشها.
- الشعوب والقبائل والأعراق والقوميات المنضوية في الوَحدة المعنيَّة.
- الجماعات والتيارات والأحزاب السياسية.
- مراكز البحوث والدراسات والجامعات.
- الفصائل المجاهدة وقياداتها.
- الدعاة والرموز، والقيادات الدعوية، والتربوية، والفكرية.
- العلماء والخبراء في جميع المجالات العلمية، والعملية.
- القطاعات والمؤسسات التعليمية، والاجتماعية.

• المسار الاستراتيجي الرابع: مسار تطوير وتنفيذ المشاريع التطبيقية التعبوية، التي ذُكرت نماذجها الرئيسية في الفصل الأخير من هذا الكتاب، وهو مسار يُعنى بتحويل المشاريع التطبيقية التعبوية، إلى واقع حياتي وملموس على مستوى الأمة المسلمة، ووضع تلك المشاريع في خدمة المشروع الإسلامي، عبر مباشرة وإدارة العمليات التالية:

- عمليات دراسة وبحث وتنويع المشاريع التطبيقية، التي تقود إلى تعبئة الأمة تعبئة شاملة، لتحقيق غايات المشروع الإسلامي، ومدى تحقق المعايير العقائدية والفقهية والحضارية في تلك المشاريع.
- عمليات دراسة مدى تحقق معايير المشروع الإسلامي، في المشاريع التطبيقية التعبوية المختلفة، ومدى تكاملها فيما بينها وعدم تناقضها.

- عمليات مراقبة وتوجيه التنفيذ الميداني للمشاريع التطبيقية المختلفة، بُغية التحديث والمتابعة والمعالجة خلل التطبيق، وضمان تجاوب المشاريع مع المستجدات وتطوير مستويات الأداء فيها.

- عمليات تحقيق المستويات النموذجية الناجحة، في مختلف أنواع المشاريع التطبيقية التعبوية، حتى يؤدي انتشارها إلى توحيد طُرُق الأداء وإدارة المشروع الإسلامي، على مستوى الأمة المسلمة ككل.

- عمليات التدريب والتأهيل، في تأسيس وإدارة المشاريع التطبيقية التعبوية، من بناء المناهج ورسم الخطط وتدريب المُدرِّبين.

- عمليات تبادل الخبرات ونقل التجارب، في مجال المشاريع التطبيقية التعبوية، بين الوحدات البشرية والجغرافية، على مستوى الأمة المسلمة ككل.

وأما المعنيون بتحقيق مسار تطوير، وتنفيذ المشاريع التطبيقية التعبوية، فهم ينقسمون إلى قسمين، فأما القسم الأول، فهم العلماء والخبراء والمؤسسات البحثية والعلمية، التي تباشر بناء تصورات المشاريع التطبيقية التعبوية، في إطارها النظري والاستراتيجي، ومن خلال ربط تلك المشاريع، برؤية ونظريات المشروع الإسلامي، وأما القسم الثاني، فهم القادة والمؤسسات، التي تُعنى بوضع المشاريع التطبيقية التعبوية موضع التنفيذ، مع قيامهم بعمليات التحسين والتطوير، وفق متطلبات الواقع الميداني.

- المسار الاستراتيجي الخامس: مسار رفع قابليَّة الأمة العقائدية والحضارية، بما يتناسب وأحكام الدين الإسلامي، وتاريخ أداء الأمة المسلمة، وهو مسار يُعنى بالتحريك والتعبئة الشاملة لطاقات الأمة المسلمة، ومجتمعاتها، وشعوبها، حتى تصل إلى تحقيق النموذج المجتمعي والسياسي والاقتصادي، الذي يتجاوب مع مستوى التحدي، الذي تفرضه مشاريع تداعي الأمم على الأمة، وفي ظل المنظومة القيمية الحضاريَّة للأمة المسلمة، وعبر مباشرة العمليات التالية:



- عملية وضع ونشر وتطبيق مُدوَّنة المعايير المُوَحَّدة، في المشروع الإسلامي ونهضة الأمة المسلمة المعاصرة، ومجالاته المختلفة، كالمجال العقائدي، والسياسي، والفكري، كمعيار وَحدة الأمة العقائدية، ومعيار وَحدة الأمة السياسية، ومعيار سيادة الأمة وتمكينها، وغيرها من المعايير.
- عملية وضع ونشر وتطبيق، مدونة المنظومة القِيَميَّة والحضارية، كمقدمة لازمة للمناهج التربوية والتعليمية، لأجيال الأمة ومؤسساتها المختلفة.
- عمليات البناء الإيماني والتربوي التطبيقي، من خلال المسجد والأسرة والمجتمع، وتربية الأجيال على الكتاب والسنة.
- عمليات إعداد العلماء الشرعيين والمؤسسات الشرعية، كحلقات العلم، والمعاهد والجامعات، ورد الاعتبار للأداء الشرعي، في بناء المجتمعات المسلمة والحفاظ عليها.
- عمليات تكامل أدوار المؤسسات الشرعية، والإعلامية، والتربوية، والتعليمية، والثقافية، ومساهمتها في بناء النموذج المجتمعي، الذي يعبر عن قيم الإسلام الحضارية، وعلاقة الإنسان بالكون، وإعمار الأرض، والرحمة بالإنسانية، وإقامة العدل، إلى غير ذلك من سِمات المجتمع المسلم.
- عمليات إعادة الاعتبار، لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاربة البدع والمنكرات، وواجب العلماء بتقدم الصفوف في ممارسة الرقابة العامة، والاحتساب، على أداء السلطات والنُّظُم السياسية في الأمة.
- عمليات إعادة بناء العلاقات بين أبناء الأمة المسلمة، وإصلاح ذات بينهم، على الأسس الشرعية من أُخوة ونُصرة، والالتزام بالحقوق والواجبات الشرعية في تلك العلاقات، وإيقاف وإزالة الانقسام والتدابر والتقاتل على الأرض، وعلى السلطة، وعلى الثروة.
- عمليات برامج العودة الحضارية لأمة الإسلام، من العناية الشاملة بالعلوم التطبيقية، والبحثية، في جميع المجالات الطبية، والتقنية، والإنتاج الزراعي،

والصناعي، والحربي، وعلوم الطاقة، واستثمار القدرات والتنوع البشري والجغرافي الذي تحوزه أمة الإسلام.

- عملية إحلال المنظومة القيمية الحضارية، للأمة المسلمة في العالم، كبديل ومخرج للبشرية عن منظومة التوحُّش الرأسمالي، في المجال الاقتصادي والعولمة، ومجال العلاقات الدولية، وضرورة بلورة وتقديم النظريات الإسلامية التطبيقية، إلى شعوب العالم، في جميع المجالات التي تحتاجها البشرية.

- عملية بلورة وممارسة أدوار الأمة المسلمة، في العدل والسلم بين الأمم، ومنع الجور والطغيان الديني والسياسي بين الأمم، واستثمار القابليَّة الأمة المسلمة الحضارية، في تحمل تبعات هذا الدور على مستوى الأرض كلها.

وأما المعنيون بتحقيق مسار رفع قابليَّة الأمة العقائدية والحضارية، فهم قائمة كبيرة، لا يكاد يُستثنى منها أحد، من فعاليَّات الأمة المسلمة، وفي مقدمتهم:

- مراكز البحوث والدراسات
- الجامعات والمعاهد التطبيقية
- أهل الحل والعقد من علماء وخبراء
- الحكومات الثورية ومؤسساتها
- الحكومات المنحازة للأمة ومؤسساتها
- المفكرون والكتاب
- المؤسسات الاقتصادية الكُبرى
- شركات الصناعة ومراكز بحوثها
- القيادات السياسية والشوروية والتنفيذية التي تفرزها الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى
- الشبكات والمؤسسات الإعلامية



- المسار الاستراتيجي السادس: مسار توجيه المعركة ذات الجهات الخمس، التي تتمثل في الجهة السياسية والفكرية، والجهة العسكرية، والجهة الأمنية، وجهة الحرب النفسية والإعلام، والجهة الاقتصادية الاجتماعية، وهو المسار الذي يُعنى بحشد طاقات الأمة البشرية والمؤسسية، وجمع التصورات على رؤية محددة لطبيعة المعركة، التي تشنها الأمم المتداعية على الأمة المسلمة، وتكامل وتنسيق مكوِّنات الأمة في استجابتها، للتحدي الذي فرضته تلك الأمم عليها، عبر مباشرة العمليات التالية:

- عملية بذل الجهود العلمية والبحثية الوافرة، للوصول إلى تحديد دقيق لطبيعة المعركة، التي تشنها مشاريع الأمم المتداعية على الأمة، في أبعادها الاستراتيجية والتطبيقية، وتفكيك التعقيد البنائي والتنفيذي فيها، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بُعيد سقوط الاتحاد السوفيتي وإلى وقتنا هذا، وذلك في الجهات الخمس المتداخلة وهي: الجهة الأمنية، والعسكرية، والسياسية الفكرية، وجهة الحرب النفسية الإعلامية، والاقتصادية الاجتماعية.

- عملية تفكيك وإيقاف الخطورة، التي تمثلها الجهة الأمنية في المعركة، التي تشنها مشاريع الأمم المتداعية على الأمة، ودراسة تاريخ عمليات، الاحتواء، والتحييد، والاختراق، والإسقاط الأمني، التي مارسها الأعداء، وفي مقدمتهم الأمريكان، ضد فعاليات الأمة المختلفة، وإيقاف عمليات الاحتواء والتحييد للجماعات الفكرية، والدعوية، والسياسية، والجهادية، وخاصة في الساحات الثورية، والجهادية، والساحات السياسية، ووضع خطط المواجهة والاحتواء المكافئة في هذا المجال.

- عملية وضع المدونة الاستراتيجية والتكتيكية، لحماية خواص الأمة، وعوامها، من عمليات الإسقاط، والاستقطاب العقائدي، والسياسي، والفكري، والأمني، والأخلاقي، التي تمارسها مؤسسات المشاريع المتداعية، على الأمة المسلمة.

- عمليات بلورة ووضع التصورات الاستراتيجية الشاملة، التي تمثل رؤية قادة الأمة، ومجاهديها، ومؤسساتها العسكرية، للمعركة خُماسية الجهات، وآليات إدارتها وفنونها، واستدامة الإبداع، والتطوير في هذا الشأن، والحذر من الوقوع في اختلاف التصورات، حول طبيعة المعركة، وأبعادها وطرق إدارتها مواجهتها الأعداء فيها.

- عملية إدامة واستمراريَّة توجيه المعركة، ذات الجهات الخمس، ووضوحها في تصورات وهيكليَّة المشروع الإسلامي، وعدم الغفلة عنها أو الانشغال بمسار استراتيجي دون آخر، وتستمر عملية الإدامة هذه، سواء قبل مرحلة التمكين الكُلِّي للأمة أو بعده.

- عمليات التحشيد العقائدي والنفسي والعملي، لجميع مكونات الأمة في المعركة، وضمان انعكاس ذلك على جميع أنواع الأداء المؤسسي والشعبي، والعمل على تكامل المصطلحات والممارسة الشرعية، وعدم تناقضها، كالوقوع في تناقض الأداء الجهادي مع الأداء السياسي الفكري والأداء الاجتماعي وغيره، وإزالة ما علق بالأذهان من وصم الجهاد "بالإرهاب"، والتفريق بين الجهاد والسياسة، في إدارة المعركة بين الأمة وأعدائها.

- عمليات استثمار وتوظيف المنظومة القِيَميَّة العقائدية في الصراع، والتي تمثلت في سيرة النبي ﷺ، وأصحابه الكرام ومن تبعهم في تاريخ الأمة المسلمة، وضرورة بثّها في شعوب الأمة المسلمة، عبر الوسائل المختلفة من المسجد إلى المدرسة والإعلام وغيره، وذلك لتحقيق أعلى مستوى من تحصين الجبهة الداخليَّة، والاستجابة لمتطلبات المعركة بين شعوب الأمة.

- عملية ربط التصورات وآليات إدارة المعركة، في جميع المسارات بالمسار السياسي والتمكين، الذي يُعنى بسيادة الأمة، وإقرار وتطبيق نظامها السياسي الراشدي، وجعل المسار الجهادي تابعاً له ومستجيباً لتوجهاته، فهو آلية الأمة الأساسية، لتحقيق التمكين السياسي واستدامته.

وأما المعنيون بتحقيق مسار توجيه المعركة ذات الجهات الخمس، فهم قائمة كبيرة من فعاليَّات الأمة المسلمة، وفي مقدمتهم القائمة التالية:

- الحكومات الثورية ومؤسساتها العسكرية والأمنية والبحثية
- الفصائل المجاهدة
- العلماء والخبراء
- الحكومات المنحازة لمشروع الأمة ومؤسساتها العسكرية والأمنية والبحثية
- الجماعات والتيارات الدعوية والسياسية والفكرية
- مراكز البحوث والجامعات
- الزعماء السياسيون والرموز المؤثرة
- الشبكات والمؤسسات الإعلامية

- المسار الاستراتيجي السابع: مسار تكامل المشاريع السياسية، والجهادية، والثوريَّة، والاقتصادية المنجزة على الأرض، وهو المسار الذي يُعنى باستثمار محصلة أداء الأمة المسلمة وشعوبها، التي نتجت عن المعارك التي خاضتها، في المجالات العقائدية، والعسكرية، والأمنية، والسياسية، الفكرية، والاقتصادية، وفي الساحات المختلفة ضد مشاريع الأمم المتداعية عليها، وخاصة في العقود الأربعة الأخيرة، منذ بداية القرن الخامس عشر الهجري.

فمن المشاريع المنجزة على الأرض ما يلي:

- انتصار الشعب الأفغاني على الاحتلال العسكري الأمريكي، بعد عشرين سنة من القتال المتواصل.
- انفجار بركان الغضب والثورة بين الشعوب العربية، والذي أدى إلى خلخلة كبيرة، في السيطرة المشتركة بين الحملة الصليبية اليهودية، وأنظمة الملك الجبري العربية.
- النهضة التركية التي قادها رجب طيب أردوغان، حتى تمكن من خلخلة أسس العلمانية العسكرية التركية، وانطلاق الدولة التركية لأدوار تسند شعوب الأمة، في حراكها السياسي والجهادي والاقتصادي.

- التغيير السياسي الذي ذهب إليه الشعب الباكستاني وقاده عمران خان، ومحاولة إعادة باكستان إلى معادلة الصراع على مستوى الأمة المسلمة.

- التحولات السياسية في ماليزيا، والتي أدت إلى إسقاط حكومة نجيب عبد الرزاق المرتشية، بعد أن استمرت في تخريب الاقتصاد الماليزي لمدة عقد كامل من 2009م إلى 2018م، وإن كانت هذه التحولات في ماليزيا هي الأضعف في قائمة هذا المسار.

مع العلم بأن هذه القائمة مفتوحة لانضمام أي دولة أو ساحة من ساحات التغيير تتمكن من الدخول في إطار التمكين والصراع.

وسوف يسهم هذا المسار في تحقيق غايات المشروع الإسلامي، عبر مباشرة العمليات التالية:

- عمليات استثمار البنية التحتية، والأجهزة السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والثروات التي تحوزها كل دولة، من تلك الدول والساحات، لصالح دعم رؤية المشروع الإسلامي، وخدمة غاياته الكُبرى.

- عمليات الدعم المشتركة من دول هذا المسار الاستراتيجي، لصالح الساحات الثورية، والجهادية، والسياسية، ودعم قضايا الأمة، والأقليات المسلمة على مستوى العالم، وخاصة وقوف هذه الدول والساحات، ضد أي نوع من أنواع الانتهاك الموجه لحُرُمات الأمة ومقدساتها.

- عمليات التكامل والتنسيق والدعم المتبادل، بين دول وساحات هذا المسار الاستراتيجي، في إدارة الصراع والتدافع على مستوى النظام الإقليمي والدولي، في جميع جبهات المعركة الناشبة، السياسية منها والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، وفي إطار العلاقات الدولية، وتقديم تصور الأمة المسلمة للنظام الدولي لشعوب العالم.

- عملية ترسيخ ونقل أداء الأمة المسلمة، إلى آليَّة "الدولة" و "الشعوب" و "الأقاليم" في الصراع الدولي، بدلاً من الاعتماد على آلية "الجماعات" و "التيارات".

- عمليات استثمار واقع الدول والساحات، في هذا المسار الاستراتيجي، لاحتضان أنوية هياكل المشروع الإسلامي وبداياته، وتأسيس شبكات التواصل والحوار بين مكوِّنات الأمة المسلمة.

- عمليات استثمار واقع الدول والساحات، في هذا المسار الاستراتيجي، لتطوير وبلورة الخطاب العقائدي، والسياسي، والتربوي، الموجه للأمة المسلمة، بغية تحشيدها وتعبئتها، باتجاه رؤية المشروع الإسلامي وغاياته.

- عمليات التكامل والتعاون، بين دول وساحات هذا المسار الاستراتيجي، في مجال مراكز البحوث والدراسات، وفي شتى مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية.

- عمليات الدعم المشترك، بين دول وساحات هذا المسار الاستراتيجي، لاحتضان المشاريع الاقتصادية، والتقنية الصناعية، والدفاعية المشتركة، لسد ثغرات الاقتصاد، والتقنية والصناعة، والسلاح، التي تعاني منها شعوب الأمة المسلمة.

- عمليات خطط الطوارئ والبدائل الاستراتيجية، في جميع المجالات، وإعداد متطلبات العمل في أشد الظروف الدوليَّة والإقليمية المتوقعة، وخاصة في المجال الاقتصادي، والتقني، والحروب غير التقليدية، وبدائل الاتصال والشبكة الدولية، والطاقة وغيرها.

- عملية بلورة نواة قيادة المشروع الإسلامي، ومرجعيته العالمية، عبر مظلات ودول وساحات هذا المسار الاستراتيجي، سواء في بعده القيادة الرمزي، أو التنفيذي، أو الشوروي، أو الشرعي، أو التخصصي، أو المؤسسي.

وأما المعنيون بتحقيق مسار تكامل المشاريع السياسية، والجهادية، والثوريَّة، المنجزة على الأرض، فهم بطبيعة الحال، القيادات السياسية والمؤسسية للدول، والساحات في هذا المسار، من رؤساء الحكومات، وقادة المجاهدين والثوار، والعلماء الشرعيين والخبراء، وأهل الحل والعقد، ورؤساء المؤسسات المشتركة، بين هذه الدول والساحات، في المجالات المختلفة، ومراكز البحوث والدراسات، وغيرهم.

خامساً: معاييروضوابط الأداء الكُلِي في المشروع

تبدأ مهمة معايير وضوابط الأداء الكُلِّي، في مشاريع الأمم والدول والمؤسسات، فور الانتهاء من وضع واعتماد الاستراتيجية، أو خطة المشروع، وبدء التنفيذ الفعلي لتلك الخطة، حيث تقوم المعايير والضوابط بمهمة ربط التنفيذ، بغايات المشروع الاستراتيجية والتذكير الدائم بها؛ فمعايير الأداء هي تلك المؤشرات القابلة للقياس، والتي يمكن تقييمها كمياً من حيث الكفاءة والفعالية، والتي تؤدي مهمة الرقابة وضبط وتحسين الأداء في عمليات المشروع.

ويمكن تشبيه دور معايير وضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع، بمهمة التوجيه العام للمشروع، مثلما يتم تسيير السفن والطائرات والمركبات، واهتدائها بخطوط الطول والعرض، على مستوى الأرض وغلافها الجوي، كما أنها تقوم بدور ضبط التوازن بين مسارات المشروع الاستراتيجية الكُبرى، حتى لا يطغى مسار على حساب بقية المسارات، ويمكننا اختصار مهام معايير وضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع بما يلي:

1- تنوب المعايير والضوابط في المسيرة التطبيقية للمشروع، عن الغايات الاستراتيجية التي وُضع المشروع على أساسها.

2- تعمل المعايير والضوابط على التحكُّم، في مسيرة المؤسسات والوِحدات الكُبرى للمشروع، لكي توجهها باتجاه الغايات والأهداف بعيدة المدى، فتنضبط مسيرتها بناء على ذلك.

3- تساعد المعايير والضوابط وخاصة المقاييس الاستراتيجية، على تنزيل خطة المشروع الاستراتيجية من إطارها النظري، إلى إطارها العملي التطبيقي.

4- تقوم المعايير والضوابط بدور قياس التقدم والتأخر، وتحليل التباين بين مستويات الأداء في المشروع.



5- يمكن أن تلعب المعايير والضوابط، دور اكتشاف الفجوات في أداء المشروع، والتي تتشكل نتيجة اختلاف البيئات التي يعمل فيها المشروع، والتحوُّل والتغيير الذي تخضع له تلك البيئات، وبالتالي تقوم المعايير بعمليات التصحيح اللازمة، والتي تنقسم بدورها إما إلى تصحيح استراتيجي أو إلى تصحيح ميداني، بحسب نتائج الدراسات لتلك الفجوات.

6- تمنع المعايير أو تخفف من التصادم والتناقضات، التي يمكن أن تنشأ بين وحدات المشروع، والتي يمكن أن تنشأ نتيجة سعة ساحات المشروع، والتنوع الهائل بين مكوّنِاته البشرية والجيوسياسيَّة، في المجال الاجتهادي والتطبيقي، كما هو حال المشروع الإسلامي.

7- تقوم المعايير والضوابط بعملية الرقابة الاستراتيجية، على الأداء المؤسسي في المشروع، وهي رقابة متنوعة تشمل الأداء الاستراتيجي بعموم، وعمليات المسح المعلوماتي الاستراتيجي الدائم والموسمي، ومراقبة الأحداث والتطورات داخل الأمة وخارجها، ومراقبة المواقع الحرجة حتى لا تتطور إلى انهيارات، وتحديد أشكال وبرامج الاستجابة لتلك التطورات، ورسم استراتيجيات الطوارئ، الأمر الذي يقتضي وجود دوائر رقابة استراتيجية على مستوى المشروع، ووحداته الكُبرى ومؤسساته المختلفة.

ويمكن تقسيم معايير وضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع الإسلامي إلى:

أ- معايير الأداء العقائدي والفقهي والتاريخي

ب- ضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع

أ. معايير الأداء العقائدية والفقهية والتاريخية:

وهي المعايير المأخوذة والمستنتجة من السمات العقائدية التي تتميز بها أمة الإسلام، ومن القواعد الكُليَّة في الفقه، ومن ممارسات الأمة وتطبيقاتها في تاريخها السياسي، مع ضرورة الإشارة إلى أنه قد تم بث وشرح معظم معايير الأداء العقدية

والفقهية والتاريخية في فصول الكتاب وثناياه المختلفة، وسوف نتوقف هنا على أهم تلك المعايير بشكل مختصر، كما يلي:

- معيار تكامل السِّمة العقائدية والسِّمة السياسية، في علاقة مكوِّنات الأمة بعضها ببعض، من قوميات وشعوب وأعراق وجغرافيا، حيث لا يمكن فصل مسألة الولاء العَقَدي الذي أوجبه الله عز وجل على المؤمنين، عن الولاء السياسي بينهم، في ظل أمة واحدة، ودولة واحدة.
- معيار حتمية الوقوف على مصالح الأمة العُليا وبلورتها، وارتباط مشروع الأمة المسلمة بتلك المصالح، وهيمنتها على المصالح التي هي أدنى منها، على مستوى الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى، ثم الأقاليم والدول المركزية والأقطار، مع أهمية السعي لتقليص الفوارق في المصالح بين وِحدات المشروع، والتي تفرضها ضرورات الصراع، وانكشاف سقف الأمة السياسي؛ وعدم اتخاذ تلك الفوارق والتناقضات أساساً مستقراً، في أداء وِحدات المشروع، كتناقض مصالح الحكومات المنحازة للمشروع، مع مصالح الساحات الثورية، لأن الاتكاء على هذا التناقض سيقود إلى هدم المشروع من أساسه.
- معيار حتمية بلورة وبناء تصورات المشروع الإسلامي، على الأحكام الشرعيَّة التي تجيب على النوازل الكُبرى، وفق منهج فقه النوازل، واعتبار بقية العلوم التخصصية والمناهج الفكرية، مناهج مساعدة ومعينة في تحقيق هذا المعيار.
- معيار وَحدة وسيادة مشروع الأمة السياسي على المستوى العالمي، وارتباط بقية المشاريع السياسية، والقومية، والجغرافية، بذلك المشروع واستنادها إليه.
- معيار إحياء وتطبيق منهج وسُنن النظام السياسي الراشدي، وفي مقدمتها حق الأمة في اختيار أفضل من تراه لرئاستها، وإدارة مصالحها العُليا، ورقابة الأمة العامة والخاصَّة على أداء النظام السياسي، وشمول تطبيق أحكام النظام



السياسي الراشدي، جميع المستويات والوحدات السياسية في الأمة، من القُطر إلى الإقليم، وانتهاءً بالوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى.

- معيار تعين الواجب الشرعي على علماء وخبراء الأمة، المتمثِّل في وضع وبلورة الأنظمة السياسية التطبيقية التي تحتاجها الأمة كالدساتير والأنظمة العامة، وإيجاد وتفعيل المؤسسات السياسية في النظام السياسي الراشدي، كمؤسسة أهل الحل والعقد في الأمة، والأحزاب السياسية وغيرها.

- معيار استقلال مشروع الأمة السياسي، في تصوراته العقدية، والتشريعية، والمبدئية، والأخلاقية، بالضرورة عن بقية الفلسفات والعقائد البشرية، ونُظُمها السياسية، وعدم الوقوع تحت أي نوع من أنواع التبعية والوصاية والنفوذ لتلك المشاريع.

- معيار تحكيم القواعد الشرعية في النظر لطبيعة الصراع الدولي، وتحديد موقع الأمة المسلمة في المعادلات والعلاقات الدوليَّة، وخاصة في النظر إلى طبيعة الصراع والتدافع العقائدي والسياسي الدولي.

- معيار واجب الأمة الشرعي بإزالة جميع الآثار السياسيَّة، التي خلَّفتها الحملة الصليبية على شعوب وأراضي الأمة، ورفع وصاية المشاريع الدولية والإقليمية عن شعوب الأمة، كوصاية المشروع الصهيوني والمشروع الصفوي الإيراني، وإيقاف نفوذهما وإفسادهما في قلب الأمة، ورفع وصاية وحكم الأنظمة الملكية، والعسكرية، والجمهورية العلمانية.

- معيار انعتاق مكوّنات الأمة المسلمة من آثار مرحلة السقوط والهزيمة، وما خلَّفته تلك المرحلة على الشعوب، من تفرُّق وشتات وعصبيات، على المستوى القومي، والعِرقي، والجغرافي، في جميع ساحات الأمة المسلمة.

- معيار الدفع باتجاه التجديد في دين الأمة واجتهادها، ومشروعها الحضاري، دون خضوع التجديد للاستقطاب والتنازع، بين تاريخ الدول بعيدة أم قريبة، كالدولة الأموية، والعباسية، أو القريبة كالعثمانية، أو وقوع المشروع تحت

طائلة الاجتهادات، كالصوفية والوهابية، أو الجماعات الإسلامية المعاصرة، وعدم ربط المشروع بقوم أو عِرق أو جغرافيا، فهو يُمثِّل مِظلَّة عامَّة لأمة الإسلام، بوحدتها العقائدية والسياسية التي أوجبها الله عز وجل عليها.

- معيار واجب الأمة الشرعي في تقديم النموذج الدعوي والحضاري، لبقية الأمم من خلال رؤيتها السياسية والدعوية والاقتصادية والاجتماعية، والتقدم بنظام بديل في العلاقات الدولية، يمثل رحمة الإسلام وعدله بين الأمم.
- معيار قابلية وقدرة الأمة المسلمة العقائدية والحضارية على قيادة البشرية، وإيقاف فساد النظام العالمي، وإبطال هيمنة وتألُّهِ أعضاء مجلس الأمن الدائمين على البشريَّة، ومواجهة العُلوُّ والإفساد اليهودي وهيمنته على النظام العالمي.
- معيار حتميَّة تقدم شعوب الأمة، نحو نقض مرحلة الغثائية والوهن التي أحاطت بها، والعودة إلى الجهاد من أوسع الأبواب، وضرورة هدم مصطلح "الإرهاب"، ومحو آثاره النفسيَّة والعمليَّة من ساحات الأمة المسلمة، واستخدام كافة أدوات المدافعة التي شرعها الله عز وجل لها، تحت شعار قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ التوبة:111.
- معيار انعتاق الأمة المسلمة من آثار النظريات الاقتصادية، والهيمنة والإفساد الاقتصادي، الذي فرضته نظريات التوحش الرأسمالي النصراني اليهودي من جهة، ونظريات الفكر الماركسي واليساري المُلحد من جهة أخرى، وقابلية الأمة الفقهية، على تطبيق نظرياتها الشرعية في الاقتصاد والمال، وخصوصاً في ظل انتشارها العالمي.



- معيار الإعداد والبناء والتأهيل لأجيال الأمة المستجدة، وفق متطلبات التمكين السياسي والحضاري لدولة الإسلام، وظهور الإسلام في الأرض، وذلك وفق المنظومة القِيَمِيَّة للتربية والإعداد في القرآن والسنة.
- معيار التكامل والتشارك بين مكوِّنات الأمة المسلمة، في أداء واجبات دعم مشروع التمكين وتحمل تبعاته، وفي حقها للتمتع بالخيرات، والثروات، والتنمية، والحريَّات، في ظل ذلك المشروع، وإحياء نظام الخلافة الإسلامية مجدداً.
- معيار التعددية الفقهية، والسياسية، والفكرية، والقومية، والعرقية، وشرعيَّة ممارسته، وضرورة توظيفه كقوة دافعة لمشروع الأمة، وتحقيق وجودها السياسي بين الأمم، وإدارة تلك التعددية عبر منهجية إدارة الخلاف على المستوى الفقهي، والسياسي، والفكري، وتحويل التنافس من منطقة الصراع، إلى منطقة التكامل، والتسابق في خدمة مشروع الأمة الكُلِّي.
- معيار تعبئة الأمة الشاملة عبر رفع معدلات أداء فروض الكفايات المتعيَّنة على أفراد الأمة، وخاصة تلك المتعلقة بشؤون المدافعة والتمكين وحماية الحُرُمات، وابقائها كفروض أعيان، إلى تتحقق الكفاية والمنعة، المتمثلة في السيادة والتمكين، وظهور نظام الخلافة في الأرض مرة أخرى.
- معيار واجب الأمة الشرعي في مواجهة ومحاربة الابتداع الغليظ في الدين، والذي يُهدد بزحزحة شعوب الأمة عن قواعد الإسلام وتطبيقه، في الاعتقاد والعبادات والمعاملات، وفق تعريف علماء الأمة للابتداع، ويدخل في ذلك المبتدعة المُحدثون، كاللبراليين، والعلمانيين، والحداثيين، والتنويريين، وما أشبه، فضلاً عن المبتدعة الأقدمين، وفي مقدمتهم الصفوية الإيرانية، التي تحاول أن تستبدل أحقادها التاريخية بعقيدة الأمة وشريعتها.

ب. ضوابط الأداء الكُلّي في المشروع:

تتوزع ضوابط الأداء الكُلِّي أو الضابط التنظيمية، في مشروع الأمة المسلمة، بين مهمة مراقبة الأداء التنفيذي في المشروع، ومدى كفاءة الأداء، والتزامه وارتباطه بخدمة وتحقيق غايات المشروع الكُبرى، إلى مهمة الإدارة الاستراتيجية للمشروع، واكتشاف الفجوات ما بين التخطيط والتنفيذ، حيث يمكننا الوقوف على أهم ضوابط المشروع في القائمة التالية:

- استخدام غايات المشروع الكُبرى، كمحرِّكات وموجهات كُلِّيَّة للأداء، في جميع المستويات التنفيذية للمشروع.
- العمل على التعبئة الشاملة لطاقات الأمة ومكوِّناتها البشرية، وتوحيد المفاهيم، والمصطلحات، والهياكل، لدعم عملية التمكين لدين الله عز وجل، وعودة الأمة لتأسيس دولتها وبناء نظامها السياسي المركزي.
- استيعاب ودمج كل مكوِّنات الأمة على مستوى الأرض في بناء المشروع الإسلامي، وعدم بقاء أي كتلة مسلمة خارجة عن هذا الاستيعاب، مع التدرج في تحقيق الاستيعاب، وبحسب ظروف وواقع كل كتلة، في مراحل الصراع والتمكين المختلفة.
- التزام كل أنواع الأداء المؤسسي في الأمة، بمنظومة قيَم الرُّشد المؤسسي والإداري، المأخوذة من النظام السياسي الراشدي، في إدارة مصالح الأمة، من شورى مُلزمة، والتزام نظام الأغلبية في اتخاذ القرارات التي لا تتعلق بأحكام شرعيَّة، ورقابة الأمة العامة على الأداء السياسي، ومن محاسبة واحتساب، إلى غير ذلك من قِيَم المنظومة.
- العمل على بناء المؤسسات القُطرية، والإقليمية، والمركزية البديلة، التي تحتاجها الأمة في إصلاح أوضاعها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وإيقاف



عملية الالتجاء إلى المنظمات الدولية، والإقليمية، التي لم تزد الأمة إلا هوانا وذُلّاً، ومن بين تلك المؤسسات التي تحتاجها الأمة، منظمات وهيئات المصالحة، وفض النزاع، وإدارة المراحل الانتقالية، وغيرها.

- توحيد وتطوير النماذج وطرائق الأداء والقِيَم، في جميع المشاريع التطبيقية، التي ستُمكِّن شعوب الأمة، من تحقيق غايات المشروع الإسلامي، وذلك في مختلف ساحات التخصص، والتشبيك بين تلك المشاريع على المستوى الإقليمي والعالمي.
- التوجه نحو بناء مؤسسات، ولجان، ودوائر التخطيط الاستراتيجي، وانتشارها في جميع مستويات الأداء المؤسسي، وقيامها بالإضافة إلى عملية التخطيط الاستراتيجي، بأدوار الاستشارة، والرقابة، والتقويم، للأداء التخطيطي والتنفيذي، الذي تحتاجه الأمة في جميع الاتجاهات.
- بناء شبكات البيانات والمعلومات على مستوى الأمة المسلمة، واستخدام وتطوير التقنيات الحديثة في إدارتها، وتوظيفها، لصالح مشروع الأمة، وفي اختزال الجهود والزمن، لتحقيق غايات المشروع.
- استخدام المقارنة المعيارية (Benchmark) في قياس الأداء في المشروع وتطوره، والبحث عن أفضل الممارسات التطبيقية في هذا المجال، سواء كانت تلك المقارنة تتم داخل المشروع، ومراقبة أداء وحداته الكُبرى، ومسارات التنفيذ الأساسية، أو استخدمت للوقوف على أداء المنافسين، من المشاريع المتداعية على الأمة، والوقوف على التطورات في ساحاتهم المختلفة.
- اتخاذ المسارات الاستراتيجية في خطة المشروع الإسلامي، كمؤشرات كُلِّيَّة على الأداء في جميع مستويات المشروع، بدءاً من الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى والأقاليم والأقطار، والمستويات التخصصية كأهل الحل والعقد، ومراكز البحوث، وغيرها من المستويات، بحيث يرتبط التخطيط والتنفيذ بهذه المؤشرات، ومن أهمها:

- مدى التحوُّل والتغيير الإيجابي والتطبيقي، الذي يمكن رصده في أداء العلماء الشرعيين على المستوى الفردي والجماعي، وتوجههم لخدمة مشروع الأمة، وخاصة في إطار الاجتهاد والنظر في النوازل الكُبرى، وجهودهم العلمية في تقعيد مسألة التمكين لمشروع الأمة، بأبعاده العقائدية، والفكرية، والسياسية، والتطبيقية، وبلورة أحكام وقواعد النظام السياسي الراشدي وتطبيقاته العملية.

- مدى مشاركة وانخراط علماء الأمة، وأصحاب التأثير فيها، وجماعاتها، وتياراتها، في عملية تعريف شعوب الأمة وأجيالها المستجدة بمشروع التمكين، وبذل جهودهم العلمية في تقريب مفاهيم المشروع، والتعامل مع التغيير والنقلات التي يتطلبها المشروع.

- مدى مشاركة أفراد الأمة، وجماعاتها، وشعوبها، وقومياتها، في مسارات المعركة الخماسية الناشبة بين الأمة والمشاريع المتداعية عليها، وأداء الجهود الشاملة والمتنوعة، في دعم مسارات المعركة، العسكرية والأمنية، والسياسية الفكرية، الحرب النفسية الإعلامية، والاقتصادية الاجتماعي.

- مدى انخراط أفراد الأمة، وجماعاتها، وشعوبها، وقومياتها، ووحداتها البشرية والجغرافية، في تبنِّي المشاريع التطبيقية، وإدارتها على المستوى القُطري، والتشبيك بينها على المستوى الإقليمي والعالمي.

- مدى مشاركة العلماء، والمربين، والمؤسسات التعليمية والتربوية، على جميع مستويات الأمة، في عملية الإعداد والتربية، وزرع المنظومة القيمية للمشروع الإسلامي، في نفوس النشء الجديد، وفي نفوس الجماهير عموماً.

- مدى انخراط المؤسسات المرتبطة بمشروع الأمة، والعلماء، والخبراء، والجماعات، والأحزاب، في عمليات وخطط التدريب والتأهيل، اللازمة للطاقات البشرية، التي يتطلبها المشروع، وبناء شبكات التدريب على مستوى الوحدات البشرية والجغرافية للأمة، والتشارك في التعليم المتبادل والخبرات.



- مدى الجهود المبذولة بين أفراد الأمة ومؤسساتها المختلفة، في دعوة شعوب العالم إلى الله عز وجل، ودخولهم في دين الله أفواجاً، ومدى التجديد والإبداع في الخطاب الدعوي وفاعليته.

- مدى الجهود المبذولة على مستوى شعوب الأمة، ووحداتها البشرية والجغرافية، في جهود الأداء الاقتصادي والتنمية، وانفتاح الأمة اقتصادياً على بعضها البعض، والعناية بالأداء التقني، والصناعي، والتنافس على المستوى الدولي.

- تطبيق معطيات الإدارة المؤسسية الحديثة، ونظرياتها التي ثبت جدواها وفاعليتها في الأداء الإنساني، ما لم تصطدم المبادئ التي تقوم عليها مع القواعد الشرعية؛ وقيام العلماء والخبراء المسلمين بتأسيس مسارات جديدة، ووضع بصمات خاصة بحضارة الأمة المسلمة، على النظريات الإدارية التي أفرزتها الحضارة الغربية الحديثة، ومن تلك النظريات: نظرية التخطيط الاستراتيجي، ونظرية إدارة الجودة الشاملة، ونظرية الإدارة الاستراتيجية ونظرية المقارنة المعيارية.

- تطبيق مبادئ الإدارة الاستراتيجية، في تنفيذ خطط المشروع الإسلامي، والتي تبدأ من وضع الخطط الاستراتيجية، ثم الإشراف على تطبيقها في المؤسسة أو الميدان المعني، وتوفير الموارد لتنفيذ الخطط، ووضع الخطط موضع التنفيذ، وتحديد أولويات التنفيذ، من أهداف كل خطة، بحسب الأكثر أهمية وضرورة من بين تلك الأهداف، وتأهيل وتدريب القدرات البشرية، ووضع خطط التشغيل؛ وعلى العموم تحريك المؤسسة باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية وغايات المشروع.

- التزام القائمين على بلورة المشاريع التطبيقية، في مشروع الأمة وإدارة مؤسساته المختلفة، بعمليات تبسيط الإجراءات والتطبيقات، والاستفادة من نماذج خطط التشغيل ومؤشرات العمل، وتطبيق المبدأ العملي: من يقوم بماذا؟

والتي من شأنها أن تجعل العاملين والمتطوعين، ينخرطون في الأداء، دون جهود إضافية في المستوى التخطيطي والاستراتيجي.

- تطبيق استراتيجية "إدارة المشروع بكفاءة سواء في البيئات المعقدة أو البيئات البسيطة"، حيث تتباين بيئات الأمة المسلمة، بين التعقيد الحضاري والمدني، إلى البيئات الريفية والصحراوية البسيطة؛ وعلى قيادات المشروع أن يتعاملوا مع كل بيئة بما تحتاجه، دون فقد الأصول التي يقوم عليها المشروع، في أبعاده العقائدية، والفكرية، والتطبيقية.

سادساً: السيناريوهات المتوقعة في مستقبل الأمة والمشروع

سوف أركز في هذه المُفردة من فصل "نظريَّات ورؤية وغايات مشروع الأمة المسلمة"، على السيناريوهات الكُلِّيَّة، التي تتعلق بمآلات مسارات المشروع، في ظل التدافع الأممي، سواء كانت تلك السيناريوهات، تتعلق بكُتَل الأعداء ومشاريعهم، التي تشكل النظام الدولي، واصطراع الأمة مع تلك المشاريع، أو سيناريوهات التطورات المتوقعة داخل المشروع الإسلامي، ووحداته البشرية والجغرافية الكُبرى ومحاوره، وسيناريوهات المراحل التنفيذيَّة المتوقعة للمشروع؛ وذلك حتى يتسق مسار هذا الفصل، مع منهجية التخطيط الاستراتيجي، ، من خلال عرض التوقعات والقراءات المستقبليَّة للمشروع، وذلك على ضوء الرؤى والنظريات والغايات التي تمَّ اعتمادها فيه، مع العلم بأنه سبق التعرُّض لبعض السيناريوهات المتوقعة في الفصلين التاليين:

الفصل الثاني: تقدير الموقف الاستراتيجي للأمم والنظام العالمي.

الفصل الثالث: تقدير الموقف الاستراتيجي لأمة الإسلام.

وسوف يكون استعراض سيناريوهات التدافع مُركَّزاً وشاملاً، وهو مقسَّم على محورين كما يلي:



المحور الأول: سيناريوهات تدافع الأمة مع المشاريع المتداعية عليها

المحور الثاني: سيناريوهات المآلات الداخليَّة في المشروع الإسلامي

المحور الأول: سيناريوهات تدافع الأمة مع المشاريع المتداعية عليها

ويمكن الوقوف في هذا المحور على السيناريوهات التالية:

- سيناريو حتمية ظهور الأمة المسلمة على الأمم كلها، والتمكين السياسي والعسكري لها على مستوى الأرض، لكون الأمة المسلمة هي الأمة التي تحمل رسالة رب العالمين الخاتمة، والنهائية للبشرية، وقد بشَّر بها جميع الأنبياء عليهم السلام، كما جاء على لسان عيسى ابن مريم عليه السلام في القرآن الكريم: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ الصف:6، وكما ورد عن النبي ﷺ، في قوله: (أنا دعوةُ أبي إبراهيمَ، وكان آخرَ مَن بشَّر بي عيسى ابنُ مريمَ) [1]، وهي رسالة لا بد أن تبلغ مداها الزمني والجغرافي، بغض النظر عن حال حامليها، فإنهم إن تَخلَّفوا عن متطلبات حمل الرسالة، جاءتهم سُنَّةُ الاستبدال، فبعث الله أقواماً وأجيالاً يحملونها، حتى يبلِّغوها للبشرية ويجددوا وجودها، وفق تلك السُّنَّة كما قال رب العالمين: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شيئاً وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ التوبة:39.
- سيناريو حتمية بلوغ رسالة الإسلام، ما بلغ الليل والنهار، أي ظهورها على الدين كُلِّهِ، وهو ظهور تمكين في آفاق الأرض كلها، كدولة وسيادة، كما ورد عن النبي ﷺ، في قوله: (إنَّ اللَّهَ زَوَى لي الأرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشارِقَها ومَغارِبَها، وإنَّ أُمَّتي سَيَبْلُغُ مُلْكُها ما زُوِيَ لي مِنْها) [2]، وتمضي هذه الحتميَّة وفق مسارين أساسيين، أما

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.

(2) رواه مسلم.



المسار الأول، فهو بلوغ دعوة الإسلام لشعوب العالم ودخولهم فيها أفواجاً، وخاصة مع تيسير البلاغ والدعوة، ووجود أدوات العولمة التقنية، وفي مقدمتها الشبكة العنكبوتية، التي أتاحت تعرف الشعوب على دين الإسلام، وارتفاع معدلات دخولهم فيه، على مستوى أوروبا، وأمريكا الشمالية، ثم بقية العالم، حيث يعتبر المسار الدعوي أحد مسارات الظهور والغلبة لأمة الإسلام، بجانب المسار الجهادي والمدافعة، مما يقتضي العمل على تفعيل المسار الدعوي، تفعيلاً يليق بواجب الدعوة إلى دين الله الواحد الأحد، وبمستوى انفتاح الأمم على بعضها البعض، والاستعداد لالتحاق الأمم الجديدة بأمة الإسلام، خاصة تلك التي لم تشهد صراعاً بينيّاً مع الشعوب المسلمة، كالشعب الياباني، والشعب الألماني، وشعوب القارة الأمريكية الجنوبية، مع إمكانية التحاق فئات كبيرة من بعض المجتمعات في العالم بالأمة المسلمة، كمجتمع الأفارقة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن رؤية أمثال هذه الفئات، التي سوف تلتحق بالأمة المسلمة، في كل مجتمعات العالم، كالفئات المهمشة والمستعبدة من الهندوس في الهند، وغيرهم، وخاصة مع حاجة شعوب العالم لمواجهة الطغيان، الذي تمثله ما يُسمى "بالحكومة العالمية"، من شركات التقنية، والمعلومات العملاقة، وأصحاب رؤوس الأموال الهائلة، في ظل ممارسات هذه الحكومة، لعمليات استغلال الشعوب، ورفع معدلات السيطرة والتحكم فيهم عبر أدوات التقنية الحديثة، كتجاربهم في مجال "الذكاء الصناعي"، وما سوف ينتج عنه من تحكم وسيطرة، على الأداء البشري؛ ولا توجد عقيدة قادرة على مواجهة هذا الطغيان العالمي إلا عقيدة الإسلام.

- سيناريو حتمية رفع الأمة المسلمة، لمشعل الإصلاح البشري، بدخولها في معادلة التدافع الدولي، بالرُّغم مما أصابها خلال القرن الأخير، وسقوط دولتها، لأن الله عز وجل أنبأنا بأن صلاح الأرض والبشر، إنما يتعلق بوجود الأمة المسلمة، وبدورها في عملية التدافع الدولي، كما أخبر الله عز وجل: ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ

بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ البقرة:251، وقد أورد الطبري عن مجاهد في قول الله عز وجل: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ يقول: ولولا دفع الله بالبار عن الفاجر، ودفعه ببقية أخلاف الناس بعضهم عن بعض لفسدت الأرض بهلاك أهلها [1]، خاصة في ظل القاسم المشترك بين الأنظمة الطاغوتية العالميَّة، والتي وإن اختلفت عقائدها، بين شيوعية صينية، وهندوسية، وبوذية، ورأسمالية مسيحية، وغيرها، لكنهم يتفقون جميعاً على ما يسمونه "بالخطر الإسلامي"، والذي سيقود إلى دخول شعوبهم في الإسلام، وبالتالي انعكاس رؤيتهم تلك على طبيعة النظام العالمي، المتمثل في الأمم المتحدة، وبقية آليات النظام العالمي، حيث يعملون بشكل مشترك، على مواجهة الإسلام وشعوبه، بكل أنواع المواجهة والقمع والحصار.

- سيناريو حتميَّة دخول الأمة المسلمة، في معادلة إسقاط وتفكيك، "الطاغوتية" العقائدية، والعسكرية، والسياسية، التي يمثلها "الخمسة الكبار" في النظام الدولي، فقد بلغ هؤلاء مراحل من التجبُّر وتعبيد للبشر، لم يمر في تاريخ البشرية؛ ولا توجد أمة بين الأمم مؤهلة عقائدياً، وجيوسياسياً، وانتشاراً عالمياً، للقيام بهذه المهمة، إلا الأمة المسلمة، خاصة وأن المراحل الأولى من المواجهة العَمَليَّة بين الأمة المسلمة، وبين هؤلاء الطغاة، قد أظهر قدرة الأمة الفِعليَّة، على القيام بهذه المهمة التاريخية، وإنجازها لصالح البشرية، فقد تمكن شعب واحد فقط، من شعوب الأمة المسلمة وهو الشعب الأفغاني، وخلال العقود الأربعة الأخيرة، من إسقاط وإضعاف القوتين "الأعظم"، كما تم توصيفهما في النظام الدولي، وهما الاتحاد السوفيتي في مرحلة الصدام الأول، ثم تمكن نفس الشعب من إذلال القوة الأولى في العالم، وهي أمريكا، بعد معركة استمرت لِعَقدين متواصلين.

(1) تفسير الطبري.

- سيناريو حتميَّة خضوع منطقة القلب في الأمة المسلمة، لأشد أنواع الصراع وارتفاع معدلات مواجهة المشاريع المتداعية على المسلمين، وهي المنطقة التي تحوي بين جنباتها المساجد المقدسة الثلاثة، المسجد الحرام، والمسجد النبوي والمسجد الأقصى، وما يحيط بها، أي ما يُسمَّى اليوم بمنطقة "الشرق الأوسط"، سواء كان الصراع الذي ستخوضه الشعوب، موجهاً ضد الأنظمة العميلة التي نَصَّبها اليهود والنصارى، أم موجهاً ضد المشاريع الإقليمية كالكيان الصهيوني وإيران، أم موجَّهاً ضد موجات الاحتلال الخارجي، كالاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان، والاحتلال الروسي لسوريا وليبيا.
- سيناريو حتمية مواجهة الأمة المسلمة لمشروع "العُلُوّ اليهودي" في الأرض، وإنهاء وجوده، ذلك أن صعود اليهود لم يكن ليحدث، لولا ضعف وانحسار الوجود والمشروع الإسلامي، فثمة ترابط وتداول في الصراع بين الأمة المسلمة ويهود، وخاصة مع تمحور وتركز المواجهة، بين المشروع الصهيوني في بيت المقدس، والشعوب في دول الطوق، وخاصة سوريا ومصر، وإمكانية دخول تركيا على خط الصراع نتيجة للارتباط العقائدي والجيوسياسي والتاريخي ببيت المقدس، كما يتوقع اتساع الصراع بين الشعوب العربية قاطبة، وبين الجيوش العربية التي يتحكم اليهود في حُكامها، وخاصة بعد أن اتضحت أبعاد التحالفات، وطبيعة الارتباط البنيوي بين المشروع الصهيوني وأنظمة القمع العربي، في ظل ثورات الربيع العربي، مما يجعل ثورات الشعوب هي في الحقيقة ثورة شاملة على المشروع الصهيوني وعملائه، الأمر الذي يرشح الساحات العربية لعمليات مواجهة واسعة، بين الشعوب الثائرة والجيوش العربية، وأجهزتها الأمنية، والمنظومة العسكرية والأمنية للمشروع الصهيوني؛ كما يتوقع تدخل المشروع الصهيوني، في العمل على استراتيجية إشعال الحروب الإقليمية، لإشغال الشعوب وإيقاف تقدمها نحو السيادة، والاستقرار السياسي، كالحرب التي يمكن أن تشتعل بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا وإرتريا من جهة أخرى، وسيكون عامل الحسم بجانب الشعوب

في تلك المواجهة، لأسباب كثيرة، من بينها وضوح عقائدية الصراع، وسعة ساحات الصراع، وقابلية الشعوب المسلمة العددية والجغرافية على امتصاص صدمات الصراع.

- سيناريو تصاعد المواجهة، بين شعوب الأمة عموماً، والمشروع الصفوي الإيراني، وخاصة بعدما تبيَّن بأن المستفيد الأول من احتلال أمريكا لأفغانستان عام 2001م، والعراق عام 2003م، كان هو المشروع الصفوي، ، وبعدما سقطت كل أقنعة النظام الصفوي الإيراني، بسبب أدائه وحماسته العقائدية الشديدة، في سفك دماء شعوب الأمة الثائرة، في سوريا واليمن، وبعدما اتضحت أبعاد التساند والتكامل، بينه وبين المشروع الصليبي والمشروع الصهيوني، بقمع الشعب السوري لصالح المشروع الصهيوني، وقمع الشعب اليمني لصالح المشروع الأمريكي، وسيطرته في باب المندب وجزيرة العرب، والرغبة الجامحة التي أبداها الأمريكان في توقيع الاتفاق النووي، وما نتج عنه من استمرار عمليات توظيف المشروع الصفوي ضد الأمة المسلمة؛ وعليه فالمتوقع أن ترتفع وتيرة المواجهات مع المشروع الصفوي الإيراني خلال السنوات القادمة، من جميع الجهات المحيطة بالمشروع الصفوي، سواء من الجهة الباكستانية والأفغانية، أو الجهة العربية، التي تحيط به من مضيق هرمز إلى الحدود التركية، ومن الجهة التركية، مع توقع تصاعد الصراع الداخلي، في المشروع الصفوي، والذي سينتهي به الأمر إلى تفكك سياسي، وعرقي، وعقائدي وشيك.

- سيناريو تصاعد حدة المواجهة، بين شعوب الأمة المسلمة، والمشروع الروسي، داخل وخارج روسيا، وخاصة بعدما أعطى المشروع الصليبي الغربي، والمشروع الصهيوني، المشروع الروسي الفرصة التاريخية في اجتياح مناطق الأمة المسلمة، والتي تقع تحت نفوذهما، وهي سوريا وليبيا، وإمكانية توسع التدخل الروسي، في مواقع أخرى من ثورات الربيع العربي، سواء عبر تدخل الجيش الروسي المباشر، كما هو الحال في سوريا، أو عبر التدخل بواسطة جيش المرتزقة المسمى

"فاغنر"، كما هو الحال في ليبيا، وسوف يكون النصر بإذن الله تعالى حليف الأمة المسلمة لأسباب كثيرة، من أهمها سعة الساحات التي يتمدد فيها المشروع الروسي، وبعدها عن مركز إمداده، وتنوع المواجهات التي يتوجب عليه خوضها، ضد شعوب الأمة المسلمة، ومعاناة المشروع الروسي الاستراتيجية، في الجانب البشري، وعدم قدرته على احتواء الصراع العالمي والإقليمي، مع إمكانية نشوب حرب بينه وبين أوروبا وأمريكا مجتمعتين، وإمكانية نشوب ثورات داخلية، تهدد الحكم الديكتاتوري الذي يفرضه بوتين وأولياؤه، وميراث القمع الذي خلَّفته مرحلة الاتحاد السوفيتي.

- سيناريو استمرار علميات المواجهة، بين شعوب الأمة المسلمة والمشروع الأمريكي، خاصة في ظل التحالف والدعم الذي تتلقاه أنظمة الطغاة العرب من واشنطن، وذهاب أمريكا نحو تشكيل حلف عسكري مع جيوش القمع العربي، الذي سُمِّي "بالناتو العربي"، ونتيجة للدعم المفتوح الذي تمارسه أمريكا مع ربيبها الكيان الصهيوني، وإن كان الأرجح أن تميل واشنطن لاستخدام أنظمة وكيلة عنها في هذه الحرب، نتيجة لما لاقته على يد المجاهدين الأفغان والعراقيين من قبل، والانكسار الشديد الذي مُنيت به، وسوف تستمر واشنطن على العمل بالنظريات الأمنية الاستراتيجية في إدارة الصراع، واستخدام سيطرتها على المنظمات الدولية، كمجلس الأمن والمبعوثين الدوليين، واستخدام معاييرها العالمية الخاصة بها، في توصيف أي حراك للشعوب واحتوائه وضربه، ومحاولة إفساد الحراك الثوري والجهادي في أي منطقة ينشب فيها، وعبر عدة مسارات، ومنها تصنيع الفزاعات الأمنية، كفزاعة "داعش"، واستخدام العملاء العرب وجيوشهم، واستخدام أنظمة المرتزقة العالمية، ومحاولة إشعال الحروب التي تتحكم في مدخلاتها ومخرجاتها، كما فعلت في اليمن، عبر استخدام الحكومة السعودية والإماراتية من جهة، واستخدام الحوثيين وإيران من جهة أخرى، وستحاول أن تضرب مشروع النهضة والسيادة التركي، عبر مواصلة استخدام الشيوعيين الأكراد ودعمهم، وعبر



ضرب اقتصاد تركيا، وإثارة الرأي العام فيها، وعبر استدراج تركيا لحروب متحكم فيها لاستنزافها، والمؤمل أن يكون النصر في هذه المواجهة لأمة الإسلام بإذن الواحد الأحد، والأسباب كثيرة، وفي مقدمتها الانكفاء الذي تعانيه أمريكا منذ سقوطها في الوحل الأفغاني، ومعاناتها الداخلية في ظل الانقسام السياسي والعرقي، وفي ظل انشغالها باحتواء الخطر الأول الذي بات يهددها وهو الخطر الصيني، وسعة الساحات التي يمكن أن تشعلها الأمة المسلمة ضدها، من جنوب شرق آسيا إلى المحيط الأطلسي.

- سيناريو الأدوار المترددة التي سوف يؤديها فرقاء المشروع الأوروبي، وتأخرهم عن بقية أقطاب الصليبية الأمريكي والروسي، بسبب الضعف البنيوي والهيكلي والبشري، الذي يعانيه الاتحاد الأوروبي، وخاصة بعد خروج بريطانيا منه، والتردد الذي تبديه ألمانيا في إمكانية انخراطها في الصراع الخارجي، وخوف الاتحاد الأوروبي من قيام روسيا، بعملية استثمار معاكس لأي انخراط أوروبي في الصراع العسكري الخارجي، وسوف تبقى فرنسا وحيدة في حماستها لمواصلة دورها الصليبي، وقيادتها للإرث الكاثوليكي على مستوى العالم، وسوف تخوض باريس معاركها العسكرية، والأمنية، والعقائدية، والاقتصادية، خصوصاً في حوض البحر المتوسط، والشمال والصحراء الإفريقية، وإمكانية انخراطها في مواجهة الثورات الشعبية، التي يمكن أن تشتعل في الشمال الإفريقي، خصوصاً في الجزائر والمغرب، وإمكانية التدخل العسكري والأمني في ليبيا ومصر، وإمكانية قيادتها لمواجهة عسكرية ضد تركيا، بصحبة الكيان الصهيوني واليونان، وما يُسمى بالناتو العربي.

- سيناريو الصراع بين الأمة المسلمة والمشروع الهندوسي، وخاصة مسلمي الهند وباكستان وبنغلاديش، وذلك لتحكم المتطرفين الهندوس في منظومة الحكم في الهند لما يقرب من ثلاثة عقود متواصلة، سواء من خلال محاولاتهم التي لم تتوقف، في انتهاك حقوق المسلمين الهنود، وما أقرته الحكومة الهندية المتطرفة مؤخراً، من قوانين تجبر أبناء المسلمين على الخضوع لمنهج تعليمي، خاضع لعقائد

الهندوس، ثم لتحرشهم الدائم بباكستان وبنغلاديش وبقية الدول الإسلامية من حولهم، ومحاولة اختراقهم للجزيرة العربية عقائدياً، واقتصادياً، وبشريّاً، عبر توقيع اتفاقيات الإذعان العسكرية والأمنية مع الحكومات العميلة في الخليج العربي، كحكومة الإمارات، وبناء المعابد الهندوسية على جزيرة العرب، والدفع بالهنود ليكونوا أغلبية سكانية كما هو حاصل في الإمارات، والتغلغل والسيطرة المتدرجة على الاقتصاد والتجارة في المنطقة؛ ويمكننا تصور أكثر من سيناريو في علاقة الأمة بالمشروع الهندوسي، فهناك سيناريو اصطدام المشروع الهندوسي بالمشروع الصيني، وجر باكستان إلى مربع هذا الصراع، الأمر الذي ينبغي تجنبه بكل السبل، وترك العملاقين يحطمان بعضهما بعضاً، دون خضوع الأمة المسلمة لخسائر كُبرى في المعركة؛ وهناك سيناريو التمزق الداخلي في الهند، والتحول نحو حروب أهلية بين المكونات الهندوسية نفسها، والسيناريو الآخر هو سيناريو الصراع العسكري بين باكستان والهند، والذي ينبغي إدارته بكل حذر لخطورته الاستراتيجية، وضرورة تحريك الكتلة المسلمة في الهند، لمنع الهندوس من تحقيق غلبة على المسلمين، وتظافر بنغلاديش وباكستان في ذلك الصراع إن حدث، الأمر الذي يحتاج إلى استراتيجية خاصة للتعامل مع المشروع الهندوسي، من قبل الوَحدة البشرية والجغرافية على مستوى باكستان والهند ومحيطها، للتعامل مع هذا التهديد الاستراتيجي للأمة المسلمة.

- سيناريو توسع الأداء الصيني العدائي ضد الأمة المسلمة، الذي يقوده الحزب الشيوعي الصيني، ويتمثل تهديد هذا المشروع في الاستهداف الممنهج للعقيدة الإسلامية والشعوب المسلمة، واتخاذ مسلمي الإيغور في تركستان الشرقية، أنموذجاً لمحق عقيدة الإسلام، وإجبار المسلمين وأجيالهم على الخروج منها والكفر بها، وهو منهج يدل وبوضوح على مستقبل علاقة الطغاة الحاكمين في الصين بأمة الإسلام، فيمكن للصين أن تتخذ من هجومها واستهدافها للمسلمين خارج حدود الصين، وسيلة وعذراً للتمدد العالمي، كما فعلت أمريكا بغزوها



العسكري لأفغانستان عام 2001م، ثم العراق عام 2003م، خاصة وأن الخطر الصيني على الأمة المسلمة يمتد على محورين، فأما المحور الأول فهو محور جنوب شرق آسيا، إندونيسيا وماليزيا ومحيطها الإسلامي، وأما المحور الثاني فهو محور وسط آسيا؛ ومن السيناريوهات المتوقعة للصين على المستوى العالمي، دخولها في حرب نووية مع أمريكا، ودخولها في حرب استنزاف مع الهند، مع امكانية أن تتحول إلى حرب نووية أيضاً، ودخولها في حرب مع حلفاء أمريكا في المنطقة وهم اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وفي حال حدوث أي سيناريو من السيناريوهات الثلاثة، فينبغي لقوى الأمة ألا تنجرف إلى تلك الحروب؛ وأخيراً إمكانية حدوث سيناريو الانهيار الداخلي في الصين، عبر ثورة شعبية تطيح بالنظام الشيوعي، وإمكانية تحول تلك الثورة إلى حرب أهلية، وتقسيم للصين إلى أكثر من دولة.

- سيناريو التحولات في التحالفات ومعادلات المشاريع العالمية والإقليمية، وخصوصاً في ظل المُحرِّكات الثوريَّة والسياسية في ساحات الأمة المسلمة، التي تمثلت في ثورات الربيع العربي، والنهضة التركية، والنصر الأفغاني، وما هو قادم من ساحات، وما قابله من تحوُّلات في المشاريع الدولية، كإفساح المجال من قبل المشروع الصليبي الغربي والمشروع الصهيوني، للوجود الروسي العسكري في سوريا، الذي أخذ شكلاً طويل الأمد، ومواصلة عمليات القمع ضد الشعب السوري الثائر، ثم تواجد الروس في ليبيا لذات المهمة، وقيام المنظومة الغربية بتوفير غطاء كامل لتدخل المشروع الصفوي الإيراني، في الساحتين السورية واليمنية، ومضيِّهِ في عمليات القتل الممنهج فيهما، ومن قبل في العراق؛ وهي تحوُّلات يتوقع لها أن تزداد وتيرتها في العقود المقبلة، مما يقتضي من شعوب الأمة المسلمة، وضع استراتيجيات مضادة لاحتواء هذا السيناريو.

- سيناريو محاولات الاحتواء الجديدة في الشرق الأوسط، والتي يلعبها الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، عبر تغيير الأقنعة الجديدة التي يرتديها اللاعبون، كمحاولة بن سلمان تنظيف نفسه، وإعادة تقديم نظام بن سعود المتهالك،

والتناغم مع الرغبة الأمريكية، في إتمام عملية توظيف النظام الصفوي الإيراني، بإظهار توافق مع الحكومة الإيرانية، ولو أدى ذلك إلى تسليم جزيرة العرب لخامنئي ومن سيرثه، وإعادة إنتاج الدور القطري القزم، لكي يلعب على جميع الحبال لصالح أمريكا، مع تراجع دور بن زايد القذر كمرحلة انتقالية، ولكي يتم احتواء الدور التركي المتعاظم في المنطقة؛ والأهم من ذلك كله احتواء الشعوب الثائرة، وخداعها بالدور المرجعي والمركزي الجديد لبن سعود، مع استمرار المذكور في الاندماج بالمشروع الصهيوني، وزيادة معدل الإفساد العقدي والأخلاقي والاقتصادي في جزيرة العرب.

- سيناريو تكامل أداء الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى للأمة في مدافعة المشاريع المتداعية على الأمة المسلمة تحت مظلة المشروع الإسلامي، بالرُّغم من انفراد كل وَحدة بإدارة الصراع في مناطق نفوذها وتأثيرها، الأمر الذي يتطلب الوقوف على السيناريوهات المتوقعة في إطار تكامل وتعاون الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى الخمس، وهي كما أوردناها في هيكليَّة المشروع الإسلامي:

- الوحدة البشرية والجغرافية الأولى: وَحدة إندونيسيا وماليزيا ومحيطها المتصل بها.
- الوحدة البشرية والجغرافية الثانية: وَحدة باكستان وبنغلاديش والهند ومحيطها المتصل بها.
- الوحدة البشرية والجغرافية الثالثة: وَحدة المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج.
- الوحدة البشرية والجغرافية الرابعة: وَحدة تركيا وآسيا الوسطى ومحيطها المتصل بها.
- الوحدة البشرية والجغرافية الخامسة: وَحدة الحزام الإفريقي ومحيطها المتصل بها.

حيث يمكن رؤية السيناريوهات التالية في مجال تكامل أداء تلك الوحدات:



- سيناريو تكامل وتعاون الوحدات الكُبرى الثلاث، في احتواء الخطر الذي يمثله المشروع الصيني على الأمة المسلمة، وهي الوحدة الإندونيسية الماليزية والوحدة الباكستانية الهندية ووحدة تركيا وآسيا الوسطى، وذلك في حال ارتفاع وتيرة التهديد الذي يفرضه المشروع الصيني على الأمة المسلمة.
- سيناريو تكامل وتعاون نفس الوحدات الكُبرى الثلاث، في احتواء الخطر الذي يمثله المشروع الهندوسي على الأمة المسلمة، وهي الوحدة الإندونيسية الماليزية والوحدة الباكستانية الهندية ووحدة تركيا وآسيا الوسطى، وذلك في حال ارتفاع وتيرة التهديد الذي يفرضه المشروع الهندوسي على الأمة المسلمة.
- سيناريو تكامل وتعاون الوحدات الكُبرى الثلاث، في احتواء الخطر الجمعي الذي يمثله المشروع الصهيوني، والمشروع الأمريكي، ومشروع أنظمة القمع العربي مجتمعة، وهي الوَحدة العربية ووَحدة تركيا وآسيا الوسطى ووَحدة الحزام الإفريقي، وذلك في حال ارتفاع وتيرة التهديد الذي تفرضه تلك المشاريع على الأمة المسلمة، وخصوصاً في محاولة مساسها بالمسجد الأقصى ومكة والمدينة، أو ارتفاع وتيرة التهديد العسكري وفرض الاحتلال العسكري على جزيرة العرب، أو الشمال الإفريقي وبقية المنطقة العربية.
- سيناريو تكامل وتعاون الوَحدة العربية، ووَحدة تركيا وآسيا الوسطى، ووَحدة الهند وباكستان، في احتواء الخطر الذي يمثله المشروع الصفوي الإيراني على الأمة المسلمة، وذلك في حال ارتفاع وتيرة التهديد الذي يفرضه المشروع الصفوي على الأمة المسلمة، وخاصة حال مساسه بجزيرة العرب ومُقدَّسات الأمة فيها وبشعوبها.
- سيناريو تكامل وتعاون الوَحدة العربية، ووَحدة تركيا وآسيا الوسطى في احتواء الخطر الذي يمثله المشروع الروسي على الأمة المسلمة، وذلك في حال ارتفاع وتيرة التهديد الذي يفرضه المشروع الروسي على الأمة المسلمة داخل وخارج روسيا،

وتدخله العسكري في ساحات الثورة العربية، أو تجديد تهديده للشعوب المسلمة داخل وخارج روسيا.

- سيناريو ارتفاع وتيرة التعاون والتكامل بين المشاريع المتداعية على الأمة، بهدف الاحتواء العسكري، وإيقاف التحوُّلات التي تقودها روافع التغيير الكُبرى في الأمة المسلمة، وهي ثورات الربيع العربي، والنصر الأفغاني، والنهضة التركية، وهو ما بدأ يتحقق خلال السنوات الأخيرة، حيث يمكن ملاحظة التصعيد في التحركات الأمريكية، والأوروبية، والصهيونية، والصفوية الإيرانية، والروسية، ضد ثورات الربيع العربي من جهة، وضد النهضة التركية من جهة أخرى، مع قلقهم الدائم من النصر الأفغاني على القطب الأمريكي، وخوفهم من التحولات السياسية في باكستان، وهو ما يحتاج إلى عدة استراتيجيات متكاملة في مشروع الأمة المسلمة للتعامل مع ارتفاع هذا التهديد.

- سيناريو المشاغلة المتعددة أو الإشغال المتزامن، الذي يمكن أن تفرضه الأمة المسلمة على المشاريع الدوليَّة المتداعية عليها، وهي المشاغلة التي يمكن أن تمارسها الوِحدات البشرية والجغرافية الخمس للأمة المسلمة على المستوى العالمي، بحيث تؤدي تلك المشاغلة المتعددة، إلى تشتيت وتوزيع جهود المشاريع المتداعية على الأمة، وعدم السماح لها بالتعاون والتركيز على جهة واحدة من جهات الصراع ضد الأمة.

- سيناريو فشل قيادات الوِحدات البشريَّة والجغرافية الكُبرى، وعدم قدرتها على مواكبة التشكُّل والنمو الذي تتطلبه معطيات المشروع الإسلامي، وسقوطها في وحل التشظي العِرقي والقومي، ونجاح قادة المشاريع المتداعية على الأمة، في إغراق تلك الوحدات بالصراع الداخلي، وبالتالي عودة الوِحدات للخضوع إلى المرجعية الدوليَّة، التي يفرضها النظام العالمي على شعوب الأمة المسلمة.

- سيناريو نجاح النظام الدولي في استقطاب بعض المشاريع السياسيَّة في الأمة، أو الوِحدات البشرية والجغرافية، باتجاه السقوط في وحل الحروب بين



أقطاب النظام الدولي، وإدارة المعركة بالطريقة، التي تضمن هزيمة تلك المشاريع والوِحدات في الأمة المسلمة، وخروجها من معادلة التدافع الدولي والإقليمي، كما حدث للدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى؛ ومن أخطر انعكاسات هذا السيناريو هي تلك التي يمكن أن تطال الحكومة التركية، وخاصة إذا نجح النظام الدولي والإقليمي، في استقطاب الحكومة التركية، إلى أحد القطبين الإقليميين، وهما الكيان الصهيوني أو الكيان الصفوي، بحيث تدخل تركيا في الحرب التي يمكن أن تشتعل في المنطقة، وبغض النظر عن الفائز في الحرب المتوقعة، فإن تركيا ستكون خاسرة على كل الصُّعُد.

المحور الثاني: سيناريوهات المآلات الداخليَّة في المشروع الإسلامي

- ويتعلق هذا المحور من السيناريوهات، بالتطورات المتوقعة في شعوب الأمة المسلمة، وقومياتها، وأعراقها، وأدائها الكُلِّي، وفيما بينها، وأداء نُخَبِها من علماء، وجماعات، وتيارات، وفصائل مجاهدة، وخبراء وغيرهم؛ وعِلْمُ هذه السيناريوهات التي يمكن أن يمرَّ بها المشروع الإسلامي، عند الله عز وجل: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾النمل:65، فقد يقيض الله عز وجل للأمة، من التحولات الداخلية عندها، ومن الخارجية عند أعدائها، ما يدفع الأحداث باتجاه التمكين وظهور الأمة، بأسرع مما يتصور أي إنسان على وجه الأرض، وقد يتأخر النصر، ويتمكن الأعداء من إدامة هيمنتهم وسيطرتهم على شعوب الأمة، فالأمر متعلق بإرادة الله عز وجل وأقداره، ثم استجابة شعوب الأمة لأمر ربِّها، في الثبات على دينها، وفي الانعتاق من غثائيتها وَوَهَنِها، الأمر الذي يجعلنا نقف على قائمة العوامل التالية، والتي سوف تؤثر على مراحل تنفيذ المشروع، ونتائجه الكُبرى:

- مدى قدرة شعوب الأمة وقياداتها المختلفة، على الاحتفاظ بالنصر الجزئي وإدامته، والذي عادة ما يتحقق أثناء الصراع والتدافع بينها وبين الأمم، ومنع الانتكاسات الكُبرى، والصراع الداخلي بين مكوِّنات الأمة، فإن تيسر هذا العامل

أمكن توسيع مساحات النصر، والمحافظة على انتقال متدرج، وثابت، باتجاه التمكين والظهور.

- مدى قدرة شعوب الأمة وقياداتها، على إدامة غايات ورؤية المشروع الإسلامي، واستصحابها، في جميع أنواع الأداء الذي تمارسه، سواء كان في مجال السياسة، أو الجهاد، أو البناء التربوي، والمؤسسي الحضاري، وبناء المشاريع التطبيقية، إلى غير ذلك.

- مدى قدرة شعوب الأمة ونخبها، على إنتاج القيادات والرموز التي تتطلبها معايير المشروع، والدفع المستمر بها إلى الساحات المختلفة، وقدرة تلك القيادات بدورها على تعبئة الشعوب باتجاه غايات المشروع، والوفاء بمتطلبات إدارة الصراع في الساحتين الداخلية والخارجية للأمة.

- مدى قدرة قيادات الأمة ونخبها، على إدامة اتجاهات الصراع ضد قائمة مشاريع أعداء الأمة، وعدم الوقوع في مساحات النفوذ والاستقطاب لتلك المشاريع، والمحافظة على حصانة دائمة للجبهات الداخلية، من عمليات الاختراق التي تجيدها قيادات المشاريع المتداعية على الأمة.

- مدى قدرة قيادات الأمة ونخبها، على إدامة استراتيجية التَّعدُّدية والتكامل والتوازن، بين مكوِّنات الأمة، من شعوب، وقوميات، وتيارات، في إدارة المشروع الإسلامي، وإدامة الاجتماع على غايات المشروع الكُبرى.

- مدى قدرة شعوب الأمة ونخبها، على البدء بتشكيل وتأسيس مفردات، ومقدمات البنية التحتية للمشروع، ومن أهم تلك المفردات: منصات التواصل والحوار بين أهل الحل والعقد في الأمة، وخاصة العلماء منهم، على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي، ومنصات التواصل والتشبيك بين مراكز البحوث والدراسات، على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي، ومنصات التواصل والتشبيك، بين رموز ومؤسسات التربية، والإعداد، والتأهيل، والإعلام، وغيرها من المنصات.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، ظهور رأي عام ضاغط في الأمة المسلمة، وخاصة في قطاع الشباب، بضرورة وَحدة الأمة السياسية، بناء على وِحدتها العقائدية والتاريخية، وخاصة في ظل ارتفاع وتيرة الاعتداءات والانتهاكات، من قبل المشاريع المتداعية على الأمة، وفي ظل تجدد الآمال بتلك الوَحدة، نتيجة بروز زعامات عالميَّة تُمثِّل هذا الاتجاه، كالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، وغيرهما.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، اجتماع نُخب الأمة من العلماء، والمفكرين، والخبراء على فكرة ورؤية "مشروع الأمة المسلمة"، في مستواه الاجتهادي، وبدء تشكيلهم لمنصات الحوار، والتواصل، لخدمة المشروع، والدفع نحو هذه الغاية الكُبرى، والواجب الشرعي المُتعيِّن على العلماء، وبدء تأسيسهم لآليات إدارة وإنتاج "المشروع" والاجتهاد، وخاصة آلية "أهل الحل والعقد"، وآليَّة شبكة مراكز البحوث والدراسات، التي تُعنى بشأن الأمة العلمي، والبحثي، والتطبيقي، وغيرها من الآليات.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، استمرار وتوسع حِدَّة ثورات الربيع العربي، ضد أنظمة القمع العربي، لكي تشمل المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً، إلى بحر العرب شرقاً، وذلك بعد الدروس التطبيقية، التي تعلمتها الشعوب، خلال العشريَّة الأولى من تاريخ الربيع العربي، في مواجهتها للطغاة العرب من عسكر وملوك؛ وبدء مرحلة النقلة الأخطر في هذه الثورات، بالتحاق شعوب الدول المركزية التالية بالثورة، كالشعب المصري، ثم الشعب الجزائري، والشعب المغربي، والشعب السعودي، والتحام الثورات القديمة بالثورات الجديدة، وانفتاح الحدود بين بلدان الثورة، وازدياد معدل التعاون والتكامل بين الثوار، وتوغل الشعوب وممثلوها في استخدام جميع استراتيجيات وأدوات الصراع، من أدوات ناعمة وأدوات خشنة، وهو ما سوف يؤثر كثيراً في النموذج السياسي كمنتج نهائي للثورة، وفي طبيعة العلاقات الأخوية والسياسية بين الشعوب، وذهابها إلى مشروع

سياسي، يحمل نفس المعايير الأساسية، في أبعاده العقائدية والفكرية، على مستوى الساحات الثورية كلّها.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، بقاء التخلف والإرباك بين قادة الساحات الثورية العربية، وعدم قدرتهم على إحداث أي نقلة استراتيجية، في الأداء السياسي، والجهادي، خلال العشريَّة الثانية من الربيع العربي، وبقاء الانقسام بين الأداء السياسي والأداء الجهادي، في ساحات الثورة، وبالتالي تمكن قادة المشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي، والمظلة الأمريكية، وعملائهم من الحكام العرب، من إدارة ساحات الثورة، وفق استراتيجية "تغذية النزاعات"، والسيطرة على مخرجات الصراع لصالحهم، وخاصة باتجاه التقسيم السياسي، والعرقي، والمذهبي، كما فعلوا في اليمن، وليبيا، وسوريا، في العشرية الأولى من الربيع العربي، ومن قبل في العراق.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، توسع ووصول الثورات الشعبية، إلى شعوب الأمة المسلمة في العالم، كطريق وحيد للتغيير السياسي، وإسقاط أنظمة القمع والفشل، والذهاب نحو ثورة إسلامية عالمية، بحيث تشمل هذه الثورة شعوب القارة الإفريقية، والآسيوية، وخاصة الشعوب ذات الثقل البشري كالشعب الإندونيسي، ومسلمي الهند، والشعب البنغالي، وقد تتعرض باكستان لمثل هذه الثورة، في حال تجدد الانقلاب العسكري فيها، وصولاً إلى دول آسيا الوسطى، ومسلمي إيران، ومسلمي القوقاز، ومسلمي البلقان، ومسلمي السنغال، ونيجيريا، وإثيوبيا، وبقية دول إفريقيا.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، وقوع بعض الجماعات، والتيارات، والقبائل، والعِرقيات، في عمليَّة استدراج من قبل قادة المشاريع المتداعية على الأمة، والنظام الدولي، باتجاه صناعة "الجيوب العِرقية"، والحكومات العميلة في ساحات الأمة الثائرة، ثم فتح باب الصراع بين تلك الكُتل والمجموعات، وإفساد الأداء الثوري إفساداً تاماً، كما هو الحال في محاولات

صناعة الحكومات والدساتير في الساحات الثورية، كسوريا وليبيا، واليمن، وكما هو الحال بإثارة النزعات العِرقية الكردية في سوريا والعراق، والأمازيغية على مستوى شمال إفريقيا، والتناقض بين العِرق الإفريقي والعربي، في السودان، وفي إقليم الصحراء الكُبرى، أو الأعراق المختلفة في باكستان، وهكذا.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، تنادي مجموعات من العلماء والنُّخب، والقيادات الثوريَّة، لتأسيس منصات حوار متصل، في شأن المشروع الإسلامي، والدفع نحو تشكيل أنوية المنصات الأساسية للمشروع، في ظل السنين العشر القادمة، بدءاً من عام 1443 إلى 1452 للهجرة، والمنصات هي:
  - منصة أهل الحل والعقد بحسب ما ورد في المشروع التطبيقي الخاص بها.
  - منصة الحكومات المنحازة لمشروع الأمة وثوابتها.
  - منصة القيادات السياسية والجهادية للساحات الثورية.
  - منصة شبكة مراكز البحوث والدراسات.
  - منصة شبكة التعبئة الشاملة في الأمة من رموز ومؤسسات.
  - منصة المنظومة التربوية والقيمية والبدء في بناء مناهجها.
- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، هي دخول شعوب الأمة المسلمة في الثورة، على مستوى وجود الأمة العالمي، والتي يمكن أن تبدأ خلال الأعوام القليلة القادمة، وتستهلك قرابة خمسة عشر عاماً، أي من عام 1443 إلى 1458 للهجرة، والساحات المتوقع دخولها في هذه المرحلة هي:

- التحاق ساحات جديدة بثورات الربيع العربي وفي مقدمتها مصر، والجزائر، والمغرب، والسعودية، والسودان، والأردن، والعراق.
- عودة الصراع إلى ساحات الربيع العربي القديمة وتفوق الشعوب في أدائها، نتيجة للتحولات التي ستفرضها الثورات الجديدة على الساحات القديمة.
- سيطرة الأفغان التامة على الساحة الأفغانية وإعلان حكومة مستقلة ذات سيادة.



- استمرار وتعمق التحول السياسي في باكستان، باتجاه مشروع الأمة وثوابتها، مع إمكانية حدوث انقلاب عسكري، واشتعال ثورة شعبية تطيح بالانقلاب، وتعود بالشعب الباكستاني إلى مسيرته باتجاه مشروع الأمة.
- حدوث ثورة في بنغلاديش، وإسقاط الحكم العسكري والعلماني المشترك.
- تجدد الجهاد في كشمير، مع إمكانية تمدد المواجهات على مستوى مسلمي الهند كلها.
- حدوث ثورة في إندونيسيا تؤدي إلى إزالة الحكم العسكري والعلماني المشترك.
- حدوث ثورات في الدول الإفريقية ذات الثقل المسلم، كإثيوبيا، ونيجريا، وغيرها.
- استفادة الأمة وشعوبها من أي حرب ستحدث بين مكوِّنات النظام الدولي، وخاصة بين الغرب والشرق، سواء كانت مواجهة بين أمريكا والصين، أو مواجهة بين الهند والصين، أو مواجهة بين روسيا وأوروبا بدعم من أمريكا.

● ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، نجاح علماء المسلمين في استكمال البناء النظري والهيكلي للمشروع الإسلامي، وبدء مرحلة الاستقرار والثبات في أداء المشروع، وتبلور هيئاته الأساسية، وتكامل هيكليته؛ وهي المرحلة التي يمكن أن تبدأ بنهاية عَقد الخمسينيات من القرن الخامس عشر الهجري، وتستمر إلى عام 1475م للهجرة، ومن أهم المؤشرات العملية لهذه المرحلة ما يلي:

- تبلور المشروع والاجتهاد الإسلامي بشكله النهائي، في إطاره النظري ومشاريعه التطبيقية.
- تبنِّي ودعم أغلب مُكوِّنات الأمة المسلمة للمشروع بشكل واضح.
- تبلور الهيكلية القيادية والتنظيمية للوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى للمشروع.
- بدء التطبيق الكامل للمشروع السياسي الراشدي على المستوى القُطري والإقليمي.

- تكامل مؤسسات المشروع العالمية والإقليمية والقطرية واتساق أدائها واستمرارية عملها.
- بروز أجيال قيادية ورمزية للأمة المسلمة على المستوى العالمي والإقليمي.
- تشكل منظومة دوليَّة لحكومات الدول الثائرة والمحرَّرة والحكومات المنحازة لمشروع الأمة.
- ارتفاع معدلات الأداء الشعبي والتعبوي والمؤسسي على مستوى الأمة.
- انفتاح شعوب الأمة ومكوناتها على بعضها البعض، في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وإسناد ونصرة الشعوب المسلمة لقضاياها على المستوى العالمي.
- التحاق شعوب وأمم جديدة بالأمة المسلمة والتأثير الكبير على المعادلة الدوليَّة.

وبذلك تكون الأمة قد تهيأت، مع اقتراب عام 1475 للهجرة، لإعلان قيام وعودة نظام الخلافة الإسلامية العالمي، على منهاج النبوة، بإذن من قضى بظهور هذا الدين على الدين كلِّه.

